الاقتصاد المعرفي

الإطار النظري

الأستاذ الدكتور
كريم سالم الغالبي
كلية الإدارة والإقتصاد - جامعة القادسية

الأستاذ
محمد نعمة الزبيدي
مدرس كلية الادارة والاقتصاد - جامعة القادسية



للنشر والتوزيع


مكتبة المجتمع العربي
للنشر والتوزيع



للنشر والتوزيع

الاقتصاد المعرفي

الإطار النظري

الاقتصاد المعرفي

الإطار النظري

تأليف

الأستاذ الدكتور
كريم سالم الغالبي
كلية الادارة والاقتصاد
جامعة القادسية

الأستاذ
محمد نعمة الزبيدي
مدرس كلية الادارة والاقتصاد
جامعة القادسية

الطبعة الأولى

2015م – 1436هـ



رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (2013/5/1540)

330

الغالبي، كريم سالم

الإقتصاد المعرفي الأسس النظرية والتطبيق/ كريم سالم الغالبي، محمد نعمة الزبيدي.- عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2013

(   ) ص

ر.أ.: 2013/5/1540

الواصفات: /الأقتصاد//المعرفة//البلدان العربية/

- يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

الطبعة العربية الأولى

2015م – 1436هـ



مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع

عمان – وسط البلد – ش. السلط – مجمع الفحيص التجاري

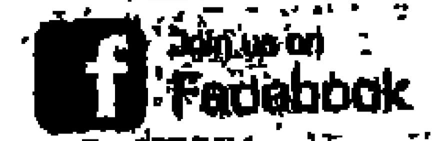
تلفاكس 4632739 ص.ب. 8244 عمان 11121 الأردن

عمان – ش. الملكة رانيا العبد الله – مقابل كلية الزراعة – مجمع زهدي حصوة التجاري

www: muj-arabi-pub.com

Email: Info@ muj-arabi-pub.com

Email: Moj_pub@yahoo.com



ISBN 978-9957-83-310-7 (ردمك)

المحتويات

المقدمة

ان المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تجتاح الاقتصاد العالمي بفعل ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعبت دوراً أساسياً في التوجه نحو الاقتصاد المعرفي. وهذا الاقتصاد قادم بزخم كبير.

اقتصاد جديد ذو طابع خاص يستمد خصوصيته من دوره الذي سيقوم به في المستقبل فبوادره وارهاصاته الأولية تتشكل يوماً بعد يوم لتحدد ملامحه في عصر جديد في كل جوانبه وفي أبعاده وامتداداته وقواعده ونظمه وأسسه الارتكازية وفي طرائقه وأدواته ووسائله معتمداً على أدواته الأساسية ومنها تكنولوجيا المعلومات وتقنياته الحديثة وأهمها الانترنت وركائزه الأساسية ومنها الاستثمار في رأس المال البشري والبحث والتطوير والتعليم المستمر.

حيث أحدثت تطبيقات تلك الأدوات والركائز إضافة لتقنية الانترنت تغيرات جوهرية في الواقع الاقتصادي.

في حجم الإنتاج وسرعة نموه العالية لاعتماده على رأس المال البشري وارتكازه على منظومة البحث والتطوير وإمكانيته في تغيير انماط العمل وتغير طرائق التعامل بين الأفراد والمؤسسات والحكومة من خلال استخدامه أحدث الوسائل التكنولوجية وفي اختصار الوقت والجهد والكلفة وفتح آفاق جديدة للتجارة والأسواق. إضافة لإمكانيته من خلال تطبيق أدواته من تضييق الفجوة الرقمية الآخذة بالاتساع في ظل الواقع العربي بين الدول العربية والدول المتقدمة في هذا المجال.

ولحداثة هذا الاقتصاد وأهميته الكبيرة في التأثير في مفاصل الحياة اليومية للفرد من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وتوغله في أدق مفاصلها.

المقدمة

كان المبرر لتناوله في الدول العربية موضع الدراسة برغم حداثة توجهاتها وتجربتها في هذا المجال.

يسعى هذا الكتاب إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1) التعريف بمفهوم اقتصاد المعرفة وأهميته، ومعرفة أدواته وتقنياته وركائزه الأساسية لغرض توفير البنى التحتية اللازمة لها. والإلمام قدر الإمكان بجوانبه النظرية والتطبيقية كافة للاستفادة منها في الدراسات المستقبلية.
2) تحليل أثره في بعض الدول العربية وبيان معطياته على اقتصادياتها الكلية وفي تضييق الفجوة الرقمية بينها وبين الدول المتقدمة في هذا المجال برغم حداثة التجربة.

ولتحقيق اهداف الكتاب تم تقسيمه الى ثلاثة فصول متضمنة عدداً من الاستنتاجات والتوصيات. حيث تضمن الفصل الأول ثلاثة مباحث تناول الأول منها نشأة اقتصاد المعرفة ومفهومه وأهميته وعرضنا في المبحث الثاني لمجتمع المعلومات والمعرفة وخصائصه فيما اشتمل المبحث الثالث على تكنولوجيا المعلومات والتنمية وأنماط العمل الجديد في ظل اقتصاد المعرفة.

أما الفصل الثاني فقد احتوى على أربعة مباحث تناولنا في إطارها الفجوة الرقمية وتكنولوجيا المعلومات في الدول العربية حيث تعرض المبحث الأول لمفهوم الفجوة الرقمية وأسبابها وتداعياتها وتناول المبحث الثاني مؤشرات الواقع العربي واستراتيجية تضييق الفجوة واشتمل المبحث الثالث على الواقع العربي في المؤشرات التنموية الدولية. في حين تناول المبحث الرابع مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدول العربية.

أما الفصل الثالث فقد قسم على أربعة مباحث تناولنا في إطارها الأبعاد التنموية للاقتصاد المعرفي في الدول العربية.

وتأثير أدواته الأساسية في اقتصاديات أربع دول عربية مختارة تناول المبحث الأول الآثار التنموية للاقتصاد الجديد في مصر فيما تعرض المبحث الثاني لاقتراب الاقتصاد الإماراتي من اقتصاد المعرفة واشتمل المبحث الثالث على الاقتصاد التونسي والتوجه نحو اقتصاد المعرفة.

في حين كرس المبحث الرابع للتطورات الاقتصادية الجديدة في الاقتصاد الأردني متناولين في هذا الفصل أثر الاقتصاد الجديد وبيان معطياته على اقتصاديات الدول العربية موضوع الدراسة.

المؤلفان



الفصل الأول

الاقتصاد المعرفي

الإطار النظري



الفصل الأول

الاقتصاد المعرفي – الإطار النظري

تمهيد:

إن مفهوم المعرفة (Knowledge) ليس بالامر الجديد وإنما هي نتاج متراكم على مر العصور فقد رافقت الإنسان منذ البداية واستمرت في تطور مستمر معه في مستوياتها حتى عصرنا الحالي.

وتعد المعرفة من أهم عناصر الإنتاج الحديثة لتكوين الثروة في الاقتصاد الحديث وتتسم المعرفة من الناحية الاقتصادية بخصائص تمثل الاطار الفكري لاقتصاد المعرفة ونظراً لتوسعها في الجانب المفاهيمي والنظري والتطور السريع في مفهومها أدى إلى تغير في منهجية وأدبيات الاقتصاد الحديث مما دفع العديد من المفكرين والاقتصاديين إلى إطلاق تسميات جديدة منها الاقتصاد المعرفي أو الاقتصاد الرقمي.

وما بعد الصناعة والمعلوماتي والالكتروني والحديث وغيرها وسنتناول في هذا الفصل بمباحث منفصلة الاقتصاد المعرفي النشأة والمفهوم والأهمية، والاقتصاد المعرفي ومجتمع المعلومات والمعرفة وتكنولوجيا المعلومات وأثر ذلك على التنمية الشاملة.

المبحث الأول

الاقتصاد المعرفي - النشأة والمفهوم والأهمية

إن المعرفة لم تكن وليدة اليوم وهي ليست بالامر الجديد لكن الجديد فيها اليوم هو حجم تأثيرها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية وعلى نمط حياة الإنسان عموماً فلم تعد المعرفة سلطة قوة فقط بل أصبحت من أبرز مظاهر القوة في عالمنا المعاصر. ولم يعد مجدياً للدول والمجتمعات التي تحاول الولوج في مجتمع المعرفة أخذها بالحسبان فقط بل يستلزم جعلها مورداً لا ينضب من خلال إنتاجها ونشرها كونها أضحت من أهم عناصر الإنتاج الحديثة لتكوين الثروة في الاقتصاد الحديث بعد أن كان الاقتصاد التقليدي يعتمد في تحليله بتكوين الثروة على عوامل الإنتاج (الأرض، العمل، رأس المال) حتى أصبحت المعرفة المحدد الرئيس للإنتاجية ورأس المال البشري لأن اكتسابها يوفر تكامل من القوة الإنتاجية للمجتمع حتى أن فجوة المعرفة وليس فجوة الدخل أصبحت تعد المحدد الرئيسي لمقدرات الدول[1] نتيجة للتغير الواسع بادارة المعرفة وادارة الاقتصاد الحديث الذي يعتمد على المعلومات والمعرفة وتكنولوجيا المعلومات والرقميات.

أولاً: نشأة المعرفة:

تعود نشأة المعرفة إلى بداية خلق الإنسان وهذا ما تؤكده الدراسات التاريخية الخاصة بالحضارات القديمة كالحضارة السومرية والفرعونية واليونانية وما حصل من تراكم وفر قدراً من الإمكانات للإنسان استطاع من خلالها تحقيق انجازاته العلمية عبر العصور. لكن التاريخ لم ينقل لنا كيفية اخضاع المعرفة إلى التجربة والبرهان ولم تحاول أي من الحضارات سالفة الذكر تشكيل نظريات علمية لتلك المعرفة التي تراكمت لديها ولذلك ظل التراكم المعرفي معتمداً بتلك العصور على الاساطير والقصص. فقد جاء في الكتاب المقدس في العهد

---

(1) برنامج الأمم المتحدة – تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 – خلق الفرص للاجيال القادمة ص17.

القديم (الحكمة تكسب المعرفة وعلم الفطنة وتعلي مجد الذين يملكونها) سراخ (241).

و(وجه قلبك إلى الأدب وأذنيك إلى كلمات المعرفة (أمثال 1223) [1].
والجدير بالذكر أننا نجد جذور المعرفة في كتاب الله الكريم حيث تشير الآية الكريمة: ﴿ وَمَا أُوتِيتُم مِّنَ الْعِلْمِ إِلاَّ قَلِيلاً﴾ [2] والآية الكريمة: ﴿ يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ [3] والآية الكريمة: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ﴾ [4] وهذا ما يؤكد اهتمام المسلمين بالمعرفة وقد عبر ابن خلدون في فصل من مقدمته أن الله أعطى الإنسان العقل والفكر والحكمة وأنه اهتدى بعقله إلى أسس الحضارة والعمران وسار في معارج التقدم [5].

وانتقلت الريادة المعرفية إلى الدول الأوربية لعدة أسباب أدت فيما بعد إلى إضعاف العالم الإسلامي وظهرت على ايدي الاوربيين المعرفة العلمية (Scientific Know) وأن القول ان العلم هو في جوهره أوربي ويمكن إظهاره بصورة مباشرة في الفلسفة والعلوم عند اليونان ربما يخالف الحقيقة أن فكرة عربية العلم التي برزت في القرن الثامن عشر بوصفها وسيلة لتكوين تصور لتعاقب أطوار العقل الإنساني اتخذت على عاتق الاستشراق في القرن التاسع عشر الصبغة التي نعرفها اليوم وصار يعتقد انطلاقاً من عوامل معينة استنباط القول بان العلم في جوهره اوربي لاستكشاف أصوله في العلم والفلسفة اليونانيين [6] ومن الجدير بالذكر والإشارة إلى ما ورد من اقوال الامام علي بن أبي طالب (B) عام (556 – 619) م حول المعرفة والعمل (كلُّ وعاءٍ يضيقُ بما جعلَ فيه إلا وعاء العلم

(1) برنامج الامم المتحدة الانمائي – تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003، ص120.
(2) سورة الإسراء: 85.
(3) سورة المجادلة: 11.
(4) سورة الزمر: 9.
(5) د. حسين مؤنس/ الحضارة – دراسة في أصول وعوامل قياسها وتطورها عالم المعرفة–الكويت–العدد الأول 1978، ص71.
(6) رشدي راشد / تاريخ الرياضيات العربية في الجبر والحساب / مركز دراسات الوحدة العربية / بيروت 1989 ص39.

فإنــه يتســع) وفي قــول آخــر (اذا أرذل الله عبــداً حظــر عليــه العلــم) وقولــه (لا غنـى كالعقـل ولا فقـر كالجهـل ولا مـيراث كالادب ولا ظهـير كالمشـاورة)[1].

وهـذا يشـير بوضـوح لاهتمـام الحضـارة الاسـلامية بـالعلم والمعرفـة. ثـم بـدأت رحلـة الإنسـان مـع المعرفـة بوصـف الـذكاء الاجتمـاعي هـو راس الحريـة في تطـور الإنسـان العاقل وهـو يختلـف عـن الحكمـة مـثلاً الهنـود الحمـر بـرغم معـرفتهم بقـوة النـار في تليين المعادن وصنع الحراب والآلات القاطعة ورؤوس السهام الا انهم لم يعرفوا قط صـنع الاوانـي مـن المعـدن ولهـذا لم يتوصـلوا لتسـخين الميـاه واسـتخدامها في طهـو الطعام حتى انتقل إلى طور صناعة النار[2] وفي هذا المجال يقول أ.فريمان أحد كبار المفكـرين في التـاريخ والسياسـة في النصـف الثـاني مـن القـرن الماضـي ان الكـثير مـن المخترعات الأساسية للحياة المتحضرة قد تم اختراعها مرة بعد أخرى في أزمان وبلاد متباعدة لان شعوباً كثيرة وصلت إلى تلك المراحل من التقدم احتاجت فيها إلى تلك المخترعات أول مرة لذا أُخترعت الطباعة في الصين وأوربا في العصور الوسطى وكـل منهمـا مسـتقلة عـن الأخـرى. وكـان فلاسـفة اليونـان كـأفلاطون وأرسـطو يعرفون أن الحضارة لابد أن تكون وليدة العقل والتجربة إلا أن الفكر اليوناني العام يـرى ان الحضـارة كلـها مـن مـنح الآلهـة وأن هـذه الآلهـة أهـدتها إلى النـاس وظلـت ترعاها بعد ذلك[3].

ويمكن القول أن البداية التاريخية للثورة العلمية والتكنولوجية الراهنة قد بـدأت مـع الثـورة الصـناعية حيـث توالـت الاختراعـات والاكتشـافات العلميـة في مختلف المجالات كاختراع جيمس واط سنة 1719 للآلة البخارية وتطور المحرك البخاري في النقل الحديدي لتوسيع التجارة وانعكاسه على النشاطات الاقتصادية ويعد عام 1884 بداية الثورة العلمية التكنولوجية بنجاح توماس اديسون بتحرير الالكترون عن طريق تسخين أحد المعادن[4] ثم لاينشتاين عام 1905 وبعدها رذرفورد

(1) تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 (مصدر سابق) ص76.

(2) د. حسين مؤنس (مصدر سابق)، ص66.

(3) المصدر نفسه، ص69-71.

(4) د. فؤاد مرسي/ الرأسمالية تجدد نفسها – سلسلة عالم المعرفة- الكويت – العدد 147 عام 1990، ص23.

عام 1911 بموضوع الذرة والالكترونات والتي أفضت إلى تطور ميكانيكا الكم في العشرينيات ونشأ فرعان من البحث العلمي هما بحوث العمليات وعلم البرمجة وطبقا في النشاط الاقتصادي فيما بعد، ثم جاءت الحرب العالمية الثانية وشجعت على تطوير العلوم الطبيعية وتقدم التكنولوجيا حيث تمت تنمية الطاقة الذرية ثم استخدمت الذرة لإغراض الاقتصاد وبنفس الشيء في مجال الطاقة الالكترونية والمضادات الحيوية وفي عام 1954 ولد الترانزستور واعتماد الحاسب الآلي (الكومبيوتر) في الصناعة وفي عام 1962 ولد الإنسان الآلي حتى عام 1971 اختَرَعَ المهندس هوفت المعالج المصغر (الميكروبروسيسور)[1] وكان للبحث العلمي دورٌ مهمّ في تطوير العلم والتكنولوجيا والتطبيقات الحديثة الامر الذي ساعد على نشوء صناعة جديدة في الاقتصاد وهي صناعة المعرفة. أن الثورة العلمية والتكنولوجية أحدثت تطوراً حاسماً في السبعينيات من خلال اعتمادها على الاقتصاد المعتمد على العقول الالكترونية وتحسن التكنولوجيا الالكترونية من خلال تصنيع منتجات اخف وزناً وأكثر دقة واصغر حجماً لتسجل زيادة غير مسبوقة في عدد المشروعات وخاصة الصغيرة والمتوسطة[2].

وكانت الفكرة في الماضي أن العلوم تبحث عن المعرفة بغض النظر عن استخدامها عملياً وأن التكنولوجيا هي تطبيق العلوم لتوفير الحاجات الاساسية للإنسان نجد اليوم ان الصلة بين العلم والتكنولوجيا أصبحت من خصائص العصر الحالي ويمكن القول ان التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على الثورة التكنولوجية جذرية وبعيدة المدى بل أنها لم تعط لحد الآن كل نتائجها وهي تبشر وتنذر باعادة هيكل الاقتصاد العالمي. وقد ساهم التقدم العلمي والتقني بتسهيل نقل المعارف وتبادلها بين الامم وكان لوسائل النقل والاتصالات والوسائط الحاسوبية والانترنت دورٌ مهمّ في هذا المجال.

---

(1) د. فؤاد مريسي، مصدر سابق، ص24.

(2) lev, Baruch, Knowledge Management fador Need Research Technology 2000 p43.

وفي الوقت الحاضر تساهم شبكات ووسائل الاتصالات المتعددة ليس في نقل المعلومات ونشر المعارف بل في الغزو الثقافي حيث يستطيع الطرف الاقوى نقل ثقافته إلى الأطراف الأضعف بفاعلية اكبر. وما يهمنا هو انتشار المعارف المفيدة للتقدم العلمي والتقني على مستوى العالم ومعطياته الاقتصادية فالمعارف العلمية والتقنية قابلة للنقل والتوطين الذي يفسح المجال أمام احتمالات الإبداع والإضافة. وقد أعلن جوزيف هنري عام 1951 عن قلقه في بداية انتشار ظاهرة المعلومات قائلاً (لقد أثبتت التقديرات أن مقدار ما ينشر سنوياً من مصادر المعلومات تبلغ عشرون الفاً من المجلدات بما فيها النشرات وتعد كلها إضافة إلى رصيد المعرفة البشرية وما لم ترتب هذه الكميات الضخمة بطريقة ملائمة سوف يضل الباحثون طريقهم بين اكداس الإنتاج الفكري كما أن المعلومات ستتداعى لوطأة وزنها والاضافات ستؤدي إلى اتساع القاعدة دون ارتفاع الصرح)[1].

ثانياً: مفهوم الاقتصاد المعرفي:

لقد تعددت الآراء التي وردت في مفهوم اقتصاد المعرفة ويمكننا القول بما تم اطلاعنا عليه في مشروع بحثنا هذا عدم وجود تعريف موحد ومتفق عليه من لدن الباحثين والمختصين للاقتصاد المعرفي برغم الدراسات المختلفة التي تتبناها الدول والمؤسسات الدولية والمؤشرات والاحصائيات التي ترتبط بالمعارف والتقنية التي يجري استخدامها. ولكون المعرفة هي محور اقتصاد المعرفة فلا بد لنا قبل الولوج في تلك الاراء لمفهوم الاقتصاد المعرفي أن نتناول مفهوم المعرفة وتسلسل دورتها وخصائص المعرفة الاقتصادية حيث يبرز في هذا المجال وفي اطار الإنتاج والتنمية مفهوم الاقتصاد المعرفي[2] ومن تلك الآراء الواردة لتعريف المعرفة أنها (إدراك واضح وأكيد للأشياء والسلوك والحقائق) في حين وردت كلمة المعرفة بمعناها المعجمي (الفهم المكتسب من خلال الخبرة) أو بعبارة اخرى (الفهم المتأتي من المعلومات من

---

(1) د. عبد المجيد الرفاعي / المعلومات بين النظرية والتطبيق – دار الاعلام – دمشق 1998، نقلاً عن د. بشار عباس/ المعلومات والتنمية الاقتصادية.

(2) سعد الحاج بكري / المعلوماتية والمستقبل – مؤسسة اليمامة- كتاب الرياض أيار 2003ص16.

خلال الدراسة والتعلم) وأيضا هي (المعلومات المكتسبة من خلال الدراسة والحقائق المجتمعة حول موضوع معين) ويرى العتيبي(*) بأنها (هي نتاج لعناصر متعددة البيانات – المعلومات، القدرات، الاتجاهات)(1) ووصفها دركر (Dricar) بانها القدرة الموجودة لدى الافراد ذوي العقول والمهارات الفكرية المتميزة على ترجمة المعلومات إلى أداء لتحقيق مهمة معينة أو لإيجاد شيء محدد.

في حين يرى ريد (Raid) بأنها هي راس مال فكري وقد وصف رأس المال الفكري بأنه المادة الفكرية المتكونة من المعلومات والمعرفة والمهارات والخبرات ذات القيمة الاقتصادية والتي يمكن وضعها موضع التطبيق بهدف خلق الثروة(2). ولعل هذا التعريف هو الأقرب كونه يحدد القيمة الاقتصادية بخلق الثروة مع عدم التقليل من شان الاراء الاخرى في المفهوم. وأصبحت المعرفة أهم عامل في المنظور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وغير ذلك.

وما لم نستطيع فهم المعرفة وطرائق تكوينها فإننا نقع ضحية لبحر من المعلومات المتزايدة والمعلومات لا تتحول إلى معرفة إلا إذا استفاد منها الإنسان. حيث أطلقت التغيرات الكبرى التي شهدتها العلوم في القرن العشرين ثورة صناعية ثالثة أنها ثورة التكنولوجيات الجديدة التي هي فكرية بشكل أساسي وأرست هذه الثورة التي رافقت زخماً جديداً للعولمة في نهاية القرن أسس اقتصاديات المعرفة فوضعت هذه المعرفة في صلب النشاط البشري والتنمية والتحولات الاجتماعية. ولأجل وضع تصور منطقي بسيط لتسلسل دورة المعرفة فإننا نجد ان لهذه الدورة ثلاثة محطات رئيسة الأولى توليد المعرفة والثانية نشر المعرفة اما الثالثة استخدام المعرفة وتغذي محطات دورة المعرفة بعضها بعضاً فنشر المعرفة واستخدامها يؤديان إلى ظهور مصادر جديدة لتوليدها وتوليد المعرفة يتطلب نشرها والاستفادة منها كما إن

(*) مؤلف كتاب إدارة المعرفة الصادر عام 1999، ص2-3.

(1) المصدر نفسه ص57.

(2) Turban,E. Kelly,R.E.Introduction to Information Technology, John wiley , Sons,Inc,USA 2001 p20-24.

توظيف المعرفة والاستفادة منها على نطاق واسع لا يتم من دون نشرها وجعلها متاحة للجميع ولابد من الإشارة إلى البيئة التي تعمل دورة المعرفة في اطارها وتختلف معطيات هذه البيئة باختلاف الزمان والمكان.

وتتسم المعرفة من الناحية الاقتصادية بخصائص اصبحت تمثل الاطار الفكري لاقتصاد المعرفة [1]. ومن تلك الخصائص الاقتصادية للمعرفة هي:

- قدرتها على تخطي المسافات والحدود خاصة إذا كانت رقمية.
- المعرفة متواصلة البقاء ولا تفنى بالانتقال من شخص لآخر وهي موجودة في عدد غير متناهٍ من دون الحاجة لإعادة إنتاجها من جديد.
- نفع المعرفة لا يتوقف على مضمونها المجرد وانما على مدى اسهامها بحل قضايا المجتمع.
- قدرتها على تطور الاسواق وتكاثر التكنولوجيا وتزايد المتنافسين.

إن المعرفة الحقة هي تلك التي تؤهل البشر لمواجهة عالم شديد التعقيد سريع التغيير انها معرفة الحياة معرفة عن الحياة وحياة قائمة على المعرفة. لقد أفضت الثورة المعرفية إلى مجتمع المعرفة الذي يعتمد اساساً على المعارف بوصفها ثروة أساسية أي على خبرة الموارد البشرية وكفاءتها ومعارفها ومهاراتها بوصفها أساساً للتنمية الشاملة وهكذا يتبين ان المعادلة الاقتصادية الجديدة لا تعتمد اساساً على وفرة الموارد الطبيعية أو الموارد المالية بل على المعرفة. وما أفضت إليه الثورة المعرفية. وفي إطار الإنتاج والتنمية برز في مجال مجتمع المعرفة مفهوم الاقتصاد المعرفي [2].

والذي بات يتداول على نطاق واسع ونستعرض الاراء الواردة في تعرف الاقتصاد المعرفي ومنها انه (الاقتصاد الذي يدور حول الحصول على المعرفة والمشاركة فيها واستخدامها وتوظيفها وابتكارها بهدف تحسين نوعية الحياة بكافة المجالات من خلال خدمة معلوماتية ثرية وتطبيقات تكنولوجية متطورة واستخدام

(1) تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003 (مصدر سابق)، ص38.

(2) سعد الحاج بكري (مصدر سابق) ص19.

العقل البشري على إنه رأس مال وتوظيف البحث العلمي لاحداث التغيرات الاستراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي لينسجم مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعالمية المعرفة والتنمية الشاملة[1]. وبتعريف اخر هو (الاقتصاد الذي يبنيه مجتمع المعرفة في مجتمع المعرفة)[2]. وأيضاً هو (فرع من فروع العلوم الإنسانية يهدف إلى تحسين رفاهية الأفراد والمنظمات والمجتمع عن طريق دراسة نظم وإنتاج المعلومات وتضخيم المعرفة واجراء تنفيذ التدخلات الضرورية لتطوير هذه النظم ينتج عنه نماذج نظرية من خلال البحث العلمي من جهة وتطوير العملية التقنية التي يمكن تطبيقها مباشرة على العالم الواقعي من جهة اخرى)[3].

وفي تعريف اخر هو (فرع جديد من فروع العلوم الاقتصادية ظهر في الاونة الاخيرة يقوم على فهم جديد اكثر عمقاً لدورة المعرفة وراس المال البشري في تطور الاقتصاد وتقدم المجتمع)[4]. وتم تعريفه بانه الاقتصاد الذي يلعب فيه نشوء واستثمار المعرفة دوراً في خلق الثروة أي اقتصاد يحركه الإنتاج والتوزيع واستخدام المعرفة والمعلومات. وفي تعريف اخر هو (اقتصاد جديد ذو طابع خاص لا يستمد خصوصيته فقط من اعتبارات الحاضر او الماضي ولكن خصوصية دورة الذي سيقوم في المستقبل)[5]. وعرفوه كذلك (الاقتصاد الذي يعتمد على انماط إنتاج متطورة واستخدام أنظمة الاقتصاد الالكتروني من تجارة الكترونية وتعاملات مختلفة على الانترنت والانفتاح على التعامل الاقتصادي مع كافة دول العالم بدون قيود كمركية)[6]. ويرى باحث آخر بأنه (الاقتصاد المبني على المعرفة وتشكل

(1) سعد ناصر الدين / الاقتصاد المعرفي – المنتدى العربي الموحد 2006/2/23 ص2 للمزيد على الموقع .www.4uarab.com

(2) سعد الحاج بكري / هل نملك خطة لايجاد مجتمع المعرفة – مجلة المعرفة.العدد110 عام 2004، ص3.

(3) محمد وليد الموصلي / اقتصاد المعرفة / مجلة الاقتصادية العدد 272 في 2006/9/2 ص1 للمزيد من المعلومات File://aliqtissadiya.htm

(4) محمد ذياب / اقتصاد المعرفة اين نحن منه ص1 للمزيد من المعلومات على الموقع http://www.balagh.com/islam/alvo58CD.htm.

(5) د. محسن احمد الخضيري / اقتصاد المعرفة – مجموعة النيل العربية – الطبعة الاولى القاهرة 2001، ص6.

(6) إصدارات منظمة (OECD) تقرير صادر عام 1996 ص16.

التكنولوجيا أحد عناصر المعرفة الاكثر التصاقاً بالتنمية)[1]. وعرفه آخر بأنه (النقيض المتزايد للاقتصاد التقليدي (الصناعي تحديداً) لانه صاغ لنفسه مفاهيمه وتصوراته) [2]. ولعدم وجود تعريف متفق عليه يبدو هذا التعريف الاقرب لمفهوم الاقتصاد المعرفي مع عدم التقليل من شأن التعاريف الأخرى.

وفي تعريف آخر انه (الاقتصاد الذي ينتج سلعاً وخدمات وصادرات بنسب مرتفعة للقيمة المضافة المعرفية فيها وفيه تتعاظم أهمية الاصول المعرفية بالمقارنة مع الاصول الثابتة المادية والازدياد المضطرد لقيمة الشركات القائمة على المعرفة ويعتمد إنتاجية الأفراد والمؤسسات على المعرفة والمعلومات اكثر من غيرها من المواد والموارد) [3]. ما ورد يوضح المبررات التي دفعت المفكرين والاقتصاديين إلى إطلاق تسمية الاقتصاد المعرفي التي أخذت مبادئ هذا الاقتصاد تتجذر بالتقدم الحاصل في المستويات المعرفية ليواجه الاقتصاد التقليدي ويؤدي بالمقابل إلى تعديل النظام الاقتصادي الدولي نتيجة لتزايد الاهتمام بالمعرفة ودورها الكبير في التحول للاقتصاد المعرفي الذي يركز على الاستثمار في الموجودات الفكرية والمعرفية .

غير الملموسة اكثر من تركيزه على الموجودات المادية الملموسة ويحاول الاقتصاديون مع ازدياد توليد المعرفة ونشرها واستعمالها إيجاد طرائق لإدخال عامل المعرفة بشكل مباشر وواضح في نظرياتهم وانموذجاتهم الاقتصادية ومنها نظرية النمو الحديثة[4].

---

(1) د. محمد مراياتي / نحو اكتساب التكنولوجيا في الوطن العربي مع تغيرات بداية القرن الحادي والعشرين – ص1 وللمزيد من المعلومات http://www.arabcin.net/arabiaall/studies/nahowa.htm

(2) د. نبيل علي، د. نادية حجازي – الفجوة الرقمية – رؤية عربية لمجتمع المعرفة. الكويت العدد 318 عام 2005 نقلاً عن يحيى الحياوي – الرباط 2006، ص6.

(3) د. محمد محمود العجلوني / معايير الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات – من أعمال المؤتمر العربي الاول – الإسكندرية 2005، ص176.

(4) د. كريم سالم الغالبي د. إبراهيم رسول / اقتصاد المعرفة ونظرية النمو الحديثة. من أعمال المؤتمر العربي الاول – الاسكندرية2005 ص41-43.

ثالثاً: سمات اقتصاد المعرفة وعناصره:

نظراً لاتجاه الاقتصاد العالمي اكثر فأكثر نحو الاقتصاد المعرفي الذي يعتمد اساساً على تكنولوجيا المعلومات وتزايد الاهتمام بالمدخل المعرفي وتحديداً في الاطار النظري المنبثق عنه والتي تعالج موضوعات اقتصادية وادارية واجتماعية وغيرها وتنامي ظاهرة التغير المتسارع في بيئة الاعمال نتيجة لتضاؤل دور النظريات والمداخل التي كانت سائدة في وضع الحلول لمعالجة هذا التغير لاسيما بعد إدراك اهمية المعرفة بوصفها مفتاح النمو الاقتصادي ودورها في التحول الكبير نحو الاقتصاد المعرفي. لابد من التعرف على بعض السمات والعناصر التي يتسم بها الاقتصاد المعرفي وهي:

- اقتصاد كامل الانفتاح على الخارج وكامل التدفق ولا توجد أي قيود أمامه
- والانطلاق من المحلية إلى العالمية وآفاق التكامل العالمي لدرجة شيوع مصطلح القرية الكونية Global village [1].
- الاستثمار في الموارد البشرية بوصفها رأس المال الفكري والمعرفي بالاعتماد على القوى المؤهلة والمتخصصة وتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بفاعلية عالية وعقود العمل هي اكثر مرونة ومؤقتة ومرتبطة بالمهمة وارتفاع الدخل لصناع المعرفة تبعاً لمؤهلاتهم وخبراتهم وكفاءتهم [2].
- الانتقال من الإنتاج الضخم الموحد إلى الإنتاج المحدد (المشخص) والتحول من النمطية إلى التنوع في عمليات الإنتاج وتخفيض دورة حياة المنتج الطويلة إلى التسارع التنافسي والاتجاه نحو التبعثر بدل التمركز أي من الشركات المركزية إلى شركات التجزئة.

---

(1) روبرت بادر – اقتصاد المعرفة – مجلة لغة العصر – مؤسسة الاهرام ع أغسطس 2004 ص32.

(2), (4) Ram saran, C, knowledge is power, Bank, system and technology (2004) vol. 41, No, 8, pp.34-37.

- اعتماد التعليم والتدريب المستمرين واعادة التدريب وتفعيل عمليات البحث والتطوير محركاً للتغير والتنمية واعتماد الشراكة الاقتصادية للإنتاج أي على فريق العمل.
- انتقال النشاط الاقتصادي من إنتاج السلع وصناعتها إلى إنتاج الخدمات وصناعتها.
- اقتصاد كامل التوظيف فلا يوجد لديه فائض ولا عاطل ولا مخزون راكد حيث يتم إنتاج المعرفة وتسويقها واستهلاكها في الوقت نفسه بالكامل.
- تنامي أحلال النقد الالكتروني محل النقد الورقي خاصة في التجارة الالكترونية والتعلم الالكتروني وغيرهما.
- توافر بنية تحتية مجتمعية داعمة لتسهيل الاتصال الفعال من حيث مجتمع يخلو من الأمية المعلوماتية وشبكة الانترنت واقامة نظام اقتصادي ومؤسساتي يوفر السبل المحفزة باستخدام المعرفة الموجودة والجديدة [1].
- توافر منظومة ابتكار للشركات ومراكز البحوث والجامعات والمستشارين للوصول للمخزون العالمي للمعرفة وتكييفها محلياً.
- يوفر من خلال الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات تطوير أداء نظام المعلومات وتحسين استخدام تطبيقاتها المتمثلة بأجهزة الحواسيب والاتصالات والبرمجيات وقواعد البيانات للوصول للانترنت[2].
- اقتصاد يعتمد على تكنولوجيا المعلومات التي أصبحت عاملاً أساس في الإنتاج والإنتاجية وفي توفير فرص العمل الحقيقية وزيادة القيمة المضافة والارباح وزيادة الدخل القوم [3].
- إضافة إلى ما تقدم هناك بعض السمات والعناصر التي تميزه عن الاقتصاد التقليدي فان النمو في الاقتصاد المعرفي هو نمو حلزوني للاعلى وليس خطياً كما هو الحال في الاقتصاد التقليدي وارتفاع أهمية عمال المعرفة في المؤسسات

---

(1) د.عامر بو إسماعيل – مشاكل قطاع التكنولوجيا – قسم الدراسات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات – دار الرضا للنشر – دمشق 2000 ص90.

(2) د. كريم سالم الغالبي -د. إبراهيم رسول (مصدر سابق) ص40.

(3) د. نبيل علي – الانترنت ونقل المعرفة في الوطن العربي. ص20-21 للمزيد على الموقع File://H.jehat.com.htm

والمنشآت واختلاف نمط السلعة في الاقتصاد المعرفي كونها ترتبط بالعامل وليس بالمنشأة .

لذا يسهل نقلها خارج المنشأة عند انتقال العامل مما يؤدي لارتفاع شأن الموهبة البشرية واستغلالها في عالم الاعمال وخلافاً للاقتصاد التقليدي حيث تكون القيمة التبادلية للسلعة هي حامل القيمة فالسلعة المعرفية حامل قيمتها القيمة الاستعمالية وهو ناتج عن الطبيعة غير الملموسة للسلعة المعرفية.

إضافة إلى ما تتسم به المنتجات المعرفية بالوفرة على خلاف الاقتصاد التقليدي الذي يعتبر المشكلة الاقتصادية هي الندرة وتزداد العوائد مع زيادة الإنتاج عكس الاقتصاد التقليدي حيث تتناقص العوائد مع زيادة الإنتاج إضافة إلى إمكانية فصل الشق المعرفي عن الشق التكنولوجي وهو توجه جديد له سابقته التاريخية في حضارة روما التي قامت على علم اليونان وتكنولوجيا الرومان وسابقته القريبة باعتماد اليابان في مراحلها الاولى على استيراد براءات الاختراع مكتفية بالشق التكنولوجي دون المعرفي مما يعطي فرصة للعلماء والمهندسين العرب كي يساهموا معرفياً من دون ان ينشغلوا بالجانب التكنولوجي [1].

رابعاً: أهمية الاقتصاد المعرفي:

في ظل التطور المتسارع والمتزايد للعلوم والتكنولوجيا والاتساع الهائل لنطاق المعرفة ودورها نتيجة لثمار وانجازات الثورة العلمية التكنولوجية في كل مراحلها حتى مرحلتها الاخيرة المتمثلة بثورة الاتصالات والمعلوماتية عجلت بضرورة التغير والتأقلم مع معطيات التطور المعرفي حتى بات الدخول إلى الاقتصاد المعرفي ليس السبيل الافضل للنجاح بل هو الخيار الوحيد للدول والمؤسسات في مواجهة تحديات العصر واحتلال موقع لائق بين الامم.

---

(1) د. منصور الجمري – عصر المعلومات يقود الإنسانية إلى عصر المعرفة مايو 2001 ص3. قراءة في إصدارات (OECD) في تقرير عام 1996 للمزيد من المعلومات www.arabcin.net

ويشير تقرير دولي صدر عن الدول الأوربية المتقدمة صناعياً في عام 1996 للدور المعرفي في اقتصاديات الامم في الوقت الحاضر اذ يوضح أن اكثر من نصف الإنتاج في الدول المتقدمة خلال السنوات القليلة الماضية أعتمد على الاقتصاد المعرفي (knowledge based economy) أي ذلك الاقتصاد القائم على العامل الإنساني المتداخل والمسيطر والمستخدم لتكنولوجيا المعلومات[1].

وكذلك ما دعا له برنامج الامم المتحدة الإنمائي

- الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي في تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 خلق الفرص للاجيال القادمة وتقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003 نحو أقامة مجتمع المعرفة اللذان يتركزان حول سبل تجاوز المعوق الرئيس الثالث الذي يعترض طريق التنمية وهو نقص المعرفة لان مجتمع المعرفة مرتبط باقتصاديات المعرفة بوصفه مصدراً مهماً لثروات الأمم وتنمية الرأسمال البشري الذي يعد طموح الامم الحية إضافة لرعاية الإبداع وترقيته وإثارة الايجابية على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وحيث شهد العالم منذ تسعينيات القرن مناقشات خصبة وجادة حول الطريقة المثلى للتعامل مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لذا تكمن اهمية الاقتصاد المعرفي كونه يضع الإنسان عاملاً أساسياً في عملية النمو الاقتصادي كونه هو مصدر الابداع الفكري والمعرفي والمادي وانه الغاية المرجوة من التنمية البشرية بوصفه عضواً فاعلاً يؤثر ويتأثر ويبدع لنفسه ولغيره من خلال شبكات التبادل والتخاطب والتفاعل وهكذا يتبين ان المعادلة الاقتصادية الجديدة في ظل الاقتصاد المعرفي لا تعتمد أساساً على وفرة الموارد الطبيعية او وفرة الموارد المالية بل على المعرفة والكفاءات والمهارات وعلى العلم والابتكار والتجديد[2]. ولاقتصاد المعرفة

---

(1) د. منصور الجمري – عصر المعلومات يقود الإنسانية إلى عصر المعرفة مايو 2001 ص3. قراءة في إصدارات (OECD) في تقرير عام 1996 للمزيد من المعلومات www.arabcin.net

(2) عبد الله تركماني / مجتمع المعرفة وأبعاده في الوطن العربي – تونس 2004 ص1 للمزيد من المعلومات على الموقع http://hem-bredband.net/dccls2/s142.htm

جوانب مختلفة ومتشابكة لذا ينبغي معرفتها واستغلالها حتى يمكن للدول والمؤسسات التي تتبنى اقتصاديات المعرفة أن تتأقلم مع التغيرات التي احدثها تطور المعرفة وتتجنب العيش على هامش المجتمع الدولي المتسارع .

في تطوراته ومن تلك الجوانب:

1. **الجانب الاقتصادي:** حيث تعد المعرفة هي السلعة أو الخدمة الرئيسة والمصدر الأساس للقيمة المضافة وخلق فرص العمل وترشيد الاقتصاد وتعني أن المجتمع القادر على إنتاج المعرفة واستخدامها في مختلف المجالات الاقتصادية ونشاطاته المختلفة يستطيع ان ينافس ويفرض نفسه وديمومته بين دول العالم بعد العولمة والتغيرات المتسارعة التي يشهدها العالم في ظل اقتصاديات المعرفة.
2. **الجانب الاجتماعي:** في ظل اقتصاد المعرفة وسيادة درجة معينة من الثقافة المعرفية في المجتمع وزيادة مستوى الوعي بأهمية تكنولوجيا المعلومات ودورها في الحياة اليومية للإنسان والمجتمع يتطلب توفير الوسائط الضرورية من حيث الكم والكيف ومعدل التجديد وسرعة التطوير للفرد لكون التغير سيطال أسس العمل نفسها لذا فأن العمل في أي حقل سيتوقف على ادارة المعرفة والتصرف بها وسنشهد ولادة فاعل بشري جديد هو الإنسان الذي ينتمي إلى عمال المعرفة الذين يردمون الفجوة ويمتلكون القدرة على مواكبة ثورة المعلومات والاتصالات وسيطرح بالنتيجة مفهوماً جديداً هو (العمالة المعرفية) [1].
3. **الجانب التكنولوجيا** أن انتشار تكنولوجيا المعلومات وسيادتها وتطبيقها في مختلف مجالات الحياة في المصنع والمزرعة والمكتب والمدرسة والبيت... الخ. يعني ضرورة الاهتمام بالوسائط الاعلامية والمعلوماتية وتكييفها وتطويعها بحسب الظروف الموضوعية لكل مجتمع ويعني الجانب التكنولوجي توفير

(1) بيرجر بريجيت – ثقافة تنظيم العمل. ترجمة محمد مصطفى غنيم – الدار الدولية للنشر والتوزيع 1991 ص16–19.

البنية اللازمة من وسائل اتصال وتكنولوجيا اتصال وجعلها بمتناول الجميع [1]

4. **الجانب الثقافي:** أن إعطاء أهمية للمعلومات والمعرفة والاهتمام بالقدرات الابداعية للاشخاص وتوفير امكانية حرية التفكير والابداع والعدالة في توزيع العلم والمعرفة والخدمات بين الطبقات المختلفة في المجتمع يؤدي لنشر الوعي والثقافة في الحياة اليومية للفرد والمؤسسة والمجتمع مما يوفر بنى تحتية لتحقيق مجتمع معرفي يكون ركيزة في التحول إلى الاقتصاد المعرفي للمؤسسات والدول.لكن هل يمكن للحركة الثقافية العربية الدفاع عن حقوق الإنسان العربي والتصدي لحملات التضليل الإعلامي وبصورة منهجية لحملات الغزو الثقافي الذي سيحشد الوسائل المعلوماتية الحديثة لإشاعة مواقفه من تراثنا وقضايانا؟[2] .
5. **الجانب السياسي:** يقلل بعض الباحثين من أهميته، ونرى أن له من الاهمية بمكان وهو يعني اشراك المجتمع في عملية اتخاذ القرارات بطريقة عقلانية مبنية على استعمال المعلومات والمعرفة وهذا يحدث بتوسع حرية تداول المعلومات والمعرفة وتوفير مناخ سياسي مبني على الديمقراطية والعدالة والمساواة ومشاركة الجماهير في عملية اتخاذ القرارات والمشاركة الفعلية في سياسة الدولة وهذا لا يقتصر على إنتاج المعرفة وتداولها وانما يحتاج إلى ثقافة تؤمن وتحترم من ينتج المعرفة ويتطلب ايجاد محيط ثقافي واجتماعي وسياسي يؤمن بدورها في الحياة اليومية ولكن يلاحظ أن تحالف بعض انظمة الحكم العربية مع فئة من علماء الدين المحافظين قد أفضى إلى تأويلات للإسلام خادمة للحاكم ولكنها مناوئة للتنمية الإنسانية خاصة فيما يتصل بحرية الفكر والاجتهاد ومساءلة الناس للحاكم ومشاركة النساء في الحياة العامة[3]..

---

(1) د. نبيل علي – ثورة المعلومات (الجوانب التكنولوجية) في اعمال ندوة العرب والعولمة – مركز دراسات الوحدة العربية 2000 ص104-108.

(2) د. نبيل علي -العرب وعصر المعلومات – سلسلة عالم المعرفة – الكويت 1994 العدد 184 ص 31.

(3) تقرير التنمية الإنسانية لعام 2003 (مصدر سابق) ص120.

6. ما تقدم يوضح أن المعرفة أدخلت العالم في تفاعلات لم يعرفها من قبل بسبب اسقاطها المستمر لحدود الزمان والمكان وأصبحت الشعوب والدول والثقافات اكثر حاجة للبحث عن شروط ومواصفات تؤكد اختلافها وتمايزها ووحدتها في آن واحد بسبب ما أفضت اليه الثورة المعرفية
7. في كافة جوانب الحياة في المجتمعات المختلفة. وأصبحت المعرفة في العصر الحديث هي مفتاح النمو الاقتصادي وباتت من أهم الموارد الاقتصادية متقدمة على الموارد الاخرى (راس المال، العمل، المواد الاولية _ التنظيم) التي تحتاج إلى تدفق المعرفة لنجاحها واستمرارها وقد أدى تحول النظام الاقتصادي
8. من اقتصاد يعتمد على الإنتاج الكمي إلى الاقتصاد الذي يعتمد على المعلومات والمعرفي وأحداث اضطراب في بنية الاعمال حيث دخلت مفردات ومعايير جديدة غير ملموسة تساهم في تحقيق الأرباح والحصول على قيمة مضافة للمشاريع وأصبح تأثيرها ذا أهمية كبيرة على نجاح تطور المشاريع بالمقارنة مع دور الموجودات المادية الملموسة وأصبحت الميزة التنافسية للمشاريع في راس المال الفكري.
9. والجدير بالذكر أن أول دراسة لاقتصاد المعرفة في الخمسينيات على يد الاقتصادي (Fritz Machlup) وكانت الدراسة متجهة نحو المخرجات المادية للإنتاج كالفولاذ والبتروكيماويات فقام بدراسات على المخرجات المعرفية واقتصاد المعرفة وهو نمط جديد يختلف في كثير من سماته عن الاقتصاد التقليدي الذي ظهر بعد الثورة الصناعية وفيه تحولت المعلومات إلى أهم سلعة في المجتمع وتحويل المعارف العلمية إلى الشكل الرقمي وأصبح تنظيم المعلومات وخدماتها من أهم العناصر الأساسية لهذا الاقتصاد[1] خامساً: العلاقة بين الاقتصاد المعرفي والاقتصاد الرقمي:

لما تتسم به المعرفة من خصائص اقتصادية تمثل الاطار الفكري لاقتصاد المعرفة وتوسعها في الجانب المفاهيمي والنظري والتطور السريع بمفهومها أدى لتغير في منهجية الاقتصاد الحديث وأدبياته دفع المفكرين الاقتصاديين لاطلاق

(1) محمد وليد موصلي (مصدر سابق) ص1.

تسميات جديدة وبرز تعبيران مهمان باتا متداولين على نطاق واسع هما (الاقتصاد المعرفي والاقتصاد الرقمي)

فالاقتصاد المعرفي تم تعريفه كما أسلفنا في البحث سابقاً عندما تلقى دورة توليد المعرفة ونشرها واستخدامها اهتماماً خاصاً ينشط عطاءها من خلال بيئة ملائمة تحتل التقنيات الحديثة بشكل عام وتقنيات المعلومات على وجه الخصوص مكانة مركزية فيها مما يساهم بتطوير إمكانات الإنسان والتنمية وتأمين حياة كريمة للجميع باعتبار المعرفة هي محور اقتصاد المعرفة أما الاقتصاد الرقمي هو ذلك الجزء من اقتصاد المعرفة الذي يختص بكل ما يتعلق بتقنيات المعلومات التي تعرف ايضاً بالتقنيات الرقمية ولذا فأن الاقتصاد المعرفي يستوعب في مضمونه الاقتصاد الرقمي أي أن اقتصاد المعرفة يتمتع بمدى أوسع ولكن المهم في ذلك ان الاقتصاد المعرفي بمفهومه المعاصر لا يتحقق من دون التقنيات الرقمية أي من دون الاقتصاد الرقمي فهذا الاقتصاد يمثل قاعدة رئيسة لاقتصاد المعرفة الحديث. [1] وينطلق الاقتصاد الرقمي من معطيات التقنيات الرقمية تلك المرتبطة باستخدام التقنيات الرقمية والمعطيات المتعلقة بإنتاجها في إطار الاستخدام وتنتشر في شتى مجالات الإنتاج.

والخدمات ويعطي استخدامها أداء أفضل ومردوداً اقتصادياً أعلى ويصب عائده في انجازات الاقتصاد الرقمي ويشمل عوامل متعددة ترتبط بسرعة الانجاز وخفض النفقات وتحسين الجودة وتغير اساليب العمل نحو الافضل إضافة إلى تطوير عوامل امن الاعمال وسريتها ومن الامثلة الهامة لاستخدام التقنيات الرقمية التي تنتشر حالياً – التجارة الالكترونية، الحكومة الالكترونية، التعليم الالكتروني، والصحة الالكترونية، النقد الالكتروني والمكتبة الالكترونية وغير ذلك من التطبيقات التي تعد زوايا مهمة في مجتمع المعرفة وتجدر الاشارة هنا حتى لا نذوب في الجانب التقني المحض يجب ان نكون واعين لقيم مجتمع المعرفة الاخرى وعدم التقليل من أهميتها النسبية المتمثلة بالعدل والحكم الرشيد والسلوك القويم وغيرها [2].

---

(1) سعد الحاج بكري – هل نمتلك خطة لايجاد مجتمع المعرفة (مصدر سابق) ص4.

(2) عوض حاج علي احمد / منظومة مجتمع المعرفة وتحقيق الامن الشامل / من أعمال المؤتمر العربي الاول الاسكندرية 2005 ص28.

المبحث الثاني

الاقتصاد المعرفي ومجتمع المعلومات والمعرفة

لقد تطورت أهمية المعلومات من بدايات التناقل الشفاهي للمعلومات والمعارف والمهارات في فجر التاريخ الإنساني ثم من خلال النقش على الحجر بعدها الكتابة على الورق حتى شكلت مطبعة يوحنا غوتنبرغ (1450- 1456) خطوة نوعية في مسار أهمية المعلومات وانتشارها الواسع. فأن هذه الخطوة لم تأخذ أبعادها الحقيقية الا من خلال الثورة الصناعية التي منحت العلم والمعرفة مكانة أعلى بكثير مما كان متعارفاً عليه حتى ذلك الحين. وقد بدأ الصناعيون يولون رجال المعلومات والعلماء مرتبة مهمة في بنية اداراتهم ونظامهم الاقتصادي.

إلا أن قمة هذه التطورات لم تظهر إلا في النصف الثاني من القرن العشرين إذ أصبحت المعلومات بحد ذاتها مصدراً للثروة لاول مرة في التاريخ الإنساني ليكون عصر المعلومات هو العصر الذي ظهر فيه الاقتصاد المبنى على المعرفة [1] حيث برزت العديد من الإحصائيات التي تؤكد نمو قطاع المعلومات على المستوى العالمي والتحول من اقتصاد الصناعات إلى اقتصاد المعلومات التي أصبحت مورداً أساسياً في أي نشاط بشري والمعلومات عنصراً مهماً في علاقة الإنسان بمجتمعه وعلاقة المجتمعات ببعضها من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

أولاً: التعريف بمجتمع المعلومات والمعرفة: إن المعلومات مصطلح يندرج في طياته ثلاثة عناصر هي:

1. **البيانات:** وهي المادة الأولية التي نستخلص منها المعلومات.
2. **المعلومات:** ناتج عن معالجة البيانات تحليلاً أو تركيباً لاستخلاص ما تتضمنه البيانات.

---

(1) د. عبد المجيد الرفاعي (مصدر سابق) ص23.

3. **المعرفة:** هي حصيلة الامتزاج الخفي بين المعلومة والخبرة والمدركات الحسية. ومن خلال فهم الدور الذي تؤديه المعلومات على الوضع الاقتصادي على المستويين العربي والعالمي نستطيع القول أنه أصبح للمعلومات الدور الحاسم في بنية الاقتصاد العالمي مع تطور تكنولوجيا المعلومات الحديثة حيث ان لكل تكنولوجيامادتها الخام التي تتعامل معها واداتها الاساسية التي تعالج بها ثم تحويل تلك المادة الخام إلى منتجات ثم توصيلها إلى المستفيدين خلال وسائل التوزيع المختلفة[1]. وقد وردت العديد من الآراء بصدد التعريف بمجتمع المعلومات ومجتمع المعرفة فمجتمع المعلومات هو (المجتمع ما بعد الصناعي وما قبل المعرفي.وهو مجتمع الثورة المعلوماتية والعصر المعلوماتي والمجتمع الرقمي واخيراً المجتمع الناتج عن تيار العولمة) [2] وبتعريف آخر (جميع الانشطة والموارد والتدابير والممارسات المرتبطة بالمعلومات إنتاجاً ونشراً وتنظيماً واستثماراً ويشمل إنتاج المعلومات أنشطة البحث على اختلاف مناهجها وتنوع مجالاتها بالإضافة إلى الجهود والتطوير والابتكار على اختلاف مستوياتها كما يشمل الجهود الابداعية والتأليف لخدمة الاهداف التعليمية والتطبيقية) [3] كما عرف بأنه (المجتمع الذي يعتمد في تطوره بصورة اساسية على المعلومات وشبكات الاتصال والحواسيب) أي أنه يعتمد على ما يسميه بعض الباحثين (بالتقنية الفكرية) تلك التي تضم سلعاً وخدمات جديدة مع التزايد المستمر في القوة العاملة المعلوماتية (أي تعظيم شأن الفكر والعقل الإنساني بالحواسيب والاتصال والذكاء الاصطناعي Expertsystems) [4] وبتعريف آخر (ان مجتمع المعلومات هو ثنائية مكونة من بنية تحتية قوامها شبكة الاتصالات ومحتوى المعلومات التي يجري تبادلها

---

(1) حسانة محي الدين – اقتصاد المعرفة في مجتمع المعلومات 2001، ص3-4 للمزيد من المعلومات على الموقع http://www.k.fnl.org.sa/idurat/KFNLjournal/m9-2/magpages/7.htm.

(2) ا.د. شريف كامل شاهين / البنية التحتية لبناء مجتمع المعلومات – من أعمال المؤتمر العربي الاول – الاسكندرية 2005 ص3.

(3) محمد محمود مكاوي / البيئة الرقمية بين سلبيات الواقع وامال المستقبل / مجلة المعلوماتية سبتمبر 2004 ص1 للمزيد على الموقع http://information.gov.sa/magaine

(4) السيد ياسين / تقييم مجتمع المعلومات – الاهرام – الكتاب، الخميس 28 اكتوبر ع 4/33 ص124.

عبر الشبكة[1] ولعل هذا التعريف هو الاقرب لمفهوم مجتمع المعلومات لتضمنه محتوى وآلية نقل المعلومات مع عدم التقليل من شأن التعاريف الاخرى أما ما ورد بصدد التعريف بمجتمع المعرفة هو (المجتمع الذي يقوم أساساً على نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي (الاقتصاد والمجتمع المدني والسياسة والحياة الخاصة) وصولاً للارتقاء باطراد لتحقيق التنمية الإنسانية) [2] وفي تعريف آخر هو (المجتمع الذي تقوم فيه منظومة مجتمعية كفوءة تتسم بالمرونة وقادرة على اكتساب المعرفة نشراً وإنتاجاً وتوظيفاً في خدمة التقدم) [3] وجاء بتعريف آخر هو (المجتمع الذي يقوم أساساً على نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي للاقتصاد والمجتمع المدني والسياسة والحياة الخاصة وصولاً لترقية الحالة الإنسانية باطراد أي إقامة التنمية الإنسانية[4]. في حين عرفته منظمة اليونسكو بأنه (المجتمع الذي تقوم فيه عمليات النمو والتطور والابتكار على الاستعمال الامثل للمعلومات وتكنولوجيا المعلومات والاتصال) ولعل هذا التعريف هو الاقرب لمفهوم مجتمع المعرفة لترابط المعرفة بالنمو والتنمية باستخدام المعلومات وهو ما اتفقت عليه معظم الوثائق الرسمية الصادرة عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات التي عقدت في جنيف 2003 وقمة تونس عام 2005 إضافة إلى القمة العالمية لمجتمع المعلومات باجتماعها الثاني في تونس في فبراير عام 2006. في حين حدد تقرير التنمية البشرية العربية لعام 2003 ان بناء المعرفة لتحقيق مجتمع المعرفة يتوقف على الاركان الخمسة الآتية:

---

(1) المصدر السابق، ص125.

(2) د. نادر سعيد – العلاقة الجدلية بين التنمية الإنسانية ومجتمع المعرفة – الورشة الخاصة بتقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003 كانون الاول 2004 ص5.

(3) محمد محمود مكاوي (مصدر سابق) ص3.

(4) تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003 (مصدر سابق) ص39.

- إطلاق حريات الرأي والتعبير والتنظيم وضمانها بالحكم الصالح.
- النشر الكامل للتعليم راقي النوعية مع عناية خاصة لطرفي الاصل التعليمي وللتعلم المستمر مدى الحياة.
- توطين العلم وبناء قدرة ذاتية في البحث والتطوير التقاني في جميع النشاطات المجتمعية.
- التحول نحو نمط إنتاج المعرفة في البنية الاجتماعية والاقتصادية العربية.
- تأسيس أنموذج معرفي عربي اصيل منفتح ومستنير.
- قبل الولوج إلى الفرق بين المعلومات والمعرفة لابد من التعرف بشكل موجز على أنواع المعرفة التي أصبحت تمثل الاطار الفكري لاقتصاد المعرفة وللمعرفة أنواع متعددة وقد تناول أحد الباحثين أنواع المعرفة[1] وهي ما يأتي:
- معرفة الحقائق: وقد أصبحت هذه المعرفة ذات أهمية قليلة في الوقت الحاضر.
- معرفة المبادئ: وهي التي تتحكم بالظواهر الطبيعية والاجتماعية.
- معرفة المهارة: وهي معرفة من يعرف ماذا يعرف. ان معرفة الاشخاص الذين يملكون المعرفة تعد اكثر اهمية احياناً في الابداع من معرفة الحقائق.
- معرفة مكان المعرفة: know where
- وللمعلومات والمعرفة دورٌ في خفض التكاليف حيث استطاعت ان توفر المنتجات وتوزيعها بابسط الطرق وأرخصها مثل عقد الصفقات باستخدام الاتصال الالكتروني وحققت فوائد عديدة للحكومات والمجتمع والمستهلكين على حد سواء. ورغم العلاقة الجدلية التي تربط بين المعلومات والمعرفة والعلاقة التي تربط مجتمعيهما هناك فرق بين المعلومات والمعرفة. فالمعلومات هي حقائق معزولة تستخلص من البيانات أما المعرفة فهي بنية منطقية متماسكة معززة بآليات لتحليل المعلومات واستخلاص النتائج منها. وتساعد على اتخاذ القرارات بما ينسجم مع الاهداف التي ترسم للمجتمع حيث يركز عصر المعلومات على قواعد البيانات الالكترونية فيما يركز عصر المعرفة على نظم المعلومات الرقمية ويتطلب بنية تحتية متينة وسريعة للاتصالات تتيح تدفق

---

(1) أ. داخل حسن جريو / دور المعرفة في التنمية الاقتصادية – مركز العراق للدراسات 2006 ص55.

المعلومــات وتكــوين قواعــد معرفــة ضــخمة موزعــة في امــاكن متعــددة[1].
فالمعلومات ليست معرفة ولن يجد المجتمع العالمي للمعلومات معناه الكامل الا
إذا سهل بروز مجتمع المعرفة.

ويطـرح عصـر المعرفـة قضايا عديـدة شـائكة تمثـل تحـديات كـبيرة حتـى بالنسبة إلى البلدان المتقدمة ففكرة العولمة التي يتمحور حولها عصر المعرفة والتي تلعب فيها شبكة الانترنت دوراً اساسياً تتطلب تغيير البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فشعار الاقتصاد العالمي لعصر المعرفة الذي يتمثل في (اصنع سلعتك التي تشاء بالمكان الذي تشاء وبعها حيث تشاء) يتطلب توفر حرية كاملة لتنقل رؤوس الاموال والايدي العاملة ويتيح فرصة العمل عن بعد لعدد واسع من البشر ويتوقع أن يؤدي هذا لتغييرات مهمة في خارطة الصناعات العالمية[2] فالإنسان يستحصل العلم من خلال رموز او بيانات (Data) يتلقاها باستمرار وهذه الرموز كثيرة ومتفرقة وليست مفهومة بسهولة فتلخيص الرموز (حروف وارقام وشواهد وغيرها) وتحويلها إلى معانٍ معينة فانها تتحول إلى معلومات (Information) وهذه المعلومات لا تتحول إلى معرفة (Knowledge) إلا إذا استفاد منها الإنسان وطورها بالاستفادة من الاجهزة الالكترونية وايضاً بواسطة الاساليب التقليدية الاخرى لتتحول تلك المعلومات إلى معارف.

ان الرموز او البيانات تتحول إلى معلومات عبر المشاهدة والتحليل وعبر الخبرة المتراكمة وتلك مؤشرات لوجود المعرفة العلمية ومن خلالها يمكن تلخيص كثير من المعادلات والقواعد والقوانين وهي معرفة ظاهرة والتي يمكن نقلها من دون مشاكل ولكن الاهم هي المعرفة التي يستنبطها الإنسان وهي غير قابلة للكتابة والتوثيق وهي خبرة داخل الممارسة الإنسانية ولا وسيلة لاكتسابها والاستفادة منها

---

(1) عبد القادر الكاملي / مجتمع المعلومات / المعرفة قضايا العصر / النادي العربي للمعلومات، ص1 للمزيد على الموقع www.arabcin.net.

(2) عبد القادر الكاملي (مصدر سابق)، ص1.

الا بتعامل الإنسان معها ومع الآخرين [1]. وهناك فرق اخر فالمعلومات ناتجة عن معالجة البيانات تحليلاً وتركيباً لاستخلاص ما تتضمنه البيانات من تطبيقات في عمليات حسابية – موازنات، معادلات، طرائق إحصائية كون البيانات ركيزة المعلومات والمعلومات هي المتغير التابع. فالمعلومات تعرف بأنها تؤدي إلى تغير سلوك الأفراد وفكرهم واتخاذ القرارات أما المعرفة فهي حصيلة الامتزاج الخفي بين المعلومة والخبرة والمدركات الحسية والقدرة على الحكم فالمعلومات وسيلة لاكتساب المعرفة.

ضمن وسائل عديدة كالحدس والتخمين والممارسة الفعلية [2] وهناك فرق بين المعلومات والمعرفة فالمعلومات عبارة عن مجموعة من الحقائق والاراء التي تنشب عن انشطة الفرد بوصفه منتجاً لها أو مستفيداً منها أما المعرفة فتسمو فوق المعلومات لاشتمالها بجانب المعلومات على الخبرات والقدرة على الاستنتاج واستخلاص الحكمة عبر المعالجة الذكية التي توظفها تقنيات هندسة المعرفة والذكاء الحاسوبي – الاصطناعي للمعلومات.

وهناك فرق جوهري بين المعلومات والمعرفة فالمعلومات يمكن اعتبارها بمثابة المادة الخام للعمليات الذهنية أما المعرفة فهي منتجها النهائي أو شبه النهائي ولا تنشأ المعرفة من فراغ مجتمعي ولكن في مجتمع معين له واقع وتاريخ وسياق اقليمي وعالمي ولا خلاف إن مع وفرة المعلومات وتعدد مصادرها سنعرف اكثر عن عالمنا ولكن لا يعني كما يقول – أدغارفوران – فما اكثر ما تاهت عنا الحكمة رغم وفرة المعرفة [3].

ثالثاً: معايير وخصائص مجتمع المعلومات: تمثل خصائص مجتمع المعلومات معايير يمكن من خلالها التنبؤ بدخول المجتمع أو تحوله أو تطوره إلى مجتمع

---

(1) منصور الجمري (مصدر سابق)، ص2.

(2) هاربوا . أولي / خدمات المعلومات والمكتبات والارشيف في تقرير الاتصالات والمعلومات في العالم (1999 – 2000) الطبعة العربية – اليونسكو – القاهرة ص104-106.

(3) د. نبيل علي – الانترنت ونقل المعرفة في الوطن العربي (مصدر سابق) ص13.

المعلومات ويمكن النظر إلى تكوين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات ومدى نضوج هذه البنية بوصفها مؤشراً إلى كون المجتمع هو مجتمع معلومات ومن اساليب القياس التي يمكن استخدامها عدد الحواسيب وخدمات الانترنت وعدد المشتركين وأمية الحاسوب ونسبة المساهمة المعلومات في اجمالي الدخل القومي ونسبة العمالة في مجال تكنولوجيا المعلومات وغيرها وقد حدد مارتن (Martin) خمسة معايير لمجتمع المعلومات(1) **المعيار التقني**: يمثل الاعتماد المتزايد على تكنولوجيا المعلومات مصدراً للعمل والثروة والبنى التحتية.

- **المعيار الاقتصادي**: يركز على دور المعلومات في الاقتصاد بحيث يصبح اقتصاد المعلومات وتزايد التجارة الالكترونية مؤشراً على ذلك وتصبح المعلومات مصدر ثروة وسلعة ومصدر اقتصاد مهماً وتكوين فرصة عمل جديدة ويبرز الاقتصاد الالكتروني والعملة الالكترونية والتحويل الالكتروني.

- **المعيار الاجتماعي**: حيث تبرز أهمية المعلومات لتحسين شروط الحياة وينتشر استخدام الحاسوب والاستفادة من المعلومات وتوظيفها في شتى النشاطات الإنسانية وتلعب المعلومات دوراً متميزاً في التنمية البشرية الشاملة مثل التعليم والصحة وغيرها من القطاعات الاخرى.
- **المعيار السياسي**: يركز على زيادة الوعي باهمية المعلومات في اتخاذ القرارات ومشاركتهم في صنع القرار السياسي واستخدام المعلومات في الاقتراع والتصويت وتكوين جماعات الضغط وجماعات النقاش التي تتجاوز الحدود الوطنية ليكون لها دورٌ حتى في القرارات السياسية الخارجية فضلا عن الوطنية.
- **المعيار الثقافي**: ويركز على نظام قيم مجتمع المعلومات ويؤكد القيم الثقافية الداعمة للمعلومات ومنها احترام الرأي واحترام حقوق الاخرين واحترام الملكية الفردية وغيرها ومن الجدير بالذكر هو اختلاف رؤية الباحثين بعدد خصائص

---

(1) د. ربحي مصطفى عليان / خصائص مجتمع المعلومات – جامعة البلقاء التطبيقية – الاردن ص 1-4 وللمزيد من المعلومات .File://F Newpagel.htm

مجتمع المعلومات فيحدد باحث اخر خصائص مجتمع المعلومات بثلاث خصائص رئيسة الأولى استخدام المعلومات كمورد اقتصادي من خلال استغلالها والانتفاع بها لتحسين الاقتصاد للدولة والثانية الاستخدام المتناهي للمعلومات داخل المجتمع وبشكل مكثف في أنشطتهم مستهلكين ومواطنين لممارسة حقوقهم ومسؤولياتهم وانشاء نظم المعلومات التي توسع من اتاحة التعليم والثقافة للجميع والثالثة بروز قطاع المعلومات بوصفه قطاعاً مهماً من قطاعات الاقتصاد واصبح إنتاج المعلومات وتجهيزها وتوزيعها نشاطاً اقتصادياً رئيساً وينبغي تقليص الفجوة بزيادة الاستثمار في البنى التحتية المعلوماتية التي تشمل وسائط الاتصال كافة ومنها الهاتف العادي والخليوي وشبكات الانترنت[1] في حين يرى باحث اخر خصائص مجتمع المعلومات بما يأتي :

1. **الخصائص التقنية:**

وتشمل المعلوماتية حيث المعلومات تولد المعلومات والتخيلية بوصفه مجتمعاً تخيلياً لتأخذ التفاعلات المعرفية والمعلوماتية والسلوكية أنماطاً مختلفة إضافة للاتصالات واستخدام الانترنت على نطاق واسع والتلقائية حيث حلت التكنولوجيا محل الإنسان في كثير من الاعمال [2]

2. **الخصائص الاجتماعية:**

وتتمثل بالتغيرات في السلوكيات الاجتماعية مثل التعامل بالمخازن الالكترونية والتعليم الالكتروني وغيرهما إضافة للتغير المعلوماتي Informational change حيث يدخل المجتمع عصر نهاية الواقع وبداية الخيال اي عصر الجريمة عن بعد والحروب الالكترونية والهواتف بلا اسلاك والمدارس بلا اسوار والمصانع بلا عمال والمركبات بلا سائقين والمكتبات بلا رفوف وغير ذلك إضافة

---

(1) د. مهدي الحافظ – نحو رؤية انمائية للعالم العربي / اصدار منظمة اليونسكو 1996 المنشور في جريدة الصباح (كتاب في جريدة) الاربعاء 2005/5/4.

(2) بيل جيتس – المعلوماتية بعد الانترنت – ترجمة عبد السلام رضوان / الكويت 1998 ص37.

للتفاعل الفضائي (cyber interaction) وربط المجتمعات عبر الشبكات والتفاعل عن بعد Remote interaction بواسطة شاشة الحاسوب لتصبح العين هي المسافة الحقيقية بين الإنسان وأي شيء يتعامل معه [(1)]

3. الخصائص الاقتصادية:

وتتمثل بالاقتصاد الالكتروني المعتمد على المعلومات وادارتها كالحاسوب والبرمجيات ووسائل الاتصال المختلفة وتكون المعلومات والمعرفة مصدراً رئيساً للاقتصاد إضافة إلى المهن الالكترونية حيث يعتمد على التغير المهني لافراد مجتمع المعلومات[(2)]

4. الخصائص السياسية:

وتتمثل بغياب الحدود (No Boundaries) حيث تتلاشى الحدود السياسية والجغرافية في مجتمع المعلومات بسبب الربط الفضائي ووجود مجتمع عالمي يتجاوز الحدود السياسية إضافة للحكومة الالكترونية (E- Government) حيث تنبهت بعض الدول لضرورة تحويل حكوماتها إلى حكومات الكترونية لمواكبة التطورات من خلال بناء قاعدة معلومات وطنية[(3)]

5. الخصائص الثقافية:

وتتمثل في الثقافة الكونية (Global Culture) بسبب توحد المكان وذوبان الفوارق بين الدول والثقافات المختلفة والتواصل بين الثقافات إضافة للعولمة (Globalization) واثرها الاقتصادي والتجاري والتقاني اذ دخلت مجتمعات المعلومات عولمة التكنولوجيا والحاسوب إضافة للتعليم الالكتروني (E-learning)

---

(1) بيل جيتس (مصدر سابق) ص38.

(2) د. ذياب البداينة / اقتصاديات المعلومات – مجلة المعلوماتية العدد 120 / ت2 / 2002 ص18.

(3) المصدر نفسه ص19.

الذي يعد الاستثمار الأفضل في مجتمع المعلومات وظهور الجامعة الالكترونية (EUniversity).

الخصائص الامنية:

وتعنى بأمن المعلومات كونها قيمة امنية وسياسية وادارية وأصبح الحصول عليها بالطرق المقبولة وغير المقبولة مثل حماية الاقتصاد الالكتروني (E-Economic)

وضد التجسس والإرهاب والدخلاء وفيروسات الحاسوب وجمع المعلومات الاقتصادية من خلال جهاز مخابرات الدول والتجسس الفضائي وغيرها [(1)] بعد استعراض بعض اراء الباحثين يمكن استخلاص مؤشرات وخصائص مجتمع المعلومات بما يأتي:

1. التحول من اقتصاد الصناعات إلى اقتصاد المعلومات والتحول من إنتاج البضائع والسلع المصنعة إلى إنتاج المعلومات.
2. التحول من الاقتصاد الوطني او القومي إلى الاقتصاد العالمي الشامل والمتكامل بسبب ظهور شبكات المعلومات والاتصالات البعيدة.
3. التحول من استخدام القوة الجسمية إلى القوة العقلية أو الذهنية وظهور مبدأ المشاركة في اتخاذ القرارات نتيجة التدفق الحر والمباشر للمعلومات.
4. بروز المعلومات مصدراً وموردا أساسياً ورئيساً للاقتصاد بعد أن كان ثانوياً في الاقتصاد الصناعي والاعتراف بدورها عنصراً حيوياً في تقوية المبادئ والقيم الثقافية للمجتمع وفي عملية التطوير والتنمية.
5. اعتبار التعليم عملية استثمار استراتيجية وقوة تطويرية مهمة في مجتمع المعلومات.

---

(1) د. محمد جمال مظلوم / أمن المعلومات والاتصالات في ظل الثورة التقنية / مجلة خالد العسكرية – الرياض 2005/3/1 ص4.

6. انتشار تكنولوجيا المعلومات المتقدمة ووسائل الاتصال البعيدة بشكل مكثف واستخدامها في المؤسسات العامة والخاصة والمدارس والمنازل لتحقيق اهداف وغايات اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وغيرها. وتلعب القطاعات المختلفة دوراً رئيساً في بناء مجتمع المعلومات والمعرفة وهي الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات الاقليمية والدولية .

ومسؤولية كل منهما في غرس بذور مجتمع المعلومات والمعرفة حيث تلعب المؤسسات الاقليمية والدولية دوراً مكملاً لما تقوم به القطاعات في بناء مجتمع المعلومات والمعرفة بوصفه القاعدة الأساسية للتنمية والتحول للاقتصاد المعرفي لخدمة التنمية والنهوض باستعمال المعلومات والمعارف لتحقيق الاهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً [1]

رابعاً : الاقتصاد وصناعة المعلومات

صناعة المعلومات هو مصطلح واسع يغطي كل الشركات والافراد المعنيين بأنشطة وأعمال ترتبط بتقديم المعلومات واتاحة الوصول اليها لغرض الربح ويتضمن وسائل الاتصال الجماهيري والناشرين التجاريين ومنتجي البرمجيات وقواعد البيانات والموردين وخدمات التكشيف والاستخلاص وسماسرة المعلومات أو وسطائها [2] وقد اشار ماكلوب (machlup) على أساس ان قطاع المعلومات هو صناعة المعرفة ويشمل كل الانشطة المعلوماتية في الاقتصاد.

فضلاً عن السلع المطلوبة بهذه الانشطة والتي تضم خمسة أقسام وهي التعليم والبحوث والتنمية والاتصالات وآلات المعلومات إضافة لخدمات المعلومات وكما يورد نيك مور (Moore) ان قطاع المعلومات هو الذي يتكون من المؤسسات في كلا القطاعين العام والخاص والتي تنتج المحتوى المعلوماتي أو الملكية الفكرية

---

(1) القمة العالمية لمجتمع المعلومات – جنيف 2003 – نتائج القمة – وثيقة خطة العمل – للمزيد من المعلومات على الموقع http://www.wsis03/GENEVA/DOCS-A

(2) Retz, joan M–Dictionary for library and information science. 2003 p356

وتلك التي تقدم التسهيلات لتسليم المعلومات للمستهلكين وتلك التي تنتج الاجهزة والبرامج التي تمكننا من معالجة المعلومات وعلى ذلك قسمت المعلومات على ثلاثة اقسام رئيسة:[1]

- صناعة المحتوى المعلوماتي. تتم هذه الصناعة عن طريق المؤسسات في كلا القطاعين الخاص والعام التي تنتج الملكية الفكرية إضافة لجزء خاص لا علاقة له بالابداع وانما يهتم بجمع المعلومات مثل جماع الاعمال المرجعية وقواعد البيانات والسلاسل الإحصائية.
- - صناعة توصيل (بث المعلومات) (Information delivery) وهو القسم الثاني من صناعة المعلومات والذي يهتم بانشاء وادارة شركات الاتصال والبث التي يتم من خلالها توصيل المعلومات وتشمل شركات الاتصالات بعيدة المدى والشركات التي تدير شبكات التلفزيون والمؤسسات التي تتولى القنوات وغيرها لتوزع المحتوى المعلوماتي مثل بائعي الكتب والمكتبات.
- - صناعة معالجة المعلومات Information processing. وتقوم هذه الصناعة على منتجي الأجهزة والبرمجيات ويتولى منتجو الاجهزة تصميم صناعة الحواسيب وتسويقها وتجهيز الاتصالات بعيدة المدى والالكترونيات وفئة منتجي البرمجيات التي تقدم نظم التشغيل Dos unix windows وهكذا أصبح إنتاج المعلومات وجمعها وتجهيزها وتجميعها نشاطاً اقتصادياً كبيراً للعديد من دول العالم وتشير الدراسات الحديثة للاقتصاديات المتقدمة ان قطاع المعلومات هو المصدر الرئيس للدخل القومي للعمالة حيث قدر في الولايات المتحدة ان قطاع المعلومات ينتج حوالي نصف الدخل القومي وتظهر اقتصاديات الدول الاوربية المتقدمة ان حوالي 40٪ من دخلها القومي انبثق من انشطة المعلومات. وهذا التحول إلى العمل في حقل المعلومات إضافة لفكرة العمل عن بعد أدى لظهور طبقة او فئة مهنية جديدة لها وزنها هي فئة العاملون في

---

(1) حسانة محي الدين (مصدر سابق)، ص5-8.

المعلومات Information Workers ويقسمون إلى أربعة فئات فرعية وهي منتجو المعلومات.

- (منشئو المعلومات وجامعوها) ومجهزو المعلومات (يستقبلون المعلومات ويستخدمونها) وموزعو المعلومات (ينقلون المعلومات من المنشأ إلى المتلقي) وبيئة المعلومات (تقوم على التكنولوجيا للانشطة المعلوماتية). في حين يرى باحث آخر ان صناعة المعلومات هي دعامة الاقتصاد المعرفي وهو بدوره اساس نمو مجتمعات المعلومات الحديثة وتطورها وهذه الصناعة تقوم على ثلاثة عناصر اساسية [1] وهي:
- صناعة المحتوى. وتعني مضمون الرسالة المعلوماتية وتشمل ذخائر النصوص والإنتاج الإعلامي والسينمائي والإبداع الفني وقواعد البيانات وبنوك المعلومات والبرمجيات التعليمية والثقافية وغيرها.
- صناعة معالجة المعلومات: وتقوم على منتجي الاجهزة ومنتجي البرامجيات ويتولى منتجو الأجهزة تصميم وصناعة وتسويق الحواسيب وتجهيز الاتصالات بعيدة المدى والالكترونيات ويقدم منتجو البرمجيات نظم التشغيل وحزم التطبيقات.
- صناعة سلع المعلومات وتوزيعها وخدماتها: وتعتمد على شركات الاتصالات والبث التي يتم من خلالها توصيل المعلومات. وتعد صناعة المحتوى أساس صناعة المعلومات إذ ان الصناعات الاخرى مبنية عليها. أما بالنسبة إلى المجتمع العربي فانه لم يستعد بشكل كافٍ للدخول إلى مجتمعات المعلومات على الرغم من ان صناعة المعلومات قد حققت شيئاً نسبياً في بعض الدول العربية الا انها لا تزال في مراحلها الاولية ان الاهتمام العربي لصناعة المعلومات ينحصر في دعامتين:
- صناعة البرامج والاتصال بشبكات المعلومات.

(1) أ. محمد فتحي عبد الهادي – الاستثمار في صناعة المحتوى العربي – من أعمال المؤتمر العربي الاول الاسكندرية 2005، ص68.

- صناعة الالكترونية الدقيقة واجهزة الحاسبات الآلية. والذي هو قائم على الاستيراد للحاسبات المنتجة بصورة كاملة في بلاد المنشأ وتتم عمليات تجميع فردية بعد استيراد مكونات الحاسبات بصورة مفرقة من الاسواق المختلفة وان 80٪ من قيمة الاستشارات والتصميمات العربية تعتمد على الخبرة الاجنبية بسبب ضعف البنى التحتية ومصدر الموارد البشرية والمادية وغياب الاستراتيجيات المستقبلية ومحدودية حجم السوق العربي الذي يجذب الاستثمارات المحلية والاجنبية [1] خامساً: المعلومات والتنمية الاقتصادية:

تردد عن دور المعلومات في انهيار الاقتصاد العالمي على أثر النكسة التي عصفت بأسواق المال في نهاية عام 1987 (الاثنين الاسود) لغياب معلومات فعالة حينها كتلك التي توفرت للاقتصاد العالمي حالياً ففي عام 1990 قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من جانبه تقريراً عن التنمية البشرية الذي أصبح البديل الأساس لرؤية التنمية التي تتعادل مع النمو الاقتصادي وهناك جهود لهذا التغيير تتمثل في استئصال الفقر واصبح نشاطاً متعدد الجوانب فالفقر اكثر من مجرد نقص الغذاء او افتقار الرفاهية المادية بل يؤثر في الصحة وضعف التعليم والحرمان من المعرفة والاتصال والعجز من ممارسة الحقوق الإنسانية والسياسية وضياع الكرامة والثقة واحترام الذات [2] وتقوم تقنيات المعلومات والاتصالات بدور بارز في المفهوم الاشمل للفقر فهي تمثل الادوات والوسائل المهمة لتحسين الصحة والتعليم وتقدم القنوات الجديدة لنشر المعرفة.

ان التعامل الافضل من مصدر اساس مثل المعلومات سوف يعمل كثيرا على تحسين مستويات المعيشة. ان محاولة قياس تأثير تقنيات المعلومات والاتصال على اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية تعترضها مشكلات عديدة تتعلق بالتصنيف الإحصائي والحصول على البيانات وكثيرا ما تكون البيانات غير

---

(1) د. بشار عباس / مجتمع المعلومات العربي / المفاهيم والمرتكزات والتوجهات. معلومات دولية العدد 63 لعام 2000 ص85.

(2) حسانة محي الدين (مصدر سابق)، ص9.

واضحة وقليلة المصداقية إضافة لحجز بعضها على انها ملكية خاصة. وانطلاقاً من ذلك لابد من توفر الشفافية التي تعد الركيزة الاساسية للاقتصاد الحديث المبني على المعلومات والمعرفة حيث لا يمكن للحرية الاقتصادية ان تزدهر وتستمر دون شفافية كافية في جميع القطاعات وعلى المستويات كلها داخل المجتمع.

لذا فان غياب الشفافية له اثر سلبي ليس على الحياة السياسية فقط وانما الاقتصادية والاجتماعية كذلك هذا ما تؤكده دراسة الازمات البترولية المختلفة واسبابها حيث يلاحظ انها تعود إلى عوامل مختلفة منها السياسية والمعلوماتية والمتمثلة بوجود معلومات غير دقيقة تؤدي إلى عدم اتخاذ قرار او اتخاذ قرار خاطئ وهذا يؤدي إلى فائض أو شحة في العرض ثم ارتفاع او انخفاض او ربما مفاجئة في الاسعار. ويتأثر ما تقدم بالعامل المعلوماتي وهو وجود معلومات يعتقد صحتها من حيث الإنتاج والاستهلاك وحركة المخزون وكميته والطاقة الإنتاجية والنمو الاقتصادي المتوقع وعلى ضوئها يتم اتخاذ القرارات المهمة من زيادة او تخفيض للإنتاج أو البيع أو الشراء [1] إضافة إلى ان المستثمرين يفضلون توظيف اموالهم في الدول الصناعية المتقدمة على الرغم من العائدات المنخفضة بالمقارنة نسبيا في حالة الاستثمار في وراء الدول النامية خوفاً من مفاجأة الأسواق النامية بغياب المعلومات الصحيحة.

ان المحافظة على المعلومات اصبح من جهل الماضي ويضر المستقبل ويعد التكتم على المعلومات أكثر ما يعرقل التطور الاقتصادي في العالم العربي هو التخفي الحقائق والاحصائيات وحجب المعلومات الصحيحة التي هي أصلا ملك المواطن والمجتمع وحق له [2] وعليه فان تضييق الفجوة في النقص الحاصل في المعلومات في بعض البلدان وزيادة النمو وتحسين نوعية الحياة للإنسان يتطلب تجهيز بنية وتطوير القوانين والانظمة وتحديث البرامج التعليمية وتفعيل المرافق

---

(1) كاهن روبرت . تطور شبكة المعلومات العالمية في تقرير الاتصالات والمعلومات. الطبعة العربية. اليونسكو. القاهرة 2000. ص159–162.

(2) محمد فتحي عبد الهادي/ اسس مجتمع المعلومات وركائز الاستراتيجية العربية – المؤتمر التاسع للاتحاد العربي للمكتبيات والمعلومات – المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. اكتوبر 1988ص267–271.

والادارات إضافة لدعم الابتكار وتنسيق الجهود لاكتساب المعرفة العالمية وايجاد المعلومات والمعرفة المحلية من خلال تطويع المعرفة المستوردة وايجاد المعرفة التي يتعذر الحصول عليها من الخارج لكي تعد البنية التحتية لتقانة المعلومات والاتصالات وهي العامل الاهم في تحديد قدرة البلد للانتقال إلى الاقتصاد المبنى على المعرفة. ومن ثمّ تحقيق التنمية وتشكل كثافة الخطوط الهاتفية. الثابتة والنقالة وانتشار الحواسيب الشخصية ومدى استخدام الانترنت من المؤشرات الاساسية لهذه البنية التحتية. وان تقنيات المعلومات والاتصال لا تعمل منفردة بل تعمل معاً لذلك فان نموها يؤدي إلى نمو في القطاعات الاخرى في الاقتصاد [1] ولهذه الثورة المتنوعة عدد من التبعات السياسية والاقتصادية اذ لا يمكن تجزئة صناعة الوسائط المتعددة عن صناعة الاتصالات وتقارب الشبكات وعولمة الصناعات الثقافية وإنتاج المكونات الرئيسية للوسائط المتعددة التي تتحكم بالمحتوى للمعلومات والمعرفة وادوات النقل وتقديمها.

ثم تحول إنتاج الوسائط المتعددة وتوزيعها بفعل إدخال البيانات بشكل رقمي كامل. وحدثت مكتسبات واندماجات كثيراً جداً ومنتجات جديدة يتم تطويرها وتنميتها بشكل مستمر أدى إلى نمو شامل في السوق في كل من الطلب على منتجات الوسائط البصرية واستخدام خدمات الانترنت. وتوضح دراسة اجريت ان أجمالي مبيعات الأقراص المدمجة (CDROM) على مستوى العالم من قواعد البيانات والصور والصوت والوسائل المتعددة بلغ (4) مليون وحدة في عام 1993 وبلغ (5.16) ملايين وحدة في عام 1994 وبلغ (9.53) ملايين وحدة في عام 1995. كما ازداد عدد الاقراص بشكل مذهل بمقدار 80٪ بين عام 1990و 1995. ان التوسع الهائل في شبكات الانترنت أدى إلى إيجاد سوق ضخم لمستخدمي منتجات الوسائط المتعددة في مجالات الترفية والصحافة والمكتبات والمعلومات والشراء والاعلانات والبنوك والشركات [2] كل ما تقدم يشير بوضوح إلى دور المعلومات والمعرفة في التنمية البشرية ومن ثمّ أثرها المباشر على التنمية الشاملة للبلدان المتقدمة او النامية على السواء.

---

(1) كاهن روبرت – (مصدر سابق) ص164.

(2) د. عماد عبد الوهاب / المعرفة ودورها في ارساء اسس مجتمع المعلومات العربي / المجلة العربية للمعلومات العدد الثاني تونس 2002 ص15.

المبحث الثالث

الاقتصاد المعرفي وتكنولوجيا المعلومات والتنمية

يتجه الاقتصاد العالمي أكثر من أي وقت مضى من تاريخ البشرية إلى الاقتصاد المبني على المعرفة وتعد تكنولوجيا المعلومات العنصر المعرفي الأهم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فالتكنولوجيا أصبحت أكثر مما مضى عاملاً أساسياً في الإنتاج والإنتاجية وفي توفير فرص العمل الحقيقية وفي تنويع الاقتصاد وفي زيادة القيمة المضافة والأرباح وزيادة الدخل القومي .

وفي توفير مقومات الدفاع والأمن للبلدان وتتجه الدول العربية مؤخراً نحو تبني سياسات واستراتيجيات للعلم والتكنولوجيا حيث شعرت أنها لم تعط اكتساب التكنولوجيا حقه وأصبحت أكثر اهتماماً بدورها في حل مشاكلها الأساسية وتقليل الفجوة مع الدول المتقدمة في بداية القرن الواحد والعشرين [1] وسنتناول مفهوم تكنولوجيا المعلومات وأهميتها وتطبيقاتها وأثرها على أنماط العمل الجديد إضافة لدورها بوصفها مدخلاً للتنمية الشاملة.

أولاً: تكنولوجيا المعلومات، المفهوم والأهمية:

أن مصطلح التكنولوجيا مشتق من الكلمة الإغريقية (Technicos) التي تعني المهارة الفنية أو الممارسة الماهرة وتعرف حالياً بأنها المعرفة الفنية ويقصد بها مجموعة المعارف والخبرات المكتسبة التي تحقق إنتاج أو توزيع أية سلع أو خدمات. وقد تطورت تكنولوجيا المعلومات بشكل واسع خلال العقود الماضية واقترنت بسرعة بالاتصال لتصبح فيما بعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (InformationCommunication Technology) ومن أهم الأدوات التي تقوم بها هي الربط بين الأفراد والمؤسسات والهيئات من حيث الزمان والمكان وعملت على أعادة تشكيل الكثير من طرائق الحياة الاعتيادية للأفراد والمنظمات والأعمال من

---

(1) محمد مراياتي/ التكنولوجيا الحديثة واقتصاد المعرفة/ ندوة منهجية المصطلح العلمي العربي – دمشق 1999، ص21.

خلال الاتصال والبحث والبيع والشراء والتوزيع إضافة لأوقات الفراغ وبرز دورها في التشابك الصناعي بفعالية أكثر مما كانت علية في ظل الاقتصاد التقليدي.

من خلال علاقات أقل وضوحاً وأكثر تعقيداً ولكنها أكثر كفاءة وغالباً ما تكون أقل تكلفة وأصبحت تمثل عنصراً مهماً من عناصر الميزة التنافسية ويلاحظ ذلك في البنوك والمؤسسات المالية وشركات الخدمات التي أصبحت أكثر اعتماداً على تكنولوجيا المعلومات في تقديم خدماتها الذي ينعكس بصورة إيجابية على التنمية[1]. وتتمثل أهمية تكنولوجيا المعلومات بالنسبة للمؤسسات كونها تعمل على اختصار الوقت والمسافة وترشيد الجهود والموارد وإزالة المعوقات وارتفاع أهمية المعلومات في مختلف النشاطات ويرجع سبب الاندفاع المتزايد اتجاه تكنولوجيا المعلومات إلى قدرتها على حل الكثير من مشاكل العمل وتوفير الميزة التنافسية لمنظمات الأعمال كونها أصولاً غير ملموسة إذا أحسن استخدامها ستؤدي إلى زيادة قدرة مصادر المنظمة الأخرى إضافة إلى عدّها مصدراً لخلق القيمة بدلاً من التكلفة.

وأول من تنبأ بملامح هذه الثورة الفن توفلر (Alvi Tofler) في كتابة (وعود المستقبل) الصادر عام 1986. إضافة إلى كتابة (صدمة المستقبل – الموجة الثالثة – نقل القوة وخلق حضارة جديدة) الصادر عام 1996 الذي وضح فيه أثر الثورة التكنولوجية على النواحي الاقتصادية والاجتماعية والنفسية[2]. أما على الصعيد العربي كان العجلوني من أوائل من أشاروا إلى أهمية تكنولوجيا المعلومات في إدارة التنمية ومن أوائل من استخدموا هذه التكنولوجيا في تقديم الخدمات المالية عالمياً[3]. أن المقصود بتكنولوجيا المعلومات هو وضع التقنيات المتوفرة جميعها على صعيد الاتصالات والمعلومات من الهاتف

---

(1) د. محمد رؤوف حامد/ الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية. الأهرام. ص1 للمزيد من المعلومات http://www.ahram.org.eg/acpss

(2) توفلر الفن / صدمة المستقبل / تعريب فارس عضوب – دار المروج – بيروت، 1996، ص97.

(3) محمد محمود العجلوني / أثر تكنولوجيا المعلومات ودورها في إدارة التنمية الأردنية جامعة اليرموك. الأردن . 1996، ص25.

والتلفاز والحاسوب والأقمار الصناعية والستلايت والكابلات في منظومة مدمجة ووضعها تحت تصرف الأفراد داخل المجتمع للاستفادة منها في حياتهم العملية والاجتماعية وبصورة عامة وهي تتألف من خطوط اتصالية أشبة بالعمود الفقري إضافة إلى أنواع الأجهزة والبرامج المستخدمة في تجهيز المعلومات وخزنها واسترجاعها وهي التقنيات المتطورة.

التي تستخدم في تحويل البيانات بمختلف أشكالها إلى معلومات مختلفة الأنواع تستخدم من المستفيدين منها في كافة مجالات الحياة مما يؤثر بشكل مباشر على توفير البنية الأساسية للتحول للاقتصاد المبني على المعرفة ويحقق أهداف التنمية المنشودة[1]. وكذلك تعد تكنولوجيا المعلومات كل ما استخدمه وما يمكن ان يستخدمه الإنسان في معالجة المعلومات من أدوات وأجهزة ومعدات وتشمل المعالجة والتسجيل والاستنساخ والبث والتنظيم والخزن والاسترجاع. ولذا تكون الصورة المعاصرة لتقنية المعلومات تتكون من ثلاثة عناصر أساسية هي:

- **الحاسبات الإلكترونية:** بقدرتها الهائلة على الخزن وسرعتها الفائقة في التجهيز والاسترجاع.
- **تقنيات الاتصال بعيدة المدى:** بقدرتها الهائلة على تخطي الحواجز الجغرافية.
- **المصغرات بكل أشكالها من فلمية وضوئية:** بقدرتها العالية على توفير الحيز اللازم لاختزان الوثائق فضلاً على سهولة التداول والاستنساخ والاسترجاع[2].

ويرى روبنسون (Robson) أن تكنولوجيا المعلومات تغطي الأجهزة والبرمجيات جميعاً التي كانت في وقت قريب تختص بنظام تكنولوجيا فردي يصف تكنولوجيا المعلومات اي مجموعة أجهزة أو أدوات تهتم بالحصول على المعلومات ونقلها[3]. ويعرف رولي (Rowely) تكنولوجيا المعلومات بأنها الأنظمة العلمية

---

(1) محمد محمود العجلوني (مصدر سابق)، ص27.

(2) حشمت قاسم/ مدخل لدراسة المكتبات وعلم المعلومات. مكتبة غرب القاهرة 1990 ص24.

(3) Robson, Wendy: Strategic Management and Information Systems. Prentice Hall, Great Britain, 1997, p.18.

والتكنولوجية والهندسية والإدارية المستخدمة في تناول المعلومات ومعالجتها وتطبيقاتها وتفاعلها مع الإنسان والأجهزة وكذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تتعلق بذلك [1]. ويجب النظر إلى دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات برغم أهميته على أنه عنصر في نمو المجتمعات والاقتصاديات وتخفيف الفقر وهذا ما جاء بتقرير منظمة العمل الدولية عن دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق المكاسب الاقتصادية المهمة إضافة إلى مكاسبها الأخرى التي تتعلق بالرفاه.

حيث يشهد العالم حالياً تغيرات جذرية في سوق التكنولوجيا مثل تعاظم أهمية المدخلات التكنولوجية في عمليات الإنتاج والخدمات. ونظراً لأهمية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودوره في تعزيز مناخ الاستثمار وتحقيق الرفاه والعدالة فانه يحقق العديد من المكاسب الاقتصادية ومنها:

- المكاسب الناتجة عن المشاركة في تزايد الطلب العالمي على منتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الأجهزة والبرامج المعلوماتية) وخدماتها ويقدر حجم السوق العالمي للبرامج (500) مليار دولار. وتمكنت البلدان المصنعة حديثاً وبعض دول شرق آسيا مثل الصين وماليزيا من الاستئثار بحصة مهمة من السوق العالمي لأجهزة الكومبيوتر الرقمية وشبه الموصلات والمنتجات الأخرى لمعالجة البيانات الإلكترونية [2]. الأمر الذي أدى إشاعة النمو وخلق الوظائف في هذه الاقتصاديات.

- المكاسب في الفعالية الاقتصادية والإنتاجية بفعل زيادة استعمال رأسمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قطاعات اقتصادية أخرى قد يكون لها تأثير مهم على الاقتصاديات الأكثر فقرا مما يعزز إمكانية تحقيق تنمية تقودها

---

(1) Rowley, J.E. The Basics of Informtion Technology. Clive Bingley. London. 1998, p. 12.

(2) المكتب الإقليمي للدول العربية – تقرير منظمة العمل الدولية حول الاستخدام في العالم لعام 2001– حياة العمل في اقتصاد المعلومات بيروت 2001 ص11.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كونها تحقق للبلدان النامية وذات الدخل المنخفض فرصة للقفز وتخطي مراحل التنمية التقليدية عبر التقدم التكنولوجي.

- الإمكانات التي تؤمنها إقامة الشبكات لتخفيف الفقر وتحسين نوعية الحياة عبر زيادة الدخل واستعمال قدرات الفقراء القابلة للتسويق من المعلومات والمعرفة من خلال استخدام التقدم التكنولوجي بواسطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ويشهد العالم اليوم تغيرات جذرية في سوق التكنولوجيا مثل تعاظم أهمية المدخلات التكنولوجية في عمليات الإنتاج والخدمات والتوجه نحو تركيز توليد تكنولوجيا المعلومات لدى بعض الدول والشركات عن طريق الاندماج وحماية حقوق الملكية الفكرية وزيادة قيمة الأصول المعرفية على حساب قيمة الموارد الأولية في معظم السلع وبزوغ عدد من التكنولوجيات الجوهرية ذات المردود الربحي كتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا الحيوية والمواد الجديدة والفضاء وغيرها. ومن جهة أخرى يشهد العالم تغيرات في إدارة تكنولوجيا المعلومات من حيث توليدها ونقلها واستيعابها [1]. وتعنى الدولة حاليا أكثر مما مضى بوضع سياساتها لتكنولوجيا المعلومات وفي آليات تنفيذ هذه السياسات لغرض دعم الجهود المبذولة للتنمية الشاملة ولاسيما في الدول النامية ومنها الدول العربية والتحول باقتصادياتها إلى الاقتصاد الحديث المبني على المعرفة.

ثانياً: تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

ينبغي النظر لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوصفها أداة وليست هدفا بحد ذاتها وتمتاز بإمكانياتها للمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تطبيقاتها ونشرها وهو ما يحقق فوائد في كل جوانب الحياة اليومية

(1) M. Mrayati. R & Don Arabisation of Information Technology system, EGM, ESCWA, Tech / 1997.

وتنطوي تطبيقاتها على أهمية في العمليات والخدمات الحكومية والرعاية الصحية والمعلومات الصحية والتعليم والتدريب والعمل وتوفير فرص العمل والأعمال التجارية والزراعية والنقل وحماية البيئة وإدارة الموارد الطبيعية .

ومنع الكوارث وتنمية الثقافة واستئصال الفقر وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها وينبغي أن تكون تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سهلة الاستعمال ومتاحة للجميع. وبتكلفة معقولة وأن تكون مكيفة للاحتياجات المحلية من حيث اللغة والثقافة وأن تدعم التنمية المستدامة ولهذا الغرض ينبغي أن تؤدي السلطات المحلية دوراً رئيساً في توفير خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لصالح مواطنيها[1] وينبغي أن يشمل ذلك إجراءات في القطاعات التالية :

1. **الحكومة الإلكترونية:** تساعد الأدوات التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على جعل السياسات أيسر فهما وأكثر شفافية مما يؤدي إلى تحسين رصد الخدمات العمومية وتقييمها ومراجعتها ويزيد من كفاءة أدائها من خلال أعداد تطبيقات الحكومة الإلكترونية وتنفيذها التي ترتكز على معايير مفتوحة لتعزيز نمو أنظمة الحكومة الإلكترونية وتشغيلها البيني على جميع المستويات ما يساعد على دعم النفاذ إلى المعلومات والخدمات الحكومية ويسهم في بناء شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتنمية الخدمات المتاحة لكل أفراد المجتمع . وبأية وسيلة وفي كل مكان وفي أي وقت مما يتفق مع احتياجات المواطنين ودوائر الأعمال من أجل تحقيق توزيع أكفأ للموارد ودعم مبادرات التعاون الدولي في ميدان الحكومة الإلكترونية.[2]

2 . **التجارة الإلكترونية:** تستطيع المنشآت التجارية الكبيرة والصغيرة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتشجيع الابتكار وتحقيق مكاسب في

(1) د. شريف كامل شاهين / البنية التحتية للمعلومات والاتصالات أساسا لبناء مجتمع المعلومات في أعمال مؤتمر العربي الأول-القاهرة . أب 2005 ص9.

(2) القمة العالمية لمجتمع المعلومات / نتائج القمة / وثيقة برنامج عمل بشأن مجتمع المعلومات – تونس 2005 ص12.

الإنتاجية وتخفيض تكاليف المعاملات التجارية والانتفاع بإمكانيات الشبكات من آجل تشجيع تلك التطبيقات على أساس البنية التحتية المتاحة وتعزيز الشراكات بين القطاعات المختلفة بالنسبة إلى المستهلك وإرضائه بفضل التفاعل مع أعداد كبيرة من الموردين المحتملين بدون تقييدات .

الموقع ويمكن تحقيق ذلك من خلال تشجيع الحكومات والمنظمات الدولية والقطاع الخاص على تعزيز فوائد التجارة الإلكترونية والنهوض باستعمال نماذجها في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة التحول إضافة لتوفير بيئة تمكينية لإتاحة النفاذ إلى الانترنت على نطاق واسع وتقديم المساعدة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتنميتها ودخولها إلى الأعمال الإلكترونية التي هي نتاج التطور الموضوعي في الاقتصاد العالمي خاصة في المدة الأخيرة التي شهدت ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وظهور شبكة الإنترنت وانبثاق ظاهرة العولمة والمنافسة الكونية وظهور اقتصاد المعرفة[1].

3 . **الصحة الإلكترونية:** أن النفاذ إلى المعلومات وخدمات الرعاية الصحية حق أساسي وتفتقر الكثير من البلدان إلى وجود التسهيلات والعاملين في مجال الرعاية الصحية بقدر كاف ولاسيما في المناطق الريفية والنائية ويعزز استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التغطية الاجتماعية لكل أفراد المجتمع وتمكنهم من النفاذ بصورة متساوية إلى خدمات الرعاية الصحية والتنسيق بين أنظمة الرعاية الصحية العامة والمؤسسات الخاصة والقطاع الأكاديمي والتوصل إلى حلول مبتكرة وخيارات لتقديم الخدمات الصحية في المناطق التي تعاني قلة الخدمات وتوفير خدمات الوقاية والعلاج ومكافحة انتشار الأمراض من خلال تشجيع الجهود التعاونية للحكومات والمخططين والمهنيين في المجال الصحي.

وتكون ذات نوعية عالية وبمتناول الجميع وتعزيز التدريب الطبي المتواصل والتعليم والأبحاث الطبية باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنفاذ

---

(1) د. سعد غالب ياسين . د . بشير عباس العلاق / التجارة إلكترونية – دار المناهج للنشر والتوزيع. عمان.2004 ص 51.

للمعلومات الطبية المتوفرة على الصعيد العالمي وموارد المحتوى الملائمة على الصعيد المحلي من أجل دعم بحوث الصحة العامة وبرامج الوقاية والنهوض بالصحة الإنجابية والجنسية والأمراض المنقولة

والاعتراف بدور المرأة في تقديم الرعاية الصحية لأسرتها وللمجتمع والتحدي الذي تواجهه النظم الصحية في كثير من البلدان العربية لا يقتصر على رفع المستويات العامة فحسب بل يتعداه ليشمل تقليل التفاوت وضمان العدالة ويمكن لبرامج التوعية والوقاية تغيير أنماط السلوك الضارة بالصحة ومعالجة طيف واسع من المشاكل الصحية[1] من خلال تشجيع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين نظام الرعاية الصحية.

4. **التعليم الإلكتروني:** النفاذ إلى التعليم والمعرفة أمر جوهري لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ووسيلةٌ للتمكين الشخصي والتنمية المجتمعية وكفاءة إجراء الأعمال التجارية وتتمتع شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بإمكانية تقديم فرص تعليمية غير مسبوقة لكل المجموعات في كل موقع إضافة لمساهمتها في تحقيق التعليم للجميع من خلال تعليم المدرسين والمعلمين وتدريبهم وتوفير ظروف أفضل للتعليم مدى الحياة وشمول من هم خارج العملية التعليمية الرسمية وتحسين المهارات المهنية وبرغم مما تتحلى به تكنولوجيا المعلومات من بريق ساطع يبقى التعليم هو الأهم وأنها بمفردها مجرد أداة من الأدوات وليست بديلاً عن الحاجة إلى التنمية الحقيقية لكنها تقدم أدوات من شأنها تسريع التنمية عبر تأمين نفاذ أكبر للمعلومات وإلى استعمالها[2] ويمكن للتعليم الإلكتروني أن ينهض بدوره المنشود من خلال تطوير السياسات المحلية لضمان إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالكامل في التعليم والتدريب على جميع المستويات

---

(1) تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 (مصدر سابق) ص 39.

(2) تقرير منظمة العمل الدولية حول الاستخدام في العالم لعام 2001 مصدر سابق ص13.

بما في ذلك تطوير المناهج الدراسية وتدريب المدرسين وإدارة تنظيم المؤسسات التعليمية بما يتناسب مع التغيرات التي يشهدها التعليم في العالم ومحو الأمية الإلكترونية من خلال تنظيم الدورات والاستفادة من المكتبات والمراكز المجتمعية المحلية متعددة الأغراض ومحو الأمية بين الكبار وتزويد الشباب بالمعرفة والقدرة على تحليل المعلومات ومعالجتها وإزالة الحواجز بين الجنسين.

أمام التعليم والتدريب وإمكانية التعليم خارج الهيكل التعليمي مثل أماكن العمل والبيوت والربط الشبكي بين مؤسسات التعليم والتدريب والبحوث في ما بين البلدان المتقدمة والنامية والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة تحول نحو الاقتصاد المعرفي.

5 . **التوظيف الالكتروني:** يمكن أن تؤدي تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دورها في التوظيف الإلكتروني من خلال تشجيع صياغة أفضل الممارسات للعاملين وأرباب العمل الذين يعملون عن بعد باستخدام الوسائل الإلكترونية وتشجيع الطرق الجديدة لتنظيم العمل بهدف زيادة الإنتاجية والنمو والرفاه من خلال الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والموارد البشرية وتشجيع العمل عن بعد لتمكين الموظفين ولاسيما في الدول النامية والأقل نمواً من العيش وسط مجتمعاتهم والعمل في أي مكان وزيادة فرص عمل المرأة والمعوقين وتشجيع برامج التدخل المبكر في مجال العلوم والتكنولوجيا [1]

6 . **البيئة الإلكترونية:** تلعب البيئة الإلكترونية دوراً مهماً من خلال تشجيع الحكومات وبالتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين على استخدام التكنولوجيا وتعزيزها لاستغلالها أداةً للحماية البيئية والاستفادة المستدامة من الموارد الطبيعية وتشجيع الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص .

(1) القمة العالمية لمجتمع المعلومات جنيف 2003، ص 9.

باتخاذ إجراءات وتنفيذ مشاريع وبرامج من اجل استدامة الإنتاج والاستهلاك والتخلص الآمن بيئيا من مخلفات معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأدواتها وإعادة تدويرها إضافة لإقامة أنظمة رصد للتنبؤ بالكوارث الطبيعية والكوارث من صنع الإنسان ورصد آثارها خاصة في البلدان النامية ومنها الدول العربية والبلدان الأقل نموا وذات الاقتصادات الصغيرة[1]

7. **الزراعة الإلكترونية:** ويمكنها أن تؤدي دورها في التنمية المنشودة من خلال نشر المعلومات بانتظام عن الزراعة وتربية المواشي ومصائد الأسماك والغابات والأغذية باستخدام تكنولوجيا المعلومات وأتاحت النفاذ السريع إلى المعارف والمعلومات الشاملة والمحدثة والتفصيلية ذات الصلة لاسيما في المناطق الريفية والتعاون بين القطاعين العام والخاص لتحسين الإنتاج كما ونوعا.

8. **العلم الإلكتروني:** يمكن أن يلعب دورا متميزا للبلدان والمؤسسات من خلال تعزيز التوصيل بالانترنت توصيلا يعتمد عليه وبسرعة عالية وتكلفة معقولة خاصة في الجامعات ومعاهد البحوث دعما لدورها الحيوي في إنتاج المعلومات والمعرفة وفي التعليم والتدريب ودعم إقامة الشراكات ودعم التعاون والربط الشبكي بين هذه المؤسسات وتشجيع النشر الإلكتروني ومبادرات النفاذ المفتوح لتوفير المعلومات العلمية بتكلفة معقولة وتيسير النفاذ إليها إضافة لتعزيز استعمال تكنولوجيا الاتصال بين النظراء لتقاسم المعارف العلمية والحصول على نسخ مسبقة ومكررة من كتابات المؤلفين العلميين الذين يتنازلون عن حقهم في الحصول على مدفوعات مالية وتعزيز جمع البيانات الرقمية العلمية الأساسية ونشرها وحفظها على المدى الطويل . بشكل منهجي وفعال في جميع البلدان مثل بيانات السكان والأرصادالجوية والالتزام بالاستعمالات الإيجابية للانترنت وغيرها من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واتخاذ إجراءات وقائية

(1) المصدر نفسه، ص10.

يحددها القانون ضد الاستعمالات المسيئة انطلاقا من الأبعاد الأخلاقية لمجتمع المعلومات والمعرفة[1]

ثالثاً: أنماط العمل الجديد في ظل تكنولوجيا المعلومات:

تمر المجتمعات بمتغيرات متسارعة ناتجة عن العولمة وانفتاح الأسواق وتحرير التجارة وبروز أهمية تكنولوجيا المعلومات وظهور اقتصاد المعرفة لذا نحن بحاجة لمعرفة إستراتيجيات العمل ومستقبل ثقافة العمل وانماطه لمواجهة تحديات التنمية والبنى المؤسسية التي طورت أنماط العمل بسبب التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية وظهور الاقتصاد المعرفي حيث تختلف المجتمعات على وفق خلفياتها التاريخية والثقافية.

في تنظيم المهن والأعمال وتطويرها اننا أمام تحدي تطوير الوظائف والمهن وتنويعها لمحاصرة البطالة وإنعاش النشاط البشري في العمل وأن الحقيقة التي تفيد أن الإنتاج التام سيعهد به إلى الإنسان الآلي بينما الإنسان الحي يمارس رقابة عامة ويمضي في رفع مستوى الإنتاج وهو ما ذهب إليه (جون برنال) بقوله (إن الإنتاج العلمي يتقدم على الإنتاج المادي) وقد رصد (ماركس) هذه النزعة لدى التطور التكنولوجي التي تحول العلم والعلم التطبيقي لمكانة ساندة في المجتمع وكتب ماركس (إن العمل المباشر بوصفه المبدأ المقرر للإنتاج والخالق للقيم إنما يخضع لتقليص كمي أما من ناحية الكيفية فانه يتحول إلى قطاع ثانوي)[2] بعدها تطورت أنماط العمل وتغيرت مفاهيم الإدارة وأساليبها وإدخال الحاسبات الالكترونية في أساليب الإنتاج وزيادة حدة المنافسة.

ونمو التنظيمات العمالية وأهمية الاستثمار في الموارد البشرية وهو ما يؤدي إلى تخطيط قوى العمل إلى جانب قيامها بالتخطيط للتسويق والإنتاج والتمويل بما

---

(1) القمة العالمية لمجتمع المعلومات تونس 2003 (مصدر سابق)، ص10.

(2) بيرجر ، بريجيت (مصدر سابق) ص27.

يضمن حسن اختيار مواردها البشرية والارتقاء بمستوى كفائتهم وتطويرهم وتتم عملية تخطيط الموارد البشرية لأية منظمة على وفق الأهداف الإستراتيجية التي تسعى المنظمة لتحقيقها وتتعدد وتتنوع خطوات تخطيط الموارد البشرية على وفق شمولية العملية وأهدافها في المنظمة وعلاقتها بالتخطيط الاستراتيجي

إلى جانب قيامها بالتخطيط للتسويق والإنتاج والتمويل وتقديم الأفكار لمواجهة التقدم التكنولوجي وما يتبعه من تغير في الوظائف والهياكل التنظيمية وإحلال وظائف محل الأخرى[1] والبعض لا يزال ينظر للماضي حيث كان الاقتصاد ينمو رغم الضعف الحضاري والتعليمي والاجتماعي السائد وتراهن على الأساليب التقليدية وتعد الثقافة في عصر المعلومات أهم صناعة في المجتمع لأنها صناعة الأفكار والقيم التي تحرك المجتمع وطاقاته وهي الأساس لبناء مجتمع حضاري فاعل وهنا يبرز سلوك المواطن ومدى تفاعله مع الحقائق العلمية والتقنية والاجتماعية والنفسية لمواكبة تطور وسائل الإنتاج والبناء المؤسساتي وهي انماط معرفية تنمو بالخبرة والمتابعة وتعد نشر ثقافة الاستشارات وخدماتها مرتبطة بثقافة حماية الملكية الفكرية والنظر إليها بأنها أهم من الملكية المادية وهي الأساس في التوجه نحو الاقتصاد المعرفي .

ويمكن أن تؤدي صناعة الاستشارات وخدماتها دورا من خلال توصيف المهن والوظائف الاستشارية وصناعتها إضافة لتطوير المهن المعلوماتية وتنظيمها ومنها البرمجة وتحليل النظم وإدخال النصوص وبيع الحواسيب والبرمجيات والصيانة إضافة لتوصيف مهن وصناعة الخدمات في المجتمع.

بسبب سعتها في استيعاب العمالة وارتباطها بالتدريب والتأهيل والمهارات والتنظيم وهي تتجه اليوم نحو الصناعات الخدمية المعلوماتية والمعرفية لتطوير نماذج الخدمة في كل مهنة[2]. وتعد صناعة الاستشارات وخدماتها من أهم

---

(1) د. يوسف الطائي، هاشم العبادي / إدارة الموارد البشرية . كلية الإدارة والاقتصاد -جامعة الكوفة 2005 ص186.

(2) هاني شحادة الخوري / انماط العمل الجديد في عصر الاقتصاد المعرفي دار الرضا للنشر دمشق 2003 ص7-9.

الصناعات في عصر الاقتصاد المعرفي وهو مجال تزداد أهميته بسبب تعقد المنظومات والسياسات والحاجة إلى خبراء واستشاريين بشكل متعاظم حيث نحتاج إلى نخبة من الاستشاريين في المجال المالي والحقوقي والمحاسبة القانونية والجدوى الاقتصادية وتطوير سياسات التسويق والبيع والتوزيع وسياسات الاستثمار في العنصر البشري إضافة للاستشاريين الفنيين في كل الاختصاصات والأهم كيف تعالج المهن المعلوماتية البطالة؟

حيث تعالج المفاهيم المعلوماتية الحديثة موضوعات العمل الإلكتروني والعمل في المنازل بواسطة الانترنت ومفاهيم التجارة الإلكترونية والبيع والشراء بواسطة المتاجر الإلكترونية وتعالج مفاهيم التعليم في الجامعات ومفاهيم المصارف الإلكترونية ومتابعة البورصات وشراء الأسهم من خلال الإنترنت وتطرح المفاهيم المعلوماتية مفهوم الاقتصاد المعرفي وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات وبيع الأعمال الفكرية وحماية الملكية الفكرية والأدبية وتطرح مفاهيم التواصل عبر الانترنت وذلك يتطلب بيئة ملائمة لتبني ذلك والاستفادة من مزايا تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في توفير المهن المعلوماتية وآثارها على العمالة والمزايا النسبية التي تمتلكها من حيث البنى البشرية والطبيعية وطبيعة الخدمات.

لتترك لنظم المعلومات مهمة بناء بنوك المعلومات لتبني قراراتها وتوجهاتها بناءً على الدراسات والإحصائيات المتجددة لتطرح فلسفة جديدة في العمل وتطوير برامج إعلامية في مجال ثقافة الأعمال الجديدة وتسويق المهن والأعمال الجديدة ومنظومة التدريب والتأهيل لخدمتها لحل مشكلة البطالة ووضع مقاييس لتطوير المهن والوظائف في ظل المتغيرات التي أحدثها الاقتصاد المبني على المعرفة[1]. ما تقدم يوضح أن التأثير الثقافي العالمي في ظل التحولات باتجاه الاقتصاد المعرفي تؤكد حاجتنا إلى العقليات الثقافية والعلمية والإبداعية القادرة على تحريك طاقات الناس والمجتمع والتي لها القدرة على التأثير وتغيير ووضع الحلول التي تحرق المراحل

---

(1) هاني شحادة الخوري (مصدر سابق) ص 10.

وتعزز التوعية الاجتماعية وإدراك تحديات العصر المعلوماتية والمعرفية بسبب التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية.

رابعاً: دور تكنولوجيا المعلومات كمدخل للتنمية:

تشكل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات البنية التحتية لاقتصاد المعرفة وللتجارة الإلكترونية وهكذا يشق اقتصاد المعرفة طريقا جديدا في التاريخ الإنساني يجعل تكنولوجيا المعلومات والمعرفة العلمية التكنولوجية جزءاً لا يتجزأ من معظم الفعاليات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ويحرص الباحثون الاقتصاديون من خلال نظرية النمو الحديثة على بيان العلاقة بين التنمية وتكنولوجيا المعلومات ونشير هنا إلى ما جاء بقمة اوكيناوا للدول الثماني (G-8) المنعقدة في تموز 2000 في اليابان حيث أقرت القمة وثيقة (ميثاق اوكيناوا) وجاء فيها (تشكل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إحدى أعظم القوى الكامنة التي تساهم في تشكيل ملامح القرن الحادي والعشرين وينعكس تأثيرها على طريقة حياة الناس وتعليمهم وعملهم على طريقة تفاعل الحكومات مع المجتمع المدني وبسرعة تغدو تكنولوجيا المعلومات والاتصالات محركاً حيوياً لنمو الاقتصاد العالمي)

وجاء في القمة كذلك (تمنحنا المكاسب المحتملة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات وعودا من أجل استنهاض المنافسة وتطوير ورفع مستوى الإنتاجية ويخلق النمو الاقتصادي) إضافة لإمكانياتها بتطوير البنية التحتية والوصول إلى الأهداف الحيوية مثل تخفيض الفقر والرعاية الصحية والتعليم والاستفادة من النمو العالمي السريع للتجارة الإلكترونية[1] وقد حققت بعض الدول النامية تقدماً مهماً في هذا المجال ولا يشكل ميثاق اوكيناوا الوثيقة الوحيدة بل أعقبه قمة جنيف عام 2003 وقمة تونس 2005 والقمة العالمية لمجتمع المعلومات في اجتماعها الثاني

(1) د. بشار عباس / دور الاقتصاد الالكتروني في التنمية والتعاون الاقتصادي العربي، ص1-2 للمزيد من معلومات الموقع http//:www.arabcin.net/arabiall/studies/dawr.htm

في فبراير 2006 في تونس التي طرحت جميعها برامجها حول بناء مجتمع المعلومات ودور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قاعدةً أساسية للاقتصاد المعرفي وباتت تشكل مرتكزا أساسيا ومهما لعملية التنمية والتطور والبناء من خلال تطبيقاتها وقدرتها على تخطي المراحل التقليدية للتنمية.

والانتقال إلى مسار معرفي يستند على النمو ويتمتع بقيمة مضافة أكبر مما يساعد على تخفيف حالات الفقر وخلق التنمية وتكوين الثروات وتحسين نوعية الحياة وتتمتع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأثر بعيد الأمدعبر تأمين إدارة سليمة أكثر استجابة وشفافة وتحسين النفاذ إلى المعلومات الصحية والتعليمية والاجتماعية وغيرها وتقديم هذه الخدمات لكافة أفراد المجتمع.

وان استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قوة دافعة لتعزيز التنمية الشاملة من خلال توسيع الإنتاج بزيادة الابتكار (Innovation) ومواصلة البحث والتطوير مما يساعد على زيادة الفعالية الاقتصادية والإنتاجية إضافة للتعليم بوصفه أحد الأبعاد الأساسية للتنمية البشرية لذا فأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تلعب دوراً حيوياً مباشراً في شتى مناحي الحياة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية والثقافية[1] وقد تنبهت الدول المتقدمة مبكرا لهذا الجانب وعمدت للاستفادة من استخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجالات التنمية والتقدم لتصل إلى ما وصلت إليه اليوم وقد أدركت الدول الأخرى والنامية منها تلك الأهمية عندما وجدت أن لا سبيل أمامها غير الأخذ بهذه التقنية والاستفادة من تطبيقاتهاخياراً لا بديل عنه للتواصل مع التحولات الجارية في العالم وإيجاد الوسائل الضرورية اللازمة للتحديث والتطوير وتحقيق النهوض الاقتصادي والتنموي فقد أشارت دراسة إلى تحويل الخدمات والمعاملات المباشرة في الولايات المتحدة إلى الخدمة الالكترونية ادى إلى توفير 70٪ من الكلفة المالية.

---

(1) التقرير الاستراتيجي العربي/ تكنولوجيا المعلومات كمدخل للتنمية والتكامل العربي، مركز الأهرام للسيسات الاستراتيجية ص1-3 للمزيد على الموقع www.ahram.orgeg/acpss

التي كانت تنفق لنفس المعاملات عندما كانت تجري بالطرائق التقليدية وكذلك بالنسبة إلى الدول الأخرى التي سارت في هذا الطريق [1] أما على مستوى التنمية العربية وفي هذا الإطار فقد شهدت معظم الدول العربية اهتماما ملحوظا في تأسيس البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وصياغة التشريعات التي تدعم وتوجه الاستثمارات المحلية والأجنبية إلى ذلك القطاع البارز من الاقتصاد العالمي فقد عزمت الدول العربية على تبني سياسات التنمية التكنولوجية خاصة.

في قطاع المعلومات كونها البديل التنموي الاستراتيجي ولما يمتاز به هذا القطاع من طبيعة اندماجية على المستوى الإقليمي والدولي لانجاز مستوى أفضل من التنمية[2] وبرغم تحسن أسعار النفط عام 2000 إلا أن الاقتصادات العربية لم يطرأ عليها تحسن ملموس وكذلك الحال للدول غير النفطية لذا فالدول العربية بحاجة لإعادة هيكلة اقتصادياتها بهدف تنويع مصادر الدخل وتطوير قطاعات تدعم التنمية المستدامة وتعد دخول مضمار تكنولوجيا المعلومات أحد أهم السبل المطروحة في هذا المجال. إن الركود التكنولوجي للاقتصادات العربية له أسبابه الداخلية (اقتصادية وتنظيمية وسياسية واجتماعية)

وعوامل أخرى تتعلق بتقسيم العمل الدولي فغيبت الدول العربية عن خريطة نقل التكنولوجيا باستثناء صناعة النفط والصناعات المرتبطة به وفي الدول غير النفطية لا يختلف الأمر كثيراً حيث تعتمد على نشاطات اقتصادية مثل النشاط السياحي فضلاً عن السياحة الدينية إضافة لتحويلات العاملين في الخارج التي تعد مصدراً مهماً للدخل في معظم الدول العربية غير النفطية مما أدى إلى هبوط تلقائي لمكانة الاقتصاد العربي في النظام العالمي. إذ يعيش العالم مرحلة من التحول من نظام اقتصادي تسانده المعلومات إلى اقتصاد المعرفة الذي تشكل تكنولوجيا المعلومات ركناً أساسياً في معظم الأنشطة الإنتاجية وليس أدل على أهمية التكنولوجيا من أن المعرفة

---

(1) د. عبد المنعم الجابري / الحكومة الإلكترونية من الطموح إلى الواقع / صحيفة 26 سبتمبر / صنعاء العدد 1103 عام 2005، ص 1.

(2) التقرير الاستراتيجي العربي (مصدر سابق)، ص1.

العلمية والتكنولوجية أصبحت تمثل 80٪ من اقتصاديات العالم المتقدم بينما 20٪ المتبقية هي حصة رأس المال والعمالة والموارد الطبيعية وان 70٪ من تفقة الحاسب الآلي ترجع إلى قيمة البحث والتطوير والاختبار و12٪ للأيدي العاملة وذلك من تكلفة المنتج النهائي [1] لذا فنحن بحاجة إلى ثورة حقيقية في مجالات البحث العلمي والقدرات التكنولوجية في الدول العربية لدعم تطلعاتها للتنمية وتنويع اقتصادياتها وتحسين وضعها في تقسيم العمل الدولي.

وبدأت بعض الدول العربية وضع الميزانيات المخصصة للبحوث وبدأت محاولات لإنشاء المعاهد المتخصصة في مجال تطبيقات المعلومات والالكترونيات الدقيقة والاتصالات ومنها [2] : مركز بحوث الالكترونيات الملحق بالمركز القومي للبحوث في مصر.

- مركز علوم الكومبيوتر وتكنولوجيا المعلومات الملحق بالمركز القومي للبحوث في سوريا.
- المعهد الإقليمي للمعلومات والاتصالات في تونس.
- مجموعة بحوث الالكترونيات بمدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتكنولوجيا بالرياض.
- قسم بحوث النظم بمعهد الكويت للأبحاث العلمية.
- المعهد القومي للمعلوماتية في الجزائر.
- المركز القومي للحاسبات الآلي في العراق.

إضافة إلى جماعات البحوث في أقسام العلوم والهندسة التي أنشأت في معظم الجامعات العربية وهناك محاولات لإنشاء صناعة الكترونية عربية إلا أنها لم تصل للمستوى الذي يؤهلها للدخول في منافسة عالمية لتصنيع الكومبيوتر ومكوناته حيث يتعذر عليها مواجهة الاستثمارات العالمية الضخمة

---

(1) مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية / التقرير الاستراتيجي العربي / مصدر سابق، ص1-2.

(2) المصدر السابق نفسه، ص2.

ويقيت ضمن صناعة الالكترونيات ذات الطابع التجميعي والتصنيع الجزئي وانتشرت صناعة تجميع الحاسبات في مصر والجزائر والعراق كما ان السعودية لها تجربة في إنتاج الحاسبات الشخصية.

ومؤخراً أضافت الدول العربية مؤسسات ومشروعات متخصصة لدعم البحث العلمي والتطبيقات التكنولوجية منها ما دخل حيز التنفيذ ومنها قيد الإنشاء مثل مدينة دبي للانترنت في الإمارات العربية وجامعة الملك عبد العزيز للعلم والتكنولوجيا في السعودية ومشروع وادي التكنولوجيا ومشروعات القرى الذكية ومدينة مبارك في مصر .

وتهدف هذه المشاريع في مجملها إلى دفع البحث العلمي والتطبيقات التكنولوجية في الدول العربية إضافة لجذب الاستثمارات وتوطين التكنولوجيا في الدول العربية ويعد مجال صناعة البرمجيات .

مجالاً واعداً لعدد من الدول العربية وترتبط الدول العربية بأشكال ودرجات متفاوتة بارتباطها مع شركات الكومبيوتر والبرمجيات العالمية سواء للاستثمار في الدول العربية أو لافتتاح فروع لمنتجاتها [1] ما تقدم يوضح أهمية تكنولوجيا المعلومات ودورها الأساس في تشبيك المعلومات والمعرفة وطنياً وإقليمياً وعربياً وأصبحت احد الأدوات المهمة في البنى التحتية لاقتصاد المعرفة الذي تزداد فيه نسبة القيمة المضافة وتحقيق التنمية المستدامة.

---

(1) التقرير الاستراتيجي العربي 2003 (مصدر سابق) ص2.



الفصل الثاني

الفجوة الرقمية

وتكنولوجيا المعلومات

في الدول العربية



الفصل الثاني

الفجوة الرقمية وتكنولوجيا المعلومات في الدول العربية

تمهيد:

نظراً للتداعيات الواسعة التي تفرضها الفجوة الرقمية على الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الدولة النامية بشكل عام وعلى الدولة العربية محور بحثنا بشكل خاص بات لزاماً على الدول العربية أن تحاول على وفق إستراتيجية محددة تضييق تلك الفجوة التي هي فجوة مركبة من عدة فجوات مختلفة تسهم في تكوينها وأتساعها .

وهي المسافة التي يجب على الدول العربية أن تقطعها في محاولتها لوصل تلك الفجوة من خلال تغيير أنماط التفاعل في مجالات التجارة والعلاقات الإنسانية وعلاقات العمل وبين انتشار الشبكة العنكبوتية للاتصالات في الدول العربية وكذلك النفاذ إلى مصادر المعلومات والمعرفة والقدرة على أستغلالها لأجل تضييق تلك الفجوة بين البلدان المتقدمة والبلدان العربية ومواكبة التطورات المتسارعة على المستوى العالمي في عصر المعلومات والمعرفة والتحول للاقتصاد المبني عليهما . وسنتناول في هذا الفصل على وفق مباحث منفصلة مفهوم الفجوة الرقمية وأسبابها وتداعياتها وإستراتيجية تضييقها باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والواقع العربي في المؤشرات التنموية وأخيراً ملامح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومؤشراتها في الدول العربية.

المبحث الأول

الفجوة الرقمية. مفهومها. وأسبابها وتداعياتها

أولاً: مفهوم الفجوة الرقمية (Divide Digital)

أختلف مفهوم الفجوة الرقمية من باحث لأخر في الوقت الذي يحمل كل منهم مضموناً واحداً قد يكون متقارباً مع المفهوم الآخر في حين ذهب بعض الباحثين للاعتراض على المفهوم كونه حسب ما يعتقدون (مفهوماً عاماً ومشوشاً يمكن أن يتسع ليشمل كل شيء إلى الحد الذي يصبح فارغاً من كل معنى) [1]. وسنعرض لما ورد من الآراء في مفهوم الفجوة الرقمية لبعض الباحثين والمفكرين ومن تلك الآراء أن الفجوة الرقمية هي الهوة التي تفصل بين من يمتلكون المعرفة والقدرة على استعمال تقنيات المعلومات، والكمبيوتر والانترنت وبين من لا يملكون هذه المعرفة.

أي أن الفجوة الرقمية هي فجوة مركبة من عدة فجوات مختلفة تسهم في تكوينها واتساعها. وورد مفهوم آخر للفجوة في وثيقة قمة تونس عام 2005 (بأنها الهوة التي تفصل بين البلاد المتقدمة والدول النامية في النفاذ إلى مصادر المعلومات والمعرفة والقدرة على أستغلالها) ويراها بعض الباحثين (هي الفجوة التي خلفتها ثورة المعلومات والاتصالات بين الدول المتقدمة والنامية) [2]. ويرد مفهوم آخر في تقرير الإستراتيجية العربي بأنها (المسافة بين حالة انتشار واستعمال الشبكة العنكبوتية في الدول المتقدمة بما ينطوي عليه ذلك من تغيير أنماط التفاعل في مجالات التجارة والعلاقات الإنسانية وعلاقات العمل وبين انتشار الشبكة العنكبوتية في البلدان النامية ومنها الدول العربية وورد في مكان آخر من تقرير الإستراتيجية العربي بأن الفجوة الرقمية هي فجوة في علوم وتقنية الاتصالات والمعلومات في الدول العربية.

---

(1) أحمد فضل شبلول/ الفجوة الرقمية وتعرية العالم العربي معلوماتيا/ الإسكندرية – مجلة الاتحاد 2006، ص1. للمزيد على الموقع ArabUnionforInternet.Writers

(2) وثيقة مؤتمر تونس – مصدر سابق–

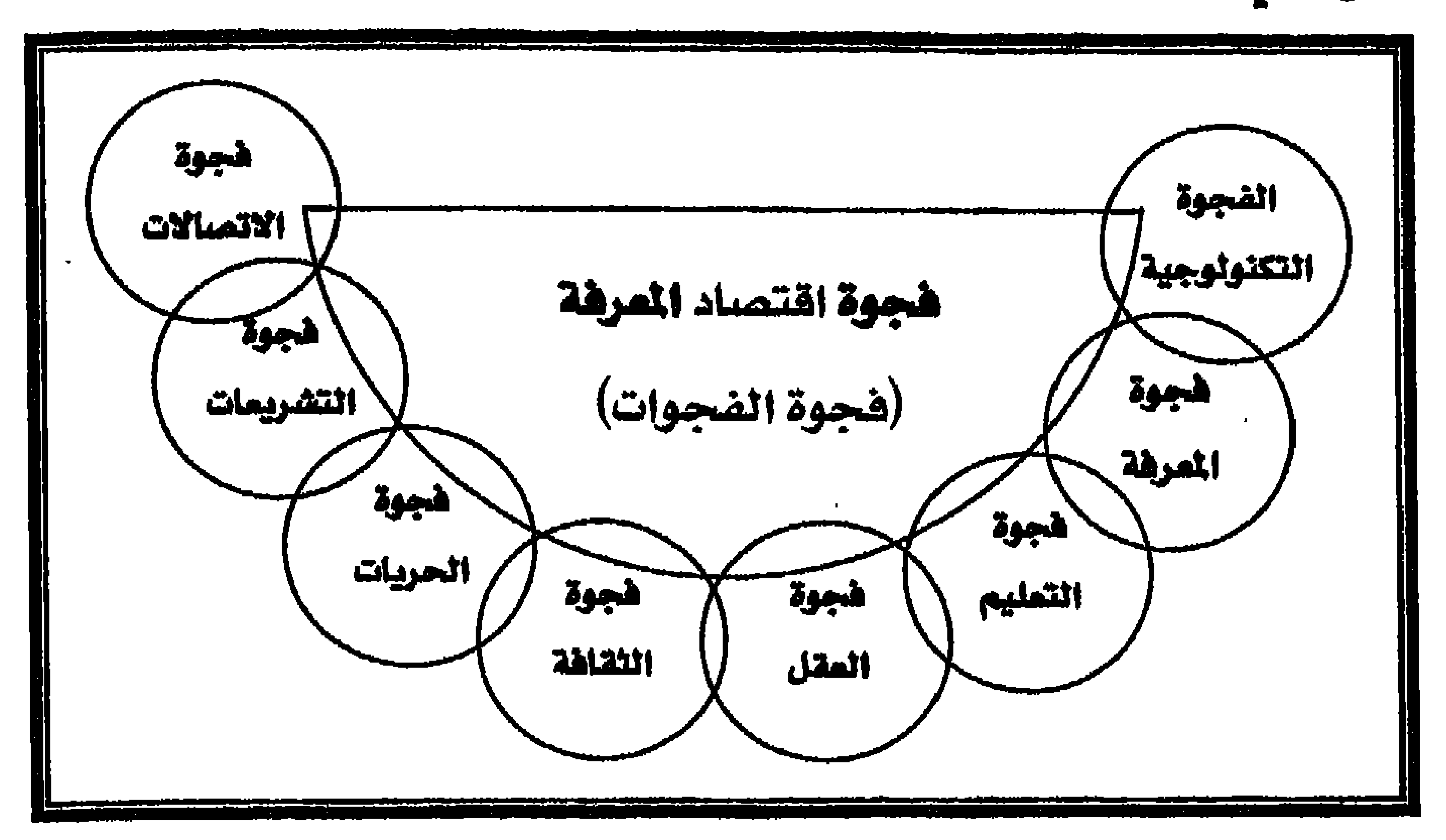
في حين يرى بعض الباحثين إن الفجوة الرقمية مفهوم لا يزال يكتنفه الغموض لكن الأقرب للواقع هو الذي يتناولها من منظور الدورة الكاملة لاكتساب المعرفة والتي تشمل المراحل الخمسة الآتية (النفاذ إلى المعلومات. تنظيم المعلومات. استخلاص المعرفة. توليد المعرفة الجديدة[1]. وما يزيد غموض المفهوم هو تعدد معايير القياس التي تطرح إشكالات منهجية بسبب نسبية المؤشرات المتعددة للقياس ذاته بوصفه مؤشراً للتقدم التكنولوجي أو جاهزية الشبكة أو قياس مستوى النفاذ للمعلومات أو المقدرة على استيعاب التكنولوجيا شرطاً لانتقالها ويعبر عنه بالنظام الوطني للابتكار أو التجديد[2]. مما تقدم يتضح أن المفاهيم جميعها أو أغلبها تحمل مضموناً متقارباً بأن الفجوة الرقمية هي مسافة بين الدول المتقدمة والدول النامية. بين دول تمتلك التكنولوجيا والمعرفة وتملك أدواتها وأساليب تطويرها ودول نامية ومنها الدول العربية لا تمتلك التقنيات و لا التكنولوجيا و لا المعرفة وتزداد نسبة الأمية فيها بنوعيها الأبجدية والمعلوماتية وانخفاض مستخدمي الانترنت لذا يمكننا القول أن اقرب التعاريف لمفهومها هي أنها فجوة مركبة من عدة فجوات مختلفة تسهم في تكوينها وأتساعها لأن الفجوة تحمل في طياتها العديد من الفجوات (فجوة المعرفة وفجوة تكنولوجية وفجوة العقل وفجوة الثقافة وفجوة الاتصالات وفجوة التعليم وفجوة الحريات والديمقراطية وفجوة في التنظيمات والتشريعات) وكل تلك الفجوات تؤدي إلى الفجوة المحصلة وهي الفجوة الرقمية أو فجوة اقتصاد المعرفة

كما مبين في الشكل (1).

---

(1) تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 (مصدر سابق)، ص71.

(2) IDRC-Trade and Technolay Trans Ferance with in the Frame work of the WTO's Negotiahons. World Trading organization mexico – September 2003 PP. 12.



شكل (1) يوضح فجوة اقتصاد المعرفة (الفجوة الرقمية) في الدول العربية الشكل من إعداد الباحث.

ما تقدم يوضح أن الفجوة الرقمية بين الدول المتقدمة والدول العربية هي فجوة واسعة ومتعددة الجوانب وهي آخذه بالاتساع في ظل الواقع العربي الراهن. والجدير بالذكر أن هناك فجوة رقمية بين الدول العربية ذاتها وهناك أرتباط قوي بين مدى الفجوة الرقمية في كل بلد عربي.

ومستوى التنمية البشرية فيه وهو ما يؤكد بأن الفجوة الرقمية ليست بين البلدان المتقدمة والدول العربية فحسب بل أمتدت إلى داخل الدول العربية ذاتها فاستعمال الانترنت يقسم إلى طبقات وهي أكثر شيوعاً بين الشباب من كبيري السن إضافة لاستخدامه من الرجال أكثر من استخدامه بين النساء ويستخدم في المدن أكثر من استخدامه في الأرياف ويستخدم بين المتعلمين وأصحاب الدخل المرتفع أكثر من استخدامه بين قليلي التعليم أو متوسطي التعليم وأصحاب الدخل المنخفض[1]. والجدول (1) يوضح بعض مؤشرات الفجوة الرقمية بين الدول العربية.

---

(1) تقرير منظمة العمل الدولية حول الاستخدام في العالم لعام 2001 (مصدر سابق)، ص9.

جدول (1): مؤشرات الفجوة الرقمية بين الدول العربية من 1998 لغاية 2002

الدولة	مؤشر التنمية لعام 1998	مؤشر التنمية لعام 2002	هاتف ثابت لكل مائة شخص 2002	هاتف نقال لكل مائة شخص 2002	مستخدمي الانترنت لكل مائة شخص 2002	عدد أجهزة الحاسوب بالآلاف 2002
الأردن	0.71	0.717	12.66	22.89	5.77	200
الإمارات	0.8	0.812	29.13	89.68	36.74	450
البحرين	0.82	0.813	26.31	57.89	24.75	107
الجزائر	0.69	0.697	6.10	1.28	1.69	242
السعودية	0.74	0.759	15.11	22.8	6.4	3003
السودان	0.47	-	-	-	-	200
العراق	0.58	-	-	-	-	-
الكويت	0.83	0.731	20.38	51.90	10.58	285
المغرب	0.58	0.602	3.80	20.91	2.36	500
اليمن	0.45	-	2.78	2.11	0.51	145
تونس	0.71	0.722	11.74	5.87	5.15	335
سوريا	0.65	0.691	12.32	2.35	1.29	330
عمان	0.72	-	9.22	18.15	6.64	95
قطر	0.81	0.803	28.60	43.2	11.48	110
لبنان	0.73	-	19.88	22.70	11.71	275
ليبيا	0.75	-	12.96	1.26	2.25	130
مصر	0.63	0.642	11.49	6.68	2.86	1120

لجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على: 1) تقرير التنمية البشرية للعام 1998 و 2002 -2)

1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في الدول العربية لعام 2003 ص135،

3) مؤشرات مجتمع المعلومات – الكويت – 2004 ص30

يتضح من الجدول [1] التباين الواضح في مؤشرات الفجوة الرقمية بين البلدان العربية على وفق مستوى التنمية البشرية وترتيبها إضافة للتفاوت بين مرتكزات البنى التحتية المتوفرة لمؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كل دوله عربية من تلك الدول وهذا يشير إلى أن الدول العربية تواجه ثلاث فجوات رقمية[1]. وهي كما يأتي:

(1) فجوة رقمية على النطاق العالمي أي بين الدول العربية والدول المتقدمة.
(2) فجوة رقمية على النطاق الإقليمي أي بين الدول العربية ذاتها
(3) فجوة رقمية على النطاق المحلي وهي داخل كل بلد عربي على حده.

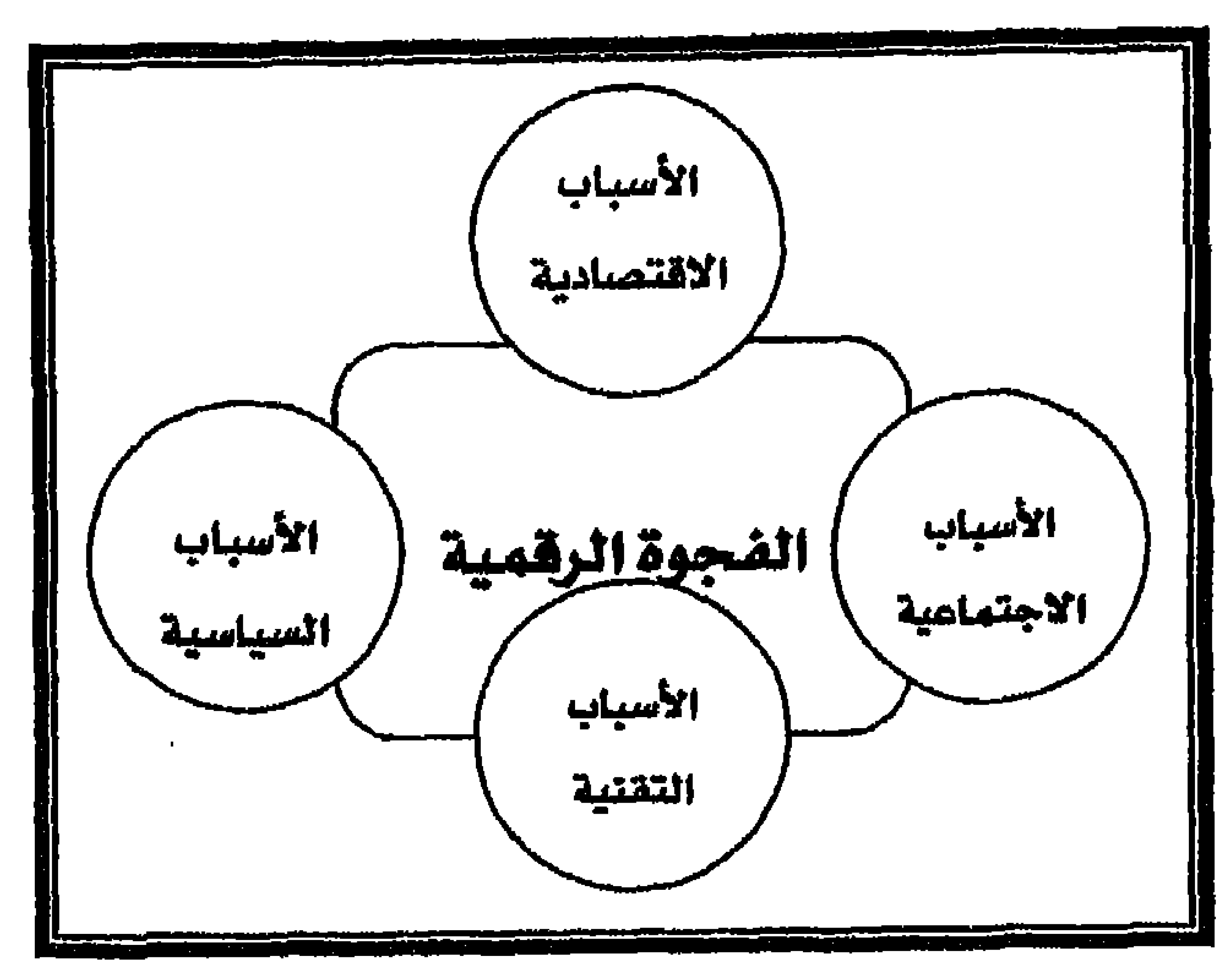
ما تقدم يوضح أهمية أن تقوم الدول العربية بمراجعة شاملة لسياساتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لمواكبة التطورات المتسارعة على مستوى العالم إضافة لقيامها على وفق رؤية إستراتيجية لردم الهوة بينها وبين الدول المتقدمة تكنولوجياً كما يتطلب منها التفاعل الايجابي مع الدول العربية التي قطعت شوطاً مهماً في مجالات التنمية البشرية عربياً ولا بد من كل دولة عربية أن تحاول قدر المستطاع أن تستفيد من تجربة بعض الدول العربية ولاسيما دول الخليج العربي وتونس والأردن ومصر وأن ترفع من مستوى التنمية الإنسانية داخل تلك البلدان. لردم الهوة داخلها أولاً. وردم الهوة بين الدول العربية ثانياً ومن ثمّ تضييق الفجوة الرقمية بينها وبين الدول المتقدمة.

ثانياً: أسباب الفجوة الرقمية:

أن للفجوة الرقمية أسباباً متعددة تتراوح بين التكنولوجي والاجتماعي والسياسي والثقافي وغير ذلك من الأسباب ويمكن أن نوجز تلك الأسباب إلى أربعة أسباب رئيسة كما مبين في الشكل الآتي:

---

(1) د. نبيل علي. نادية مجازي (رؤية عربية لمجتمع المعرفة) مصدر سابق، ص45.



شكل (2) يوضح أسباب الفجوة الرقمية

الشكل من إعداد الباحث

1 . **الأسباب الاقتصادية والمالية:** من الأسباب الرئيسة للفجوة الرقمية عدم وجود بنية تحتية معلوماتية أساساً لبناء مجتمع المعرفة أو المجتمع المعلوماتي ومن تلك الأسباب ارتفاع تكاليف توطين تكنولوجيا المعلومات والتكتلات الدولية والضغط على الدول النامية وإنجازات التكنولوجيا لصالح القوي وعلى حساب الضعيف إضافة للشركات متعددة الجنسية.

لذا يتطلب توفير استثمارات من الجهات كلها والقطاعات لتمويل هذه البنية ويتطلب نشر الوعي والفكر الاقتصادي المتطور للتعريف بأهمية ثورة المعلومات وأهمية التحول إلى الاقتصاد المعرفي واجتذاب الاستثمارات لبناء مجتمع المعلومات والمعرفة ولكن المشكلة أن الاقتصاد يقيس عائد الاستثمار قصير الأجل مالياً ولا يقيسه بالعائد الاجتماعي والاقتصادي طويل الأجل [1] . لذا يتطلب تعاون القطاعات جميعاً في الدولة وتكاتفها لدعم الاستثمارات في مجتمع المعلومات

(1) أبو أحمد أبو زيد/ المعرفة وصناعة المستقبل. سلسلة كتاب العربي – الكويت 2005 ص69.

والمعرفة وتعاون القطاع الحكومي والخاص والتعاوني والأفراد ومؤسسات المجتمع المدني لدورها الكبير في التأثير في نفوس المستثمرين وغيرهم وأن يدرك الجميع أهمية مجتمع المعلومات والمعرفة في تحقيق التنمية الشاملة اقتصادياً واجتماعياً أي توفير بنية تحتية لمجتمع تكنولوجيا المعلومات ويتطلب ذلك إمكانيات اقتصادية ومالية عالية بما يسهم في دعم مجتمع المعلومات والمعرفة ونشر استخدام الانترنت وتوفير أستخدام الكمبيوتر لجميع الأفراد داخل المجتمع [1]. ولكن يلاحظ قلة اهتمام الدول العربية بهذه المشروعات المهمة في مجال تمويل البنية التحتية وضعف التعاون بين القطاعات المختلفة وضعف تأثير مؤسسات المجتمع المدني إضافة إلى نمط الإنتاج السائد في الدول العربية .

الذي يعتمد على إنتاج المواد الخام ولاسيما النفط واعتماده السلوك الريعي وهو ما يضعف فرص الانتقال إلى الاقتصاد المعرفي لتضل الأسباب الاقتصادية والمالية عائق أمام بناء مجتمع المعلومات والمعرفة مما يقلل فرص تضييق الفجوة الرقمية [2] . بين الدول المتقدمة والدول النامية ومنها الدول العربية مما يتطلب أن تبادر الدول العربية إلى أخذ زمام المبادرة في هذا الجانب واللحاق بركب الدول المتقدمة في هذا المجال لكي تستطيع الدول العربية من تضييق تلك الفجوة التي باتت من التحديات المهمة التي تواجه الدول العربية ومسيرتها التنموية.

2 . **الأسباب التقنية والعلمية:** وهي تعني غياب تكنولوجية وبرامج تعليمية وبحثية وقواعد تطويرها حيث نجد أن التقنية والعلمية هي المكونات الأساسية لبنية التكنولوجيا في كل دولة. لذا تحتاج الدول العربية إلى سرعة التطور التكنولوجي وتبادل المعلومات والاحتكار التكنولوجي وتحتاج إلى الانفلاق التكنولوجي والاندماج المعرفي وتحتاج إلى تخطيط شامل في مجال التعليم .

---

(1) د. محمد الهادي/ تكنولوجيا الاتصالات وشبكات المعلومات/ المكتبة الاكاديمية. القاهرة 2001 ص47.

(2) مركز دراسات الوحدة العربية/ العرب وثورة المعلومات/ سلسلة كتب المستقبل العربي 2003 ص89.

يخدم فكر التكنولوجيا وثورة المعلومات وإدخال الكمبيوتر في المراحل الأولى من التعليم الأساس والمراحل الثانوية والجامعية بصورة موسعة ودعم الأبحاث العلمية والإبداع والابتكار (1). ويشير تقرير الإستراتيجية العربي لعام 2003 وبعض مراكز البحوث والدراسات الأخرى في هذا المجال لبعض المعوقات والسلبيات في هذا الاتجاه نوجز أهمها بما يأتي:

- عدم الاهتمام بنشر الاتصالات والتوعية بأهميتها في المجالات التجارية وعدم التعرف على أهمية الاقتصاد المعرفي ومحاولة الولوج إليه والذي يوفر فرصاً عالية للتنمية.
- قلة نسبة مستخدمي الانترنت في الدول العربية حيث بلغ (3.5) مليون مستخدم من أصل (275) مليون مستخدم من مستخدمي الانترنت عالمياً الأمر الذي أدى لغياب قنوات الاتصال بين المؤسسات العلمية المختلفة مما يقلل فرص التعاون وتبادل الخبرات (2).
- قلة الاهتمام بالبحوث والتطوير للموارد البشرية وإعطائها الميزات والفرص الكبيرة في حين يلاحظ وجود نسبه عالية من الأمية في الدول العربية تبلغ 40٪ من السكان ولاسيما بين النساء (3).
- انخفاض حجم التجارة الالكترونية في الدول العربية إذ تبلغ 40 مليون دولار أي ما يعادل 0.1٪ من حجم التجارة العالمية. مما يتطلب زيادة شبكة الاتصالات وتحسين نوعيتها وتطوير فكر البرمجيات وتصميم برامج عربية ومحو الأمية المعلوماتية بالنسبة إلى الحاسوب طريق عن نشر الإنترنت وإعطاء جزء من الميزانيات في الدولة لتشجيع الباحثين مما يؤدي إلى تقوية ركائز البنية التحتية لتوسيع حجم التجارة الالكترونية في الدول العربية(4).

---

(1) نادر فرجاني– خطة ضمان التعليم للجميع. مركز المشكاة للبحث. القاهرة 2002 ص76.

(2) أحمد عبد البديع نصر/ تضييق الفجوة الرقمية في العالم العربي/ جريدة القبس العدد 12003 – نوفمبر 2006.

(3) نادر فرجاني (مصدر سابق) ص79.

(4) د. محمود جبريل (مصدر سابق) ص48.

وتشجيع الباحثين والعلماء العرب ووضع التشريعات المناسبة لضمان الحقوق الفكرية وبراءات الاختراع التي تساهم بتوفير البنى التحتية

- الأمر الذي يؤدي بالنتيجة لتضييق الفجوة الرقمية. لذا فأن الأسباب التقنية والعلمية لها دور أساس في تضييق الفجوة لتأثيرها المباشر في جانبها التقني على مفاهيم عديدة منها مفهوم الحكومة الالكترونية والتجارة الالكترونية والصحة الالكترونية والتعليم والتدريب الالكتروني والمكتبة الالكترونية وغير ذلك مما يعرف بالتطبيقات الالكترونية التي تعد زوايا مهمة في ثقافة مجتمع المعرفة[1]. إضافة لما للبحوث والتطوير للموارد البشرية من آثار بهذا الاتجاه. لذا تعد الأسباب التقنية والعلمية من الأهمية النسبية بمكان في تضييق الفجوة الرقمية بين الدول العربية والدول المتقدمة.

3. **الأسباب الاجتماعية:** أن المجتمع هو أساس بنية المعلومات والمعرفة وإعداده للتحول إلى مجتمع المعلومات والمعرفة هو هدف أساس وسبيل لعبور الفجوة الرقمية وبرغم إهمال الأسباب الاجتماعية في بعض أدبيات التكنولوجيا وما كتب بصدد ثورة المعلومات والفجوة الرقمية في حين نراها من الأسباب الرئيسية ولا تقل أهمية عن الأسباب التقنية والعلمية حيث لا يقدم رجال الأعمال على الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من دون أن يكون لديهم وعي كاف بالربحية التي تحصل عليها شركاتهم وما تحققه للمجتمع.

من نقدم ورفاهية من خلال إجراء الصفقات عبر الإنترنت مما يحقق ربحية عالية ومخاطر اقل الأمر الذي يُسهم بتوفير البنى التحتية اللازمة للتحول للأقتصاد المعرفي[2]. والأسباب الاجتماعية متعددة ويمكن إيجازها بما يأتي:

---

(1) د. عوض حاج علي أحمد (مصدر سابق) ص29.

(2) د. نبيل علي/ المعلوماتية العربية بين الراهن والمرجو – المؤسسة العربية للعلوم والتكنولوجيا الحديثة الشارقة عام 2002 ص68.

- تقسيم العمل العالمي الذي يعد الدول العربية ذات الاقتصاد الريعي منتجه للمواد الأولية الخام على وفق مبادئه القديمة إضافة لتحكم أمريكا في الشبكة العنكبوتية وامتلاكها ورفضها أن تتحكم بها الأمم المتحدة بوصفها هيئة محايدة عالمياً جعلها ذات طابع سياسي أكثر من كونه تقنياً وعلمياً [1]. وان الإعلام الموجه للعقل العربي في محاولة لتسطيحه وجعله تفكيراً بالياً يعتمد الإشاعة والخرافات مما يساهم في خدمة الأنظمة العربية التي تخشى شعوبها في حالة التنوير والتطوير في ظل العولمة.
- أن غياب الحريات والديمقراطية أدى إلى غياب الفكر والتعبير والإبداع وهجرة العقول وتحجيم الشعوب العربية للسيطرة عليها. لأن الأنظمة العربية هدفها الأساس المحافظة على أنظمتها أكثر من اهتمامها بالتطوير والانفتاح والبحث ورفاه المجتمع.
- ان انتشار تكنولوجيا المعلومات وانصهارها في الكيان المجتمعي وتحديث المعلومات وارشفتها سيجعل من المعرفة أساساً أبرز عوامل الترابط الاجتماعي وغياب المعرفة وعتمة المعلومات مسؤولين عن أي تفسخ في أي مجتمع على خلاف إشاعة المعرفة وإتاحة المعلومة اللتين يزيدان من تفاعلية المجتمع وإكسابه مناعة ضد أي استبداد أو غزو ثقافي. وهو ما يؤكد أهمية الأسباب السياسية بوصفه عائقاً للتنمية. وقد نحتاج لمعجزة لتغير الواقع العربي الذي تسيطر عليه هذه الحكومات.

ثالثاً: تداعيات الفجوة الرقمية على الدول العربية:

تلقي الفجوة الرقمية بتبعاتها على الحالة الاقتصادية والاجتماعية على الدول العربية إضافة لكونها تحرم البلدان والشعوب ولاسيما سكان الريف لسعة قطاع الزراعة في معظم الدول العربية تحرمهم من المعلومات الحيوية للتنمية مما يشكل معوقاً لتحقيق أهداف منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ونقص الغذاء

(1) ماجد كلزي (مصدر سابق)، ص1-2.

إضافة للتداعيات المتعددة في المجال الاقتصادي والاجتماعي وعلى المستويات كافة[1]. وبرغم سعة التداعيات وتعدديتها نوجز أهمها:

- انعدام أو قلة البنى التحتية اللازمة للتحول إلى الاقتصاد المعرفي وبطء تحول الاقتصاديات العربية للاقتصاد التنافسي وهو شرط أساس للتكيف مع السوق العالمي.
- تزايد حدة الفقر الاقتصادي والمعلوماتي في عصر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إضافة لغياب القنوات العصرية لتبادل المعلومات في المجال الاقتصادي والسياسي والمستويات الأخرى لصنع القرار.
- ان تحويل الفجوة التقنية والمعلوماتية إلى فجوة اقتصادية لها اثار سلبية كما هو تأثيرها على الصعيد الاجتماعي بانخفاض الوعي والتواصل مع العالم مما يوسع الفجوة ويقلل التواصل مع العالم الخارجي والتفاعل الايجابي مع التغيرات التي يشهدها النظام الاقتصادي الجديد.

تلك التداعيات تؤدي إلى ضعف أو غياب تنفيذ المشروعات الجديدة (كالحكومة الالكترونية والتجارة الالكترونية والصيرفة الالكترونية وبالتالي يؤدي لغياب الاتصال الإنساني وتحول الفجوة لفجوة حضارية مما يزيد الفكر المتطرف وغياب التفاعل مع الفكر العالمي وإشاعة الجهل والجوع. إضافة لتداعياتها على مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية كافة.

---

(1) منظمة الأغذية والزراعة في الأمم المتحدة – الفجوة الرقمية في الريف تبطئ التنمية. 2003. للمزيد من المعلومات WWW. Fao.org

المبحث الثاني

مؤشرات الواقع العربي وإستراتيجية تضييق الفجوة

أولاً: مؤشرات الواقع العربي بمنظور مقارن: لغرض استخلاص الواقع العربي بمنظور مقارن نستعرض بعض مؤشراته الآتية:

- الدول العربية تمتاز بأنها ذات اقتصاد ريعي يعتمد على النفط ويتأثر بتقلباته ونظم التعليم غير ملائمة وضعف الإنفاق على البحث والتطوير والعمالة غير ماهرة وقدرتها التنافسية محدودة. في حين الأوضاع العالمية تمتاز باقتصاد عولمي وتطورات علمية وتكنولوجية سريعة والاستثمارات متزايدة وفعالة في التنمية البشرية واستقطاب العقول والكفاءات وأسواق العمل تتعامل بشدة مع العمالة غير الماهرة.
- متوسط معدل النمو الاقتصادي في المنطقة العربية أقل من معدل النمو السكاني في الجانب الاقتصادي أما في الجانب الثقافي فأن ما ترجمه العرب من العصر العباسي حتى الآن لم يصل بعد إلى (11) ألف كتاب وهو مجموع ما تترجمه أسبانيا في عام واحد [1].
- الاستثمار الخاص في الدول العربية يمثل حوالي ضعف الاستثمار العام بينما هو في الدول المتقدمة حوالي ستة أضعاف وفي دول شرق أسيا خمسة أضعاف مما يؤدي لعدم كفاءة البنية التحتية العربية [2].
- تدفقات الاستثمار الأجنبي المتجهة للدول العربية تبلغ (2%) بينما (36%) تتجه لأمريكا اللاتينية و59% تتجه لدول أسيا والمحيط الهادي مما يؤشر قلة الاستثمارات المتدفقة من الخارج إلى الدول العربية في حين يلاحظ أن الاستثمارات العربية خارج الدول العربية أي رؤوس الأموال العربية المتدفقة من داخل الدول العربية إلى الخارج قد تجاوزت (1.194) تريليون دولار في عام

---

(1) د. محمود جبريل – العلوم والتكنولوجيا في الوطن العربي – مؤسسة جيتراك أنترناشيونال – طرابلس 2005 ص14.

(2) أ. عادل عبد الصادق/ تحليلات عربية ودولية – القمة العالمية للمعلومات وتحدي الفجوة الرقمية للمزيد www.Ahram.Org.eg/acpss/

2002 في حين يبلغ حجم القروض الداخلية والخارجية في الدول العربية حوالي (142) مليار دولار وهو مؤشر لهروب رؤوس الأموال العربية لخارج الدول العربية (1).

- تناقص تمويل التعليم تدريجياً منذ عام 1995 فقد انخفض الإنفاق على التعليم للفرد في الدول العربية نسبة إلى الدول الصناعية من (20٪) عام 1980 إلى (10٪) في منتصف التسعينات في حين الأبحاث المنشورة في المجلات العالمية للعرب لا تزيد عن 21 بحثاً في السنة مقابل 400 بحثاً لإسرائيل و(5٪) فقط من مجموع البحوث العربية ينشر في اللغة العربية وتنفق الجامعات العربية (1٪) على البحث العلمي بينما تنفق الجامعات الأمريكية (40٪) على البحث العلمي وعدد مراكز البحث العلمي في الدول العربية (600) مركز في حين في فرنسا وحدها (1500) مركز وعدد الباحثين العرب لا يتجاوز (19000) باحث وفي فرنسا (31000) باحث ونصيب الإنسان العربي لا يزيد عن (240) دولار في مجال التعليم وفي إسرائيل (2500) دولار وفي الدول الأوربية يتجاوز (6500) دولار [2].
- حجم سوق التجارة الالكترونية العربية لا يمثل أكثر من (0.2٪) من السوق العالمية لعام 2001 وتقدر قيمة معاملات التجارة الالكترونية عالمياً للعام نفسه حوالي (1.233) بليون دولار وان حجم الصادرات العربية للتكنولوجيا الراقية لعام 2003 بلغ (2٪) من حجم التجارة الالكترونية عالمياً للعام نفسه والبالغة (7) تريليون دولار [3].
- برغم أن اللغة العربية في الترتيب السادس بالنسبة لعدد المتحدثين بها على مستوى العالم إلا أن نسبة تواجد اللغة العزبية على الانترنت لا يتجاوز (1٪) ويلغ متوسط عدد مستخدمي الانترنت في الدول المتقدمة عام 2003 حوالي

---

(1) المصدر السابق نفسه.

(2) د. محمد عبد الهادي/ بحث مقدم لندوة وصل الفجوة الرقمية – كلية الحاسبات والمعلومات. الطائف 2005 ص28.

(3) يحيى البحياوي/ خلفيات وتبعات الفجوة الرقمية في الوطن العربي/ منتديات اليسير التقنية المعلومات – للمزيد على الموقع www.alyaseer.net.

(480) لكل ألف من السكان في حين بلغ عدد مستخدمي الانترنت في الدول العربية للعام نفسه (49) لكل ألف من السكان [1]

- تمثل القوى العاملة في الدول العربية لعام 2004 نحو (36.8٪) من إجمالي السكان ويتراوح حجم البطالة ما بين (15٪- 20٪) من قوة العمل العربية وتزداد نسبة البطالة بمعدل (3٪) سنوياً وتحتاج الدول العربية إلى (33) مليار دولار للتغلب على هذه المشكلة حيث تبلغ القوى العاملة حوالي (104) مليون وتشكل النساء (25٪) من القوى العاملة وهي أدنى نسبة عالمياً ومن المتوقع أن يصل حجم القوى العاملة العربية إلى (125) مليون في عام 2010 [2].
- يشير تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003 إلى أن (371) باحثاً ومهندساً فقط من بين كل مليون عربي بالمقارنة مع المعدل العالمي والبالغ (979) لكل مليون ويضيف التقرير أن (1.6٪) من السكان العرب لديهم إمكانية استخدام الانترنت بالمقارنة مع (69٪) في بريطانيا و(79٪) في الولايات المتحدة وأن هناك (18) جهاز كمبيوتر لكل ألف شخص عربي مقابل (78) جهاز كمبيوتر لكل ألف شخص في العالم [3].

ما تقدم يشير بوضوح إلى سعة الفجوة الرقمية بين الدول العربية والدول المتقدمة وأن تلك الفجوة القائمة حالياً سوف تتسع إذا بقيت الدول العربية تنتهج الأساليب ذاتها التي سببت الفجوة الرقمية. مما يتطلب منها مراجعة على وفق رؤية إستراتيجية شاملة لتذليل العوائق أمام البنى التحتية اللازمة لتضييق الفجوة الرقمية لأنها أصبحت تشكل أحدى أهم المشكلات التي تواجهها الدول العربية وأن لتلك الفجوة تداعياتها المتعددة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعلمية والأخلاقية.

---

(1) د. محمد الرميحي/ صداع الفجوة الرقمية- جريدة الشرق الأوسط، العدد 9815- 2أكتوبر 2005 ص16.

(2) د. عرفان الحسني (مصدر سابق) ص24.

(3) تقرير التنمية الإنسانية العربية (مصدر سابق) ص4-5..

لذا سارعت بعض الدول العربية لتخصيص مراكز للأبحاث في أماكن مختلفة داخل المجتمعات بهدف التصدي أو تضييق الفجوة الرقمية وبادرت بعض الدول العربية بمحاولات جادة لتأسيس البنى التحتية اللازمة لمواكبة التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم ودعمها ومحاولتها اللحاق بركب الدول المتقدمة في هذا المجال. الأمر الذي بات واضحاً في المؤشرات التقييمية الدولية حيث حققت بعض الدول العربية والخليجية خاصة إضافة لتونس والأردن ومصر تقدماً ملحوظاً في تلك المؤشرات وسنتناول ذلك بالتفصيل في المبحث لاحقاً مما يشير إلى أدراك الدول العربية لتداعيات الفجوة الرقمية ومحاولتها لردم الفجوة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتحول إلى الاقتصاد المعرفي.

ثانياً: إستراتيجية تضييق الفجوة الرقمية في الدول العربية: تعد الفجوة الرقمية حقيقة لا يمكن تجاهلها لكنها ليست مشكلة تقانية فحسب فالتقانة كانت وستظل منتجاً اجتماعياً. وقد جاءت تقانات المعلومات والاتصالات لتؤكد ذلك. ويقدر ما يحتاج تضييق الفجوة لتوافر الوسائل الفنية بقدر ما يحتاج إلى نوع من الابتكار الاجتماعي أو ابتكار ما بعد التقانة. لذا توسع مفهوم الفجوة الرقمية ليشمل الدورة الكاملة لاكتساب المعرفة برغم أن وفرة المعلومات لا يعني بالضرورة توفر المعرفة[1].

---

(1) تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 (مصدر سابق) ص70-71.

	النفاذ إلى المعلومات	تنظيم المعلومات	استخلاص المعرفة	تطبيق المعرفة	توليف المعرفة الجديدة
محتوى المعلومات			2		
معالجة المعلومات					
توزيع المعلومات (2)	1				

والشكل (3) يوضح الأبعاد المختلفة للفجوة الرقمية. الدول العربية

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 ص71.

أن بعض أساليب التصدي للفجوة الرقمية يركز على المنطقة المظللة (1)، والمتضمنة النفاذ إلى المعلومات وتنظيمها من خلال المعالجة والتوزيع. في حين يجب الاهتمام بالمنطقة المظللة رقم (2) والمتضمنة تنظيم المعلومات واستخلاص المعرفة وتطبيقها من خلال معالجة المعلومات والمحتوى ليكون ذلك مدخلاً أساسياً لتحديد البنى التحتية المطلوبة والجهود اللازمة لتنمية الموارد البشرية على إحداث التغير المطلوب.

لذا يتطلب التحرك السريع باتجاه الخطوات والحلول الجذرية لتضييق الفجوة الرقمية سواء طويلة الأجل أو قصيرة الأجل المهم هو التحرك الفعال باتجاه الخطوات لتضييقها. وقد تحركت بعض الدول العربية في هذا المجال وحققت مستوى لا يستهان به أتضح في المؤشرات التقويمية الدولية ولكن يبقى أمامها الكثير.

إذ تحتاج الدول العربية لإستراتيجية شاملة يسهم بإعدادها خبراء التخطيط والعلماء والمراكز البحثية لدعم جهود تضييق الفجوة الرقمية عربياً[1].

(1) المصدر نفسه، ص72.

وهناك جهود دولية وأخرى إقليمية وداخلية بذلت لتضييق الفجوة الرقمية في الدول العربية نذكر منها:

1. **الجهود الدولية:** تحتاج الدول العربية إلى مساندة الدول المتقدمة ودعمها على هذا الصعيد فقد قدرت مصادر الأمم المتحدة أن الدول النامية (ومنها الدول العربية) الأكثر فقراً تحتاج إلى ما يزيد عن (2) مليار دولار لتتمكن من تضييق الفجوة. وقد تعهدت الأمم المتحدة بتخصيص (500) مليون دولار منها على أن يتم تسديد المتبقي من الشركات متعددة الجنسيات والقروض الميسرة من المؤسسات الدولية أو الدول المانحة.

وأطلق البنك الدولي برنامجاً عالمياً في الإنترنت هو (IN FODEV) بوصفه وسيطاً الكترونياً مباشراً يقوم من خلاله بتوفير خبرات ودراسات من مصادر عالمية لتعزيز القدرة المؤسسية للدول النامية لدعم مجموعة من الأنشطة المحلية الإقليمية والمشاريع المشتركة في مجال الانترنت ومحو الأمية للحاسوب وتطبيقات البرمجيات والاتصالات في الدول النامية[1]. إضافة للجهود الدولية المتمثلة بمؤتمر (نحو مجتمع المعلومات) المنعقد في هونغ كونغ عام 1983 وميثاق أوكيناوا المنعقد في تموز 2000 في اليابان والقمة العالمية لمجتمع المعلومات عام 2003 في جنيف.

2. **الجهود الإقليمية والمحلية:** إضافة للجهود الدولية هناك جهود إ قليمية ومحلية لتضييق الفجوة في الدول العربية منها قمة عمان 2001 وقمة بيروت 2002 وإعلان القاهرة في يونيو 2003 والمؤتمر الثالث لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في العالم العربي والتوصيات التي أصدرتها قمة تونس للمعلومات عام 2005 المتضمنة إنشاء صندوق التضامن الرقمي لدعم بناء مجتمع المعلومات والمعرفة والقمة العالمية لمجتمع المعلومات في اجتماعها الثاني

---

(1) د. حسن أبو طالب/ الاتجاهات الكبرى في صناعة المعلوماتية – مركز الدراسات الإستراتيجية – الأهرام 2005 ص22.

في تونس فبراير 2006 وهناك ثلاثة محاور مهمة ومتفاعلة مع بعضها في الدول العربية لتضييق الفجوة الرقمية وهي المحور الاقتصادي والمالي والمحور التقني والعلمي إضافة للمحور الاجتماعي ولأهمية تلك المحاور نرى تناول كل منهما على حده.

أ. المحور الاقتصادي والمالي: يتطلب نشر الوعي والفكر الاقتصادي المتطور للتعريف بأهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التحول لاقتصاد المعرفة من خلال اجتذاب الاستثمارات لبناء مجتمع المعلومات والمعرفة من خلال تعاون القطاعات كافة ومؤسسات المجتمع المدني لدعم وتمويل الاستثمارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال التأثير في نفوس المستثمرين وإنشاء هيئة متخصصة تتولى التخطيط لبناء الاستثمارات في مجتمع المعلومات والمعرفة بحيث يشعر الجميع من القطاع الحكومي والخاص والتعاوني والأفراد بأهمية تكنولوجيا المعلومات والمعرفة[1]. ان التحول للإصلاحات الاقتصادية بخطى سريعة وتحويل اقتصادياتها إلى السوق التنافسي كونه سمة العصر الراهن لتحسين النمو الاقتصادي والحاجة إلى التشريعات والتنظيمات القانونية لتشجيع الاستثمار ودعم الاقتصاد المبني على المعرفة والتحول من الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد السوق والمنافسة لغرض تحقيق هيكل اقتصادي داعم لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وزيادة حجم الإنفاق على المعلوماتية.

ب. المحور التقني والعلمي: يعد هذا المحور الأساس الذي تبنى عليه البيئة المعلوماتية العربية وتبرز ضرورة الدعوة إلى وضع خطة إستراتيجية على وفق أهداف تفصيلية متدرجة قابلة للتنفيذ في المجال التقني والعلمي ويتجه المحور التقني والعلمي للعديد من المجالات ومنها ما يأتي:

---

(1) عدنان شهاب الدين/ النهضة واكتساب المعرفة في الوطن العربي-مركز دراسات الوحدة العربية-بيروت 2002 ص157.

- محو أمية الحاسوب عن طريق نشر أستخدام الانترنت والتوعية بأهميته والتخطيط الشامل في مجال التعليم والأبحاث العلمية وإدخال الكمبيوتر في كافة مراحل التعليم إضافة لزيادة شبكات الاتصال وتحسين نوعيتها وتخفيض أجور أستخدام الانترنت [1].
- تطوير فكر البرمجيات وتصميم برامج عربية ومحركات بحث تستخدم اللغة العربية وتصميم مواقع عربية عالمية لغرض الاستفادة للباحثين العرب منها وتشجيع الجامعات والمعاهد والمصانع والشركات في مجال الأبحاث العلمية لتطوير أداء العمل والمنتجات وإعطاء جزء من ميزانيات الدول العربية لتشجيع الباحثين والعلماء العرب مادياً ومعنوياً للحد من هجرة العقول العربية وتشجيع فكر التطوير إضافة لوضع التشريعات المناسبة لضمان حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع وحفظ الحقوق الإبداعية[2]. ما تقدم يوضح أهمية المحور التقني والعلمي لردم الفجوة الرقمية في الدول العربية.

ج. المحور الاجتماعي: لا يقل أهمية عن سابقيه كونه يقوم على نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط الاجتماعي. حيث برزت أنماط اجتماعية جديدة وهذه الأنماط الجديدة تختلف تماماً عن تلك الأنماط التي شهدتها المجتمعات الصناعية في الحقب السائدة وتعرف هذه المجتمعات الجديدة التي انتجتها الأنماط الجديدة بمجمعات المعرفة[3]. ويترك المحور الاجتماعي أثره من خلال العديد من الجوانب داخل المجتمعات ويمكن إيجازها بما يأتي:

- نشر الوعي لدى المجتمع بأهمية الكمبيوتر والانترنت بالمجالات العلمية والسياسية والاقتصادية والدينية والترفيهية كافة ونشر الوعي بأهمية العلم

---

(1) محمد عبد الهادي (مصدر سابق)، ص20.

(2) صبحي القاسم/ إستراتيجية تطوير العلوم في الوطن العربي/ دراسة تحليلية للتحديث والتطبيق- الشارقة. مارس 2002 ص38.

(3) أ. داخل حسن جريو (مصدر سابق) ص52.

والتكنولوجيا والمعرفة ومحاربة الأمية والسعي لنشر فكر التطوير عن طريق أجهزة الإعلام إضافة لتوفير الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية لدى الأفراد والقضاء على الفقر الاقتصادي ومن ثمّ نشر ثقافة تكنولوجيا المعلومات لمحاربة الفقر المعلوماتي في المدارس والجامعات وتخفيض كلفة استخدام الشبكة العنكبوتية [1].

- التعريف بالفجوة الرقمية وآثارها السلبية في حياتنا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وجوانبها الأخرى من خلال توسيع دور مؤسسات المجتمع المدني في نشر الوعي التقني والعلمي داخل المجتمع وإبراز دور الفرد في بناء مجتمع المعلومات والمعرفة وحماية الملكية الفكرية وكفالة حرية الرأي والتعبير والإبداع وفكر الديمقراطية والمشاركة في صنع القرار الاقتصادي والسياسي مما يشعر المجتمع بأهميته ومسؤوليته من خلال الشفافية في نشر المعلومات والمعرفة التي تشعر المجتمع بالثقة والمسؤولية اتجاه وطنهم [2]. لذا يتطلب نشر الوعي المعلوماتي وتشجيع الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات ومحاربة الفقر المعلوماتي والتعريف بأهمية مجتمع المعلومات والمعرفة كبنية تحتية للاقتصاد المبني عليهما للنهوض بالواقع الراهن وتضييق الفجوة الرقمية واللحاق بالركب العالمي المتسارع.

---

(1) حسن أبو طالب/ جهد جماعي عربي لسد الفجوة الرقمية- مجلة أفكار إلكترونية، العدد العاشر، 2004.

(2) محمد عبد الهادي (مصدر سابق)، ص21.

المبحث الثالث

الواقع العربي في المؤشرات التنموية الدولية

برغم الاستعمال المكثف في الأدبيات لمصطلح (مؤشر) فانه لا يبدو معرفاً بشكل وافٍ فالقواميس تعرفه (الذي يشير إلى شيء آخر) لكن بالاستعمال الفعلي كثيراً ما يتم الخلط بين الإحصاءات والمتغيرات والمؤشرات ولكي يسمى متغير اقتصادي أو اجتماعي – مؤشر تنمية – عليه أن يمثل بعض العوامل التي تشكل عملية التنمية أو حالتها ويمكن للمؤشر أن يشكل قياساً مباشراً لعامل مخصوص من التنمية ويكون مؤشر تنمية كونه يقيس هدف أو عنصر للتنمية وإذا كان الهدف أو العنصر غير قابل للقياس بذاته فالمؤشر يخدم الإشارة لهذا الهدف أو العنصر مثل دليل وفيات الأطفال يشكل مؤشراً لقياس مستوى الصحة العامة[1].

أولاً: المؤشرات التقييمية الدولية:

أن أغلب المؤشرات نشأت بعد تيار العولمة والانفتاح الاقتصادي والاستثماري وما يتطلبه من تحرر اقتصادي. حيث لم تعد دولة بمنأى عن الرقابة والتقييم بسبب الثورة المعرفية والتكنولوجية والعولمة التي ترتب عليها صغر حجم العالم في أعين المستثمرين والرغبة في تعظيم الربح دفعت المستثمرين وغيرهم للاستفادة من مخرجات ثورة العلم والتكنولوجيا التي يشهدها العالم بحجم التدفقات الاستثمارية وكيفية الدخول للأسواق بالنسبة إلى المستثمرين اعتماداً على دراسات وتحليلات موضوعية غير رسمية لأداء تلك الأسواق الجديدة من خلال معرفة المؤشرات التي تسهم في العمل الجاد والبحث عن نقاط الضعف وحتى لا تتخذ الدولة والمؤسسات قراراتها الاستثمارية بعشوائية[2].

---

(1) محمد عدنان وديع/ مسح التطورات في مؤشرات التنمية ونظرياتها. المعهد العربي للتخطيط – الكويت 1995 ص59.

(2) المصدر نفسه ص61.

لذا باتت تلك المؤشرات من الأهمية بمكان حيث تعتمد تلك المؤشرات لتحديد مستوى أداء الدول لكل مؤشر في تلك المؤشرات التنموية وأبرز هذه المؤشرات وأوسعها انتشاراً على مستوى العالم والجهات المصدرة لكل مؤشر من تلك المؤشرات ذات العلاقة بآفاق الاقتصاد المعرفي هي ما يأتي:

- مؤشر التنافسية العالمي ويصدره (المنتدى الاقتصادي العالمي).
- مؤشر التنمية البشرية العالمي وتقرير التنمية الإنسانية العربية ويصدره (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة).
- مؤشر الاستعداد المعرفي ويصدر من خلال (التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات).
- مؤشر الاندماج في منظومة العولمة ويصدر عن (مجلة السياسة الخارجية).
- المؤشر الثلاثي لثروة الأمم الناهضة ويصدر عن (مؤسسة الأحداث العالمية).

أن دراسة المؤشرات أنفة الذكر وتحليلها يمكن من خلالها الوقوف على أداء الدول العربية من منظور رؤية الآخر كونها تُعتمد من قبل الدول والمؤسسات والشركات العالمية في تحديد الاستثمارات في عصر العولمة من خلال مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[1]. ويمكن من خلال معرفتها معالجة نقاط الضعف وتشجيع وتحفيز نقاط القوة وبذلك تستطيع الدول والمؤسسات أن تتخذ قراراتها على وفق رؤية تلك المؤشرات وتحليلها ودراستها والاعتماد على بياناتها في عمليات اتخاذ القرارات بهذا الشأن.

لذا نرى أن نستعرض تلك المؤشرات ومكانة الدول العربية في كل مؤشر من تلك المؤشرات التقييمية الدولية للوقوف على الواقع العربي بغية معالجة نقاط الضعف فيها وتشجيع وتحفيز نقاط القوة بتلك المؤشرات الدولية.

---

(1) د. رضا عبد السلام، محددات الاستثمار في عصر العولمة، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه – جامعة أولستر – المملكة المتحدة، ترجمة دار النهضة العربية 2002 ص46.

ثانياً: الواقع العربي في المؤشرات العالمية:

لغرض الوقوف على مكانة الدول العربية في المؤشرات التقييمية العالمية نستعرض كل من المؤشرات الآتية وواقع الدول العربية فيها.

1 . **مؤشر التنافسية العالمية:** المؤشر يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي وهو مؤسسة دولية مستقلة هدفها تحسين أوضاع الاقتصاد العالمي وجعله أكثر قدرة على تلبية متطلبات العولمة والانفتاح الشامل ويعتمد المؤشر على ثلاثة أركان رئيسة الأولى البيئة الاقتصادية الكلية للبلد ومنها التضخم والأداء المصرفي ومعدل النمو والثانية قياس كفاءة المؤسسة العامة كالنظام القانوني والقضائي وغيرهما ويعتمد الثالث على التطور التكنولوجي لذلك البلد والمؤشر يعد حديثاً نسبياً حيث لم يصدر المنتدى مؤشراته بصورة دورية سوى عام 2000 حيث شمل المؤشر دولتين عربيتين هما مصر والأردن وأضيفت تونس للمؤشر عام 2001 في حين شمل المؤشر عام 2002 المغرب فقط.

وأصدر المنتدى لأول مرة تقريراً لقياس القدرة التنافسية معتمداً على دراسة ميدانية أجريت على خمس دول عربية في مؤشر التنافسية لعام 2003 هي مصر وتونس والأردن والجزائر والمغرب وأكد واضعي المؤشر بأنها تمثل عينه يمكن على أساسها تصور مستوى التنافسية في الدول العربية التي شملها المؤشر(1).

والجدول (2) يبين ترتيب الدول العربية في مؤشر التنافسية العالمية. يوضح المؤشر لعام 2003 تقدم تونس عربياً وبالمرتبة (33) عالمياً تليها الأردن ومصر والمغرب والجزائر على التوالي. تم توسع المؤشر ليشمل تسعة دول عربية لمؤشري 2004 و2005. حيث تحسن ترتيب الدول العربية بمؤشر 2004 مثل الإمارات والبحرين والأردن على التوالي مقارنة ببقية الدول العربية حيث تراجعت تونس مقارنة بمؤشر عام 2003 من المرتبة (33) إلى المرتبة (42) بينما تقدمت المغرب من المرتبة (61)

---

(1) د. كريم نعمه/ الدول العربية والمؤشرات الدولية – جامعة فيلنكو ترنفو/ القديس كيريل وميتودي – الجزائر 2005 ص37.

إلى المرتبة (56) وتراجع الأردن بمرتبة واحدة. أما في مؤشر عام 2005 دخلت قطر في المرتبة الثانية بعد الإمارات التي تصدرت المركز الأول عربياً وبرغم تراجع الإمارات من المرتبة (16) إلى المرتبة (18) في المؤشر لكنها بقيت في المركز الأول عربياً. ودخلت الكويت الثالثة عربياً بالمرتبة (33) وتراجعت البحرين من المرتبة (28) إلى المرتبة (37) والأردن من المرتبة 35 إلى المرتبة 45 وتحسن ترتيب مصر. وتونس في المؤشر كما موضح في الجدول (2) الآتي: جدول (2) ترتيب الدول العربية في مؤشرات التنافسية العالمية من (2000 - 2005)

ت	الدولة	مؤشر عام 2000	مؤشر عام 2001	مؤشر عام 2002	مؤشر عام 2003	مؤشر عام 2004	مؤشر عام 2005
1	الإمارات	-	-	-	-	16	18
2	قطر	-	-	-	-		19
3	البحرين	-	-	-	-	28	37
4	الكويت	-	-	-	-	-	33
5	المغرب	-	-	57	61	56	76
6	الجزائر	-		-	74	71	78
7	الأردن	46	45	-	34	35	45
8	تونس	-	33	-	33	42	40
9	مصر	41	51	-	58	62	53

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مؤشرات التنافسية العالمية للإعلام من (2000 - 2005) للمزيد من المعلومات (1) مؤشرات التنافسية العالمية من (2000 - 2004)

(2) world Economic forum, Global competitiveness report 2005 - 2006

(3) www. We forum. Com

2 . مؤشر التنمية البشرية العالمي Human Development Index:

يعد هذا المؤشر من أهم المؤشرات وأقدمها إذ يعود لعام 1990. ونظراً لأهمية العنصر البشري أداة عملية التنمية وهدفها ولاسيما مع مطلع القرن الجديد وتطور الاقتصاد المعرفي الذي يقاس فيه تقدم الأمم وتخلفها بما أنجزته من تراكم القدرات البشرية مما حظي باهتمام عالمي واسع النطاق ويصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ضمن تقرير التنمية البشرية السنوي ويعتمد المؤشر على قياس مركب تم تطويره لثلاثة مقاييس تكميلية وهي دليل الفقر البشري (Human poverty Indicator) ويقيس طول العمر والمعرفة والتدابير الاقتصادية الكلية ودليل التنمية المرتبط بالجنس

فكلما ارتفعت التفاوتات بين الجنسين انخفض دليل التنمية بنوع الجنس للدولة إضافة كمقياس التمكين الجنساني ويقيس دور النساء في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. والميادين أعلاه تقيس المؤشر[1]. وقد كشف المؤشر عن وجود أزمة حقيقية في التنمية الإنسانية في الدول العربية لعام 2003 نظراً لتراجع العديد من الدول العربية في مؤشراتها مقارنة بالمؤشرات للسنوات السابقة باستثناء قطر والبحرين[2]. والجدول (3) يوضح ذلك.

أما مؤشر عام 2005 بالمقارنة مع مؤشر عام 2003 فقد تقدمت الإمارات بسبع مراتب وتقدمت كل من قطر والجزائر وسوريا بأربع مراتب. في حين تقدمت تونس والمغرب بمرتبتين في المؤشر وبقيت الأردن بالمرتبة نفسها. وتراجعت مصر بمرتبة واحدة والسعودية بأربع مراتب وتراجع البحرين بست مراتب في المؤشر مقارنة بترتيبها في مؤشر 2003 لتعود إلى ترتيبها في مؤشر عام 1994. وتراجعت فلسطين بأربع مراتب ولكن المهم دخول الكويت بقوة في مؤشر عام 2005 لتحتل المرتبة 44

(1) د. رضا عبد السلام- مكانة مصر والدول العربية في المؤشرات العالمية/ دار السلام للكتابة والنشر. القاهرة 2004 ص65.

(2) تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003 (مصدر سابق) ص136.

عالمياً والمرتبة الرابعة عربياً. ويتضح أن هناك تحسناً في ترتيب الدول العربية في مؤشرات التنمية البشرية ولاسيما دول الخليج العربي كما مبين في الجدول (3) الآتي: جدول (3) مؤشرات التنمية البشرية في الدول العربية من عام 1994 لغاية 2005

ت	الدولة	مؤشر عام 1994		مؤشر عام 1998	مؤشر عام 2002		مؤشر عام 2003		مؤشر عام 2005
		المرتبة	النقاط	النقاط	مرتبة	النقاط	المرتبة	النقاط	المرتبة
1	مصر	109	-	0.63	115	0.642	120	0.648	119
2	السعودية	73	0.746	0.74	71	0.759	73	0.769	77
3	قطر	55	0.840	0.81	51	0.803	44	0.826	40
4	البحرين	43	0.839	0.82	29	0.813	37	0.823	43
5	تونس	81	0.693	0.71	97	0.722	91	0.740	89
6	المغرب	119	0.567	0.58	123	0.602	126	0.606	124
7	الجزائر	82	0.668	0.69	106	0.697	107	0.707	103
8	سوريا	78	0.664	0.65	108	0.691	110	0.680	106
9	الأردن	84	0.702	0.71	99	0.717	90	0.743	90
10	الإمارات	44	0.866	0.8	46	0.812	48	0.816	41
11	فلسطين	-	-	-	-	-	98	0.731	102
12	الكويت	53	0.822	0.83	-	-	-	-	44

الجدول من أعداد الباحث بالاعتماد على مؤشرات التنمية البشرية من عام (1994 – 2005)
للمزيد من المعلومات على الموقع الشبكي www. Undp. org

3. **مؤشر الاستعداد المعرفي:** على وفق تعريف واضعي المؤشر على انه درجة استعداد الدولة أو المجتمع للمشاركة والاستفادة من التطورات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وهو جزء من الجهود الدولية المبذولة للتعرف على دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الارتفاع بالقدرة التنافسية للدول وتحقيق التنمية

الاقتصادية وارتفاع مستوى رفاهية الفرد. والمؤشر حاصل تعاون مشترك بين كل من البنك الدولي والمنتدى الاقتصادي العالمي مع مؤسسة إنسيد (INSEAD).

والمؤشر لا يوفر فقط أنموذجاً لقياس التطور النسبي للدولة ولكن الأهم هو أنه يسمح بتقديم واضح لنقاط القوة والضعف في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لكل دولة لتتمكن من تعضيد جوانب القوة ومعالجة جوانب الضعف. أما محددات قياس الاستعداد المعرفي فيتكون من ثلاثة مكونات أصلية يتفرع منها ثلاثة مكونات فرعية[1]. وتلك المكونات هي البيئة السائدة ويتفرع عنها مناخ أو بيئة السوق أو البيئة السياسية والتشريعية والبنية الأساسية والثانية الاستعداد ويتفرع عنها الاستعداد الفردي واستعداد مجتمع الأعمال والمستثمرين والاستعداد الحكومي الرسمي أما الثالث فهو الاستخدام ويتفرع عنه الاستخدام الفردي واستخدام مجتمع الأعمال والاستخدام الحكومي.

لذا يتطلب أن تشجع الحكومة والأفراد معاً تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولن يأتي ذلك إلا في ظل نظام تعليمي يعتمد جودة التعليم وليس الكم والتوسع في تطبيق تكنولوجيا المعلومات في العملية التعليمية بحيث يخرج الخريج مؤهلاً للتعامل المنتج مع التقنيات الحديثة. وليس بإمكان دولة ما مواصلة ومواكبة ركب التنمية بالمعدلات السريعة إلا في ظل استعداد معرفي وتقني وهي مسألة لا تزال قيد التطور بالدول العربية فينبغي أن تعطى أولوية في سلم الأولويات الرسمية وغير الرسمية. وعرض المؤشر لعام 2003 لوضع الاستعداد المعرفي في (102) دولة موزعة نسبياً على قارات العالم وهو توسع في المؤشر إذا ما قورن بعام 2002 حيث شمل (82) دولة وشمل مؤشر عام 2003 ترتيب خمس دول عربية هي تونس والأردن ومصر والمغرب والجزائر وقد تباين الاستعداد المعرفي والترتيب في المؤشر بين تلك الدول كما مبين في الجدول (4) الآتي:

(1) IDRC/ under development states in the multi national world commercial system Mexico 2003 PP19-21.

جدول (4) مؤشر الاستعداد المعرفي والتقني في الدول العربية لعام 2003

ت	الدولة	الترتيب	النقاط
1	تونس	40	3.67
2	الأردن	46	3.53
3	المغرب	64	3.19
4	مصر	65	3.19
5	الجزائر	87	2.75

المصدر: أعداد الباحث من مؤشر الاستعداد المعرفي والتقني لعام 2003، التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات وللمزيد على الموقع www.unctad.org

يلاحظ من الجدول (4) أن تونس هي أفضل الدول العربية استعداداً في المؤشر بالمرتبة 40 عالمياً والأردن هي ثاني أفضل الدول العربية استعداداً لهذا العام وبالمرتبة 46 عالمياً. ثم تليها المغرب ومصر والجزائر على التوالي. ويلاحظ أن في عصر ثورة المعلومات والتطور المذهل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا تزال الدول العربية برغم الجهود المبذولة بعيدة عن إمكاناتها الحقيقية ولاسيما عند مقارنة أدائها بأداء باقي دول العالم فإذا استثنينا تونس والأردن في المؤشر فان الدول العربية سجلت مراتب متدنية بمقارنتها بدول شرق آسيا أو شرق أوربا حيث تربعت العديد من دول شرق آسيا على المراتب الأولى لمؤشر الاستعداد المعرفي مثل سنغافورة وهونغ كونغ وماليزيا ومن المتوقع أن يشمل مؤشر الاستعداد المعرفي والتقني عدداً أكبر من الدول العربية بعد أن سلطت الأنظار نحو المنطقة العربية لذا يتطلب من كافة المهتمين بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدول العربية بذل أقصى الجهود سواء على المستوى القطري أو العربي والإقليمي أو العالمي .

للاستفادة من التجارب الناجحة في هذا المجال. إضافة للتوسع في التعليم التقني المتطور لإخراج جيل قادر على التعامل مع مخرجات تكنولوجيا المعلومات

للاستفادة من التجارب الناجحة في هذا المجال. إضافة للتوسع في التعليم التقني المتطور لإخراج جيل قادر على التعامل مع مخرجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبخلاف ذلك فأن الفجوة في الاستعداد المعرفي والتقني سوف تتسع بين الدول العربية وبقيه دول العالم التي واكبت التطورات المتسارعة على الصعيد العالمي مما يتطلب مضاعفة الجهود وتوفير البنى الأساسية لمحددات قياس الاستعداد المعرفي والتقني في الدول العربية كونه ركناً أساسياً في التحول للأقتصاد المعرفي الذي يوفر قيم مضافة كبيرة ويحقق قفزات واسعة في حرق المراحل للتنمية المنشودة في الدول العربية.

1. **مؤشر الاندماج في منظومة العولمة:** المؤشر واحد من أهم مؤشرات اندماج الدول في تيار العولمة وهو من إفرازات النظام الاقتصادي الجديد. يصدر سنوياً عن مؤسسة أ. ت. كرني (A. T. KEARNEY) للسياسة الخارجية وهي مؤسسة وقف دولية للسلام العالمي أنشئت عام 1926 ولها مكاتب في 60 دولة في العالم وأصدرت المؤشر للعولمة منذ عام 2001 وهو يقيس مستوى عالمية الدولة أو الاتصال العالمي ومدى اندماجها مع العالم الخارجي ويعتمد المؤشر على عدد من العوامل والمحددات التي من خلالها يتم ترتيب الدول في مؤشر العولمة وهي إمكانات الدولة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتحويل والتجارة الخارجية والاندماج الاقتصادي وكذلك السياحة الخارجية والاتصالات الدولية وعمليات الانتقال عبر الحدود إضافة للسياسة الخارجية والداخلية والعضوية في الهيئات الدولية.

وهناك المؤشرات الفرعية ذات الصلة بعوامل قياس عولمة الدولة وهي الاستعداد التكنولوجي والمعرفي وتدفق الاستثمارات واستخدام الإنترنت وكفاءة الأداء في قطاع الخدمات[1]. أن مؤشر الاندماج في العولمة لم يضم سوى أربع دول

(1) د. عبد الباسط عبد المعطي/ العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي- مكتبة مدبولي- القاهرة. 2004 ص89.

تصدرت المركز الأول لثلاثة أعوام متتالية في المؤشر وبعض الدول المجاورة للدول العربية مثل تركيا وإيران إضافة إلى أمريكا وإسرائيل للمقارنة في الأداء للمؤشر. ويلاحظ من الجدول تصدر أيرلندا للموقع الأول لثلاثة سنوات متتالية وأن تونس هي أفضل الدول العربية في مؤشر عام 2001 في المرتبة (28) عالمياً تليها مصر بالمرتبة (36) والمغرب بالمرتبة (42).

أما في مؤشر عام 2002 حافظت تونس على ترتيبها الأول عربياً برغم تراجعها بثمانية نقاط عن مؤشر 2001 ودخلت السعودية بقوة في المؤشر بالمرتبة (37) وتراجعت مصر للمرتبة (45) في المؤشر. أما مؤشر عام 2003 فالمغرب هي الأفضل عربياً بالمرتبة (39) وتراجعت تونس ومصر في الترتيب أما السعودية فتراجعت بشكل كبير من المرتبة (37) للمرتبة (61) في المؤشر.

ويلاحظ التفاوت في الأداء بين الدول العربية والدول المجاورة لها في المؤشر. ومن المتوقع أن يضم المؤشر عدداً أكبر من الدول العربية مثل الأردن والبحرين وقطر والكويت والجدول (5) يوضح تطور ترتيب الدول العربية في مؤشرات الاندماج العالمي.

جدول (5) ترتيب الدول العربية في مؤشرات الاندماج العالمي

ت	الدولة	مؤشر 2001	مؤشر 2002	مؤشر 2003
1	أيرلندا	1	1	1
2	المغرب	42	46	39
3	تونس	28	36	39
4	مصر	36	45	46
5	السعودية	-	37	61
6	تركيا	37	55	53
7	إيران	50	62	62
8	أمريكا	12	12	11
9	إسرائيل	19	18	19

المصدر: إعداد الباحث من مؤشرات الاندماج في منظومة العولمة للأعوام (2001، 2002، 2003) للمزيد على الموقع www.foreignpolicy.com

5. المؤشر الثلاثي لثروة الأمم الناهضة The Wealth of Nations Index:

المؤشر تصدره مؤسسة الأحداث العالمية (world Times)(*) هو أحد أهم التقارير والتحليلات التي تصدر عن تلك المؤسسة في مجال دراسة الأسواق العالمية وتحليلها وهناك ثلاثة محاور رئيسة لمحددات قياس أداء الدول في هذا

(*) مؤسسة تحليل الأحداث العالمية من خلال أحد مراكزها المتخصصة أوراق مالية وتعمل منذ عام 1978 في مجال دراسة وتحليل الأسواق العالمية.

المؤشر وهي حاصل عدد (63) عامل فرعي وهذا العدد يمثل ميزه نسبية للمؤشر المركب مقارنه بالمؤشرات الأخرى(1) ومن تلك المحاور الرئيسية هي:

- البيئة الاقتصادية: وتشمل الاقتصاد القومي وتتضمن الناتج القومي ونصيب الفرد منه والتضخم والعلاقات الاقتصادية الدولية ومنها التجارة والاستثمار ومؤشري الحرية والشفافية وسعر الصرف والفائدة.
- تبادل المعلومات: وتنقسم إلى الاستعداد المعرفي ويشمل عدد الصحف ومعدل الأبنية وعدد التلاميذ والجامعيين والمتعلمين والبنية الأساسية للمعلومات وتشمل عدد أجهزة الحاسوب والهاتف وسعر المكالمة وتوزيع المعلومات وملكية الراديو والهاتف والفاكس والإنفاق الحكومي على تكنولوجيا المعلومات.
- البنية الاجتماعية: وتنقسم إلى الاستقرار والتنمية وتشمل توزيع الدخل ومعدل الأجور ومعدل البطالة ومؤشر الحقوق السياسية واستقلالية القضاء إضافة للصحة وتشمل العمر المتوقع والإنفاق على التامين الصحي وعدد السكان لكل طبيب وبرامج الصحة العامة إضافة للبيئة الطبيعية وتشمل مساحة الأرض وتلوث الهواء وحصول السكان على المياه النظيفة وحماية البيئة. وتشمل نقاط المؤشر حاصل مجموع نقاط البيئة الاقتصادية والبيئة الاجتماعية ومجتمع المعلومات ويشير الجدول (6) إلى المؤشر الثلاثي لثروة الأمم الناهضة من عام 1996 ولغاية عام 2003 حيث شمل المؤشر ثلاثة دول عربية هي الأردن ومصر والمغرب وأضيفت تونس لمؤشر عام 1999 أما في مؤشر عام 2002 تصدرت البحرين بالمرتبة 23 عالمياً والأولى عربياً تليها الكويت والأردن وتونس ومصر على التوالي. أما في مؤشر عام 2003 حافظت البحرين والكويت على موقعيهما ولكن البحرين دخلت ضمن العشرين الأوائل عالمياً بالمرتبة (19) ودخلت الكويت والأردن وتونس ولبنان ضمن الثلاثين الأوائل عالمياً. في حين شهدت السعودية والمغرب ومصر والجزائر أقل الدول العربية في

(1) د. رضا عبد السلام، (مصدر سابق) ، ص124.

الأداء بالنسبة إلى المؤشر. ولكن هناك تحسن ملحوظ في المؤشر حيث ارتفع ترتيب سبع دول عربية مقارنة بمؤشر عام 2002 كما في الجدول (6).

جدول (6) ترتيب الدول في المؤشر الثلاثي للأمم الناهضة للسنوات (1996 - 2003)

ت	الدولة	مؤشر 1996	مؤشر 1999	مؤشر 2002	مؤشر 2003
1	البحرين	-	-	23	19
2	الكويت	-	-	28	21
3	الأردن	27	18	39	24
4	تونس	-	19	35	29
5	الجزائر	-	-	54	43
6	مصر	31	22	36	45
7	المغرب	30	32	49	48
8	لبنان	-	-	41	27
9	السعودية	-	-	40	52

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مؤشرات ثروة الأمم للأعوام من 1996- 2003

للمزيد من المعلومات على الموقع www.unctad.org

المبحث الرابع

مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدول العربية

أولاً: أهمية المؤشرات:

تعد مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على قدر من الأهمية لارتباطها بتفاصيل عديدة مرتبطة بالتكنولوجيا والجانب الاقتصادي والاجتماعي وما تمثله من مكانه متميزة في الاقتصاد العربي كونها تسهل عملية تجهيز المعلومات وإرسالها وعرضها بالوسائل الالكترونية وتشمل المؤشرات القياسية لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات في التجارة والأعمال والتعليم والحكومة وتتيح المؤشرات مجموعة من المعايير لصانعي القرار استنباط سياسات مناسبة وملائمة لوضع الخطط المستقبلية. وتكمن أهمية المؤشرات كونها داعمة للتنمية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية للدول المتقدمة والنامية على السواء ومنها محور بحثنا (الدول العربية).

لذا بات ضرورياً استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم النشاطات التنموية ومساعدتها بتوفير المعلومات لصنع القرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وخفض التكاليف وتحقيق الأهداف التنموية للألفية للعالم واستئصال الفقر والجوع والمساواة بين الجنسين وتقليل الوفيات وتحسين الصحة وتطوير التعليم وتكوين بيئة مستديمة وتطوير شراكه دوليه للتنمية[1]. وهذا يؤكد أهمية المؤشرات وتطبيقاتها في الدول العربية. ومن أهم مؤشرات قياس الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي الصحف اليومية لكل ألف من السكان وأجهزة الراديو وأجهزة التلفزيون وخطوط الهاتف الأساس وأجهزة الحاسب الشخصي وخطوط الهاتف النقال والإنفاق على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إضافة لعدد مشتركي الانترنت وسعر الاشتراك في الانترنت.

---

(1) خليل أبو رزق/ مؤشرات مجتمع المعلومات بين المفهوم والتطبيق- معهد الكويت للأبحاث العلمية – 2004 ص22.

وعدد المحليات المرتبطة بخدمة الانترنت العامة تلك المؤشرات تحدد قياس الوصول لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي يتضح من خلالها الارتباطات العديدة المتداخلة لتلك المؤشرات بجوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية[1]. وتساهم زيادة وفعالية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المستخدمة من خلال أحدث التقنيات لمعالجة البيانات والمعلومات المتوفرة مما يؤدي لتعزيز مشترك لتطور النشاطات المكثفة في المعرفة والإنتاج ونشر التكنولوجيا الجديدة في الاقتصاد المعتمد على الشبكة المعلوماتية وعبر الانترنت .

التي يمكن من خلالها النفاذ وبأي وقت إلى كميات غير محددة من المعلومات التي تشكل المواد الأولية لخلق المعرفة[2]. ان القيمة المضافة الناتجة عن العمل في التكنولوجيا كثيفة المعرفة تفوق مئات المرات القيمة المضافة مقارنة على مساهمة القطاعات الاقتصادية والشركات التي تعمل في مجال الذكاء الصناعي والبرمجيات[3].يتضح مما تقدم الأهمية المتزايدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها ومن خلال مؤشرات قياس الوصول إليها إضافة لمساهمتها الجادة والفاعلة في حالة توفرها في مجتمع معين وقدرتها على تحقيق الأهداف التنموية وخاصة الدول العربية التي تواجه تحديات واسعة أهمها الفجوة الرقمية المتسعة في اقتصادياتهاالتي أدركت مؤخراً أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها التي تشكل ركائز أساسية للبنى التحتية التي تساهم بشكل فعال بالتحول للاقتصاد المعرفي في الدول العربية وهو ما بات يعد السبيل الأفضل أو الوحيد بتضييق الفجوة الرقمية في الدول العربية وتحقيق أهدافها التنموية واللحاق بالدول المتقدمة في هذا المجال. والجدول (7) يوضح المؤشرات التي تحدد قياس الوصول لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدول العربية والتي تبين أن الدول التي ترتفع فيها المؤشرات هي أفضل أداءً من غيرها من الدول العربية.

جدول (7) مؤشرات قياس الوصول لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدول العربية لعام 2005:

---

(1) المصدر السابق، ص23.

(2) http: europa-eu-int/knowledge society index

(3) د. كريم ابو حلاوة/ أين العرب من مجتمع المعرفة –للمزيد على الموقع www.mokarbat.com/mo/0-21.htm

الفجوة الرقمية وتكنولوجيا المعلومات في الدول العربية

ت	الدولة	الصحف اليومية لكل ألف شخص	راديو لكل ألف شخص	التلفزيون لكل ألف شخص	هاتف أساس لكل ألف شخص	حاسوب شخصي لكل ألف شخص	هاتف نقال لكل ألف شخص	مشتركي الانترنيت لكل ألف شخص	الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات من الناتج المحلي الإجمالي	الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات للشخص الواحد بالدولار
1	الأردن	74	272	177	114	44.7	242	81	8.8	164.0
2	الإمارات	156	309	252	281	129.0	736	275	-	-
3	تونس	19	158	207	118	40.5	192	64	5.2	132.0
4	الجزائر	27	244	114	69	7.7	46	16	-	-
5	السعودية	59	326	265	155	130.2	321	67	2.5	239.0
6	السودان	26	461	386	27	6.1	20	9	-	-
7	سوريا	20	376	182	123	19.4	65	-	-	-
8	العراق	19	222	-	28	8.3	3	1	-	-
9	عمان	29	621	553	84	35.0	229	71	-	
10	فلسطين	-	-	148	87	36.2	133	40	-	
11	الكويت	374	570	418	198	162.8	578	228	1.7	304.0
12	لبنان	63	182	357	199	80.5	227	117	-	-
13	ليبيا	14	273	-	136	23.4	23	29	-	-
14	مصر	31	339	229	127	21.9	84	39	1.2	15.0
15	المغرب	30	243	167	40	19.9	243	33	5.6	82.0

المصدر: البنك الدولي/ مؤشرات التنمية البشرية لعام 2005.

ثانياً: المؤشرات وتصنيف الاونكتاد: وضعت الاونكتاد مجموعة مؤشرات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين البلدان على وفق معايير ورؤية إستراتيجية شاملة لتحقيق أهداف محددة في هذا المجال يمكن من خلالها معرفة قرب بلد معين من تطبيقاتها أو البعد عنها. والجدول (8) يوضح تصنيف الاونكتاد للمؤشرات.

جدول (8) مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بحسب تصنيف الاونكتاد:

الدليل /البعد		
1. التوصيل	أ. عدد مضيفي الانترنت لكل الف شخص ب. عدد الحواسيب الشخصية لكل ألف شخص ج. عدد الخطوط الهاتفية الرئيسية لكل ألف شخص د. عدد المشتركين في الهاتف النقال لكل ألف شخص	الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية
2. النفاذ	أ. عدد مستعملي الانترنت لكل الف شخص ب. كلفة المخابرة المحلية ج. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي د. الأمية (النسبة المئوية من السكان)	الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية البنك الدولي/الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة
3. السياسة	أ. وجود بدالة انترنت ب. التنافس في الاتصالات المحلية ج. التنافس في الخطوط المحلية د. التنافس في سوق مزودي خدمة الانترنت	مؤشر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية
4. الاستخدام (حركة الاتصالات)	أ. الحركة الدولية الداخلة ب. حركة الاتصالات الدولية الخارجة	الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية

: الاسكوا/ مؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار في المجتمع المبني على المعرفة. الأمم المتحدة– نيويورك عام 2003 ص49.

يتضح من الجدول (8) أن المؤشرات تتكون من عدة عناصر مهمة وضرورية ومكملة لبعضها في مجتمع المعرفة حسب تصنيف الاونكتاد. فإذا ما توفرت هذه المؤشرات والعناصر جميعاً في بلد معين فأنه من الممكن أن يقترب ذلك البلد من تطبيقات تكنولوجيا المعلومات # والاتصالات داخل المجتمع.

ومن خلال استعراض الواقع العربي لتلك المؤشرات ومقارنتها يلاحظ التباين الواضح بين الدول العربية والدول المتقدمة بهذا المجال فمتوسط مستخدمي الانترنت مثلاً في الدول المتقدمة لعام 2003 يبلغ (480) لكل الف من السكان ومتوسط عدد مستخدمي الانترنت في الدول العربية للعام نفسه (49) لكل ألف من السكان مما يعمق الفجوة الرقمية بينهما[1]. ويعتمد عدد مستخدمي الانترنت على عوامل عديدة تؤثر بشكل مباشر عليه وعلى انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات منها توفر الحواسيب ورخص ثمنها وصيانتها وتعليم الطلاب في المدارس ومحاربة الأمية المعلوماتية ورخص أسعار الهاتف والاشتراك على الانترنت وتوفر الهواتف والخطوط لتأمين سرعة انتقال المعلومات وتعريبها للاستفادة منها واعتماد تقييس عربي موحد لعدد الأمور المعلوماتية

التي تتعلق باللغة وتوفر معلومات عربية مفيدة للمجتمع العربي على شبكة الانترنت. ويرغم ازدياد عدد مستخدمي الانترنت في بعض الدول العربية بسرعة كبير وبمعدلات نمو عالية إلا أن عدد المستخدمين المطلق لا يزال قليل بالمقارنة مع المعدلات العالمية. حيث أن عدد المستخدمين (users) أكبر من عدد المشتركين (subscribers) لأن كل حاسوب يستعمل من عدة أشخاص في المؤسسات أو المنازل[2]. لذا فالمعدل الوسطي للنسبة بين عدد المستخدمين والمشتركين يختلف من دولة عربية لأخرى. إضافة لعوامل أخرى مرتبطة بذلك مثل عدد المشتركين في الهاتف النقال وعدد مقاهي الانترنت واستخدام الانترنت وأثره على حجم التجارة الالكترونية وعدد مزودي خدمة الانترنت. كل تلك العوامل هي مؤشرات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي تعد الهياكل الارتكازية لمجتمع المعلومات والمعرفة والقاعدة الأساسية للتحول للاقتصاد والمبنى عليهما. والجدول (9) يوضح بعض مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدول العربية. جدول (9) بعض مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدول العربية لعام 2003

---

(1) واقع استخدام الانترنت في العالم العربي. للمزيد من المعلومات على الموقع www.pcmog-arabic.com

(2) لافرانس جين-بول-منتجات تسويق الوسائط المتعددة- في تقرير الاتصالات والمعلومات في العالم (1999-2000) الطبعة العربية- اليونسكو-القاهرة. ص147.

ت	الدولة	عدد المشتركين في الهاتف النقال	عدد مزودي خدمة الهاتف النقال	عدد مستخدمي الانترنت لكل الف شخص	عدد أجهزة الحاسوب بالآلاف	حجم التجارة الالكترونية بملايين الدولارات	عدد مزودي خدمة الانترنت
1	الإمارات	2.972.331	1	275	450	600	26570
2	الكويت	–	–	228	450		2791
3	البحرين	–	–	216	121		1850
4	قطر	266.106	1	199	133		315
5	لبنان	840.000	2	143	400		6875
6	الأردن	1.325.313	2	81	300	1000000	2966
7	عمان	230.410	1	71	118		1506
8	السعودية	2.200.000	1	67	8476	187	16665
9	تونس	1.850.000	2	64	4720		373
10	مصر	5.694.528	2	44	2300	100	3499
11	سوريا	1.100.000	2	35	600		11
12	اليمن	679.490	4	5.1	300		162

المصادر (1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في الدول العربية لعام 2003 ص133.

(2) إحصائيات الاتحاد الدولي للاتصالات- مايو 2004 ص136.

(3) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في الدول العربية لعام 2005 ص132.

ثالثاً: تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الواقع العربي:

لا تزال الدول العربية في بداياتها في مجال تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وهناك تحركات جادة في بعض الدول وبطيئة في أخرى وأن إمكانيات النجاح متوفرة لبعض الدول العربية والمسألة الجوهرية في النجاح في هذا الاتجاه هو وجود الرؤية الإستراتيجية الشاملة لتحقيق أهداف مح[1]. ددة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي تعتمد على الجوانب الآتية لنجاح تلك التطبيقات

- البنية التحتية اللازمة وتتضمن (اتصالات، حواسيب، معلومات، نظم، توزيع) .
- الأطر البشرية من حيث التكوين والتعليم والتدريب.
- التشريعات الضرورية لإيجاد البيئة التنظيمية لتسهيل انتشار تكنولوجيا المعلومات.
- الدعم الحكومي من خلال مبادرة وطنية مبنية على رؤية وإستراتيجية.

فإذا توفرت تلك العناصر يمكن أن تحقق الأهداف المحددة في هذا المجال لاسيما فيما يتعلق بالموارد البشرية العربية التي يتطلب تحويل تلك الموارد البشرية إلى إمكانات توافر بعض الشروط الضرورية لتساهم في تحقيق الأهداف[2]. ومن تلك الشروط الواجب توافرها هي:

- ضرورة الأهتمام بمشروعات التكنولوجيا .
- ضرورة ربط فكرة المشروعات الصغيرة بخريطة المنطقة الاقتصادية.
- أن تكون إعادة الهيكلة قائمة على الإمكانات المحتملة للنمو.
- أحداث ثورة في نظم التعليم والتدريب وترسيخ التعليم والتدريب المتواصل.

---

(1) د. محمد المراياتي/ نحو استيعاب التكنولوجيا في الوطن العربي، ص2 للمزيد على الموقع www.mrayati@escwa.org.lb

(2) تقرير منظمة العمل الدولية حول الاستخدام في العالم لعام 2001 (مصدر سابق)، ص2-3.

ما تقدم يوضح أهمية تلك العناصر وتفاعلها في تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي لها الدور الأساس في التوجه نحو الاقتصاد المعرفي بوصفه هدفاً منشوداً كونه يحدث تغيرات في حجم الإنتاج وسرعة نمو عالية لاعتماده على رأس المال البشري وارتكازه على منظومة البحث والتطوير وفتح آفاق جديدة للتجارة والتعاملات بأحدث الوسائل التكنولوجية من خلال معطيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي يلعب الانترنت الدور الأساس في ذلك.

وفي دراسة لجامعة تكساس في أوستن بتاريخ ت1 1999 أن الانترنت لا يقوم على التجارة فقط بل يعتمد على عدة نشاطات ومستويات أهمها البنية التحتية وتشمل الحاسبات وكابلات الألياف البصرية والتطبيقات وتشمل محركات البحث على الانترنت والتدريب والتعليم على الانترنت والنشاطات الوسيطة وتشمل الدعاية والوساطة والمكاتب العقارية والمضاربين إضافة للتجارة الالكترونية وتشمل شركات بيع الكتب والمصنعين الذين يبيعون سلعهم على الانترنت وشركات التسلية والخدمات وبلغت العائدات الاقتصادية للنشاطات أعلاه من (301–507) بليون دولار لعام 1999 وبمعدل (68٪) في حين لا تزال التجارة الالكترونية في الدولة العربية ضعيفة جداً لأسباب عديدة أهمها قلة المصارف العربية التي تتعامل مع التجارة الالكترونية[1]. وقد بدأت بعض المصارف العربية بمحاولة اللحاق بهذه التطورات الجديدة لتسهيل التجارة الالكترونية ومن تلك المصارف العربية التي تتعامل مع التجارة الالكترونية هي مجموعة بنك الإمارات – الإمارات الدولي. الشرق الأوسط. خدمات الاتصال اللاسلكي وعلى الموقع http//www.ebil.co.ae وبنك دبي الوطني- بنك الاتحاد الوطني – الإمارات. وبنك الكويت الوطني على الموقع www.nbk.com وبنك عودة. لبنان. على الموقع www.audi.com وبنك الاعتماد اللبناني وبنك فلسطين الدولي على الموقع www.pibank.com إضافة لبنك قطر الوطني على الموقع www.qatarbank.com وتلك البنوك هي العاملة حالياً في ميدان التجارة

---

(1) د. محمد مراياتي/ الأعمال الالكترونية في الوطن العربي/ بيروت 2002 ص17.

الالكترونية العربية إضافة لما تم استحداثه لاحقاً في بعض الدول العربية[1]. يتضح مما تقدم أن تلك البنوك تعد قليلة بالنسبة لأهمية التجارة الالكترونية في العملية التنموية في الدول العربية. وتمثل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي من ضمنها (الدول العربية) الموقع الأدنى بين مناطق العالم في حجم التجارة . وأن النمو المتزايد لشبكات الانترنت المصحوب بتقدم تقنيات الاتصال والمعلومات والتقائها قد غير المنظومة الاقتصادية والاجتماعية لكل الدول العربية ونجم عن ثورة المعلومات والتوسع المعرفي وظهور الاقتصاد المعرفي أثراً واضحاً في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للعديد من الدول العربية ولاسيما دول الخليج العربي كما موضح في الجدول (10).

جدول (10) مؤشرات استخدام تكنولوجيا المعلومات في دول الخليج العربي ومصر لعام 2003

الدول	عدد السكان	عدد الحواسيب	عدد مستخدمي الانترنت	مؤشر استخدام تكنولوجيا المعلومات
الإمارات	3.700.000	590.000	1.100.000	1.43
البحرين	728.000	108.000	180.000	1.18
الكويت	2.418.000	300.000	320.000	1.104
قطر	805.000	108.000	75.000	0.8
السعودية	23.898.000	1.800.000	1.920.000	0.53
عمان	2.760.000	97.000	165.000	0.36
مصر	71.300.000	1.130.000	2.000000	0.22
المجموع	105.609.000	4.133.000	5.760.000	4.81

المصدر: مجلة المعلوماتية الصادرة عن وزارة التعليم السعودية. للمزيد من المعلومات www.iformtics.govsa/magazine.

أما بصدد الدول العربية الأخرى إضافة لدول الخليج العربي ومصر فأن تقرير البنك الدولي لعام 2005 بين أن حجم صادرات الدول العربية من التقانة

(1) نادر فرجاني/ تحدي اكتساب المعرفة في الوطن العربي/ مركز المشكاة للبحث/ مصر/ 2003 ص35.

العالية لعام 2003 بلغت (2٪) فقط في حين بلغت في الدول المتقدمة (36٪) ودول شرق أسيا (29٪) وأمريكا اللاتينية (12٪) مما يوضح حجم الفجوة بين الدول العربية وتلك الدول[1]. أما مؤشر جاهزية الحكومة الالكترونية العربية للأعوام 2003، 2004 يوضح تقدم البحرين عربياً لعام 2004 وكانت في المركز الثاني لعام 2003 وهي في المرتبة (46) عالمياً للعامين المذكورين وتأتي بعدها الإمارات والأردن ولبنان على التوالي.

اما مؤشر اقتصاد المعرفة (KEI) للبحرين لعام 2003 فكان متأرجحاً رغم حصولها على المركز الأول في البنية التحتية المعلوماتية والتعليم وكانت الثالثة بمؤشر اقتصاد المعرفة. حيث تقدمت الإمارات بالمركز الأول بمؤشر اقتصاد المعرفة والابتكار ولكنها جاءت الثانية في بنيتها التحتية المعلوماتية ولكن البحرين تقدمت بمؤشر استخدام تقنية المعلومات والاتصالات وانتشار الهاتف المحمول.

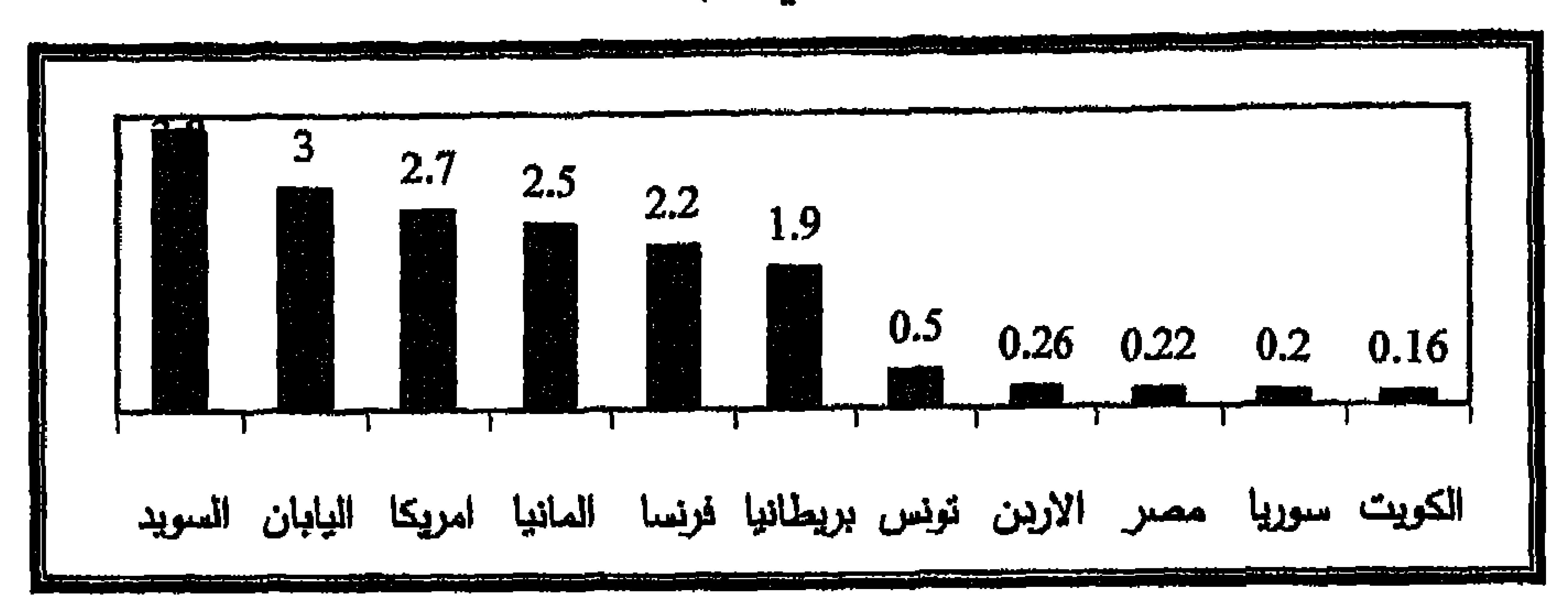
وبلغت نسبة انتشاره (91٪) ولم يتعدَّ الثلث في عمان واحتلت الإمارات الأولى في انتشار الهاتف الثابت بنسبة (28٪) مقارنة بالسعودية وهي الأدنى بنسبة (15٪) واحتلت البحرين المركز الأول بتقنية المعلومات بـ (1.67) نقطة تليها الإمارات (1.66) نقطة ثم الكويت (1.27) نقطة[2]. فالدول العربية مدعوة لخطوات جادة كما فعلت بعض دول الخليج العربي مثل الإمارات والبحرين وأن لا يكون استخدام الانترنت فقط مستهلكاً أي استخداماً سلبياً بل عليها المشاركة الفعالة في المستويات المتعددة كالبنية التحتية والتدريب والتعليم على الانترنت والتجارة الالكترونية إضافة لأنشطة البحث والتطوير لما تمتاز به من قدرة على دفع عجلة التنمية بشكل متسارع وبشكل يسمح بتضييق الفجوة الرقمية فالنمو لا يحدث نتيجة لتراكم الموارد كما كان سائداً في النظرة التقليدية بل نتيجة تحسين الإنتاجية وزيادة القيمة المضافة في العملية الإنتاجية.

---

(1) د. حسين المهدي/ الاقتصاد الرقمي في دول مجلس التعاون الخليجي (وثائق المؤتمر السنوي الثاني) ، أبو ظبي- الإمارات- 2005 ص1-2.

(2) د. حسين المهدي (مصدر سابق) ص2.

وبرغم الزيادة في عدد البحوث العربية إلا إن النشاط البحثي العربي ما زال بعيداً عن الابتكار. لذا سارعت الدول المتقدمة لزيادة الإنفاق على البحث العلمي وعلى وفق إحصائية للبنك الدولي لعام 2004 توضح أن حجم الأنفاق على البحث العلمي في العالم حيث تتقدم السويد تليها اليابان ثم أمريكا بوصفها أكثر الدول إنفاقاً. في حين الدول العربية التي شملتها الإحصائية وهي تونس ومصر والأردن وسوريا والكويت هي أقل نسبة للأنفاق وهو مؤشر لقلة اهتمام معظم الدول العربية بالبحث العلمي كما مبين في الشكل الأتي رقم (4).



شكل (4): الإنفاق على أنشطة البحث والتطوير في بعض الدول العربية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (1995 – 2003)

المصدر: The would bank - world development indicators. 2004

يلاحظ من الشكل (4) انخفاض نسبة الإنفاق بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية التي شملتها الإحصائية. وأن الانخفاض في نسبة الإنفاق على البحث والتطوير سيؤدي بالنتيجة إلى قلة العلماء والمهندسين العاملون في مجال البحث والتطوير التكنولوجي في الدول العربية إضافة إلى أن معظم مراكز البحث والتطوير في الدول العربية غير مهيأة لتحويل ناتج بحث معين إلى منتج استثماري[1]. والجدول (11) يوضح أعداد العلماء والمهندسين العاملين في البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الدول العربية للمدة من (1990–2003).

(1) تقرير التنمية العربية الإنسانية لعام 2003 (مصدر سابق) ص74.

جدول (11) أعداد العلماء والمهندسين العاملين في البحث والتطوير في الدولالعربية

(1999 – 2003)

الدولة	العدد لكل مليون شخص	الدولة	العدد لكل مليون شخص
الأردن	1977	ليبيا	361
تونس	1013	الكويت	73
قطر	591	سوريا	29
مصر	493	عمان	4

المصدر: Human development indicators. 2005

أما في مجال التعليم فبرغم الانجازات التي تحققت في مجال التوسع الكمي في البلدان العربية في منتصف القرن العشرين إلا أن الوضع العام للتعليم لا زال متواضعاً مقارنة بانجازات دول أخرى في العالم النامي كجنوب شرق أسيا والمشكلة في تردي نوعية التعليم المتاح بحيث يفقد التعليم هدفه التنموي والإنساني من أجل تحسين نوعية الحياة وتنمية القدرات والتحصيل التعليمي قد لا يرتبط وحده معنوياً بالناتج الاقتصادي ولكن تزداد حساسية الناتج الاقتصادي بإدخال نوعية التعليم في الاعتبار ومن أهم الدروس المستفادة من خبرة التنمية في جنوب شرق أسيا هي الاستثمار المكثف والمبكر في التعليم واستمرار تحسينه بوتيرة عالية. أما في الواقع العربي فيلاحظ أن بيانات التعليم الأكثر وفره ومصداقية تتصل بالجانب الكمي المتمثل بمدى الالتحاق بالتعليم وتنخفض بجانب النوعية حيث ارتفع متوسط التعليم في الدول العربية إلى (140٪) للمدة من (1960 – 1990) وهو معدل لم تشهده أية منطقة في العالم. ثم تناقص تمويل التعليم تدريجياً منذ عام 1995 للفرد في الدول العربية نسبه للدول الصناعية من (20٪) عام 1980 إلى

(10٪) في عام 1995[1]. والجدول (12) يوضح التباين في نسبه الإنفاق على التعليم في الدول العربية من دولة لأخرى سواء من الناتج المحلي الإجمالي للمدة من (2000–2002) أو من الناتج القومي الإجمالي من (1996–2003).

جدول (12) نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي للدولة العربية

ت	الدولة	الإنفاق من الناتج المحلي الإجمالي (2000- 2002)	الإنفاق من الناتج القومي الإجمالي (1996- 2003)	ت	الدولة	الإنفاق من الناتج المحلي الإجمالي (2000- 2002)	الإنفاق من الناتج القومي الإجمالي (1996- 2003)
1	الأردن	8.4	5.0	7	البحرين	4.2	3.1
2	السعودية	6.5	6.6	8	سوريا	4.1	4.2
3	تونس	6.4	6.8	9	مصر	3.7	5.2
4	الجزائر	5.3	5.1	10	قطر	3.5	2.9
5	المغرب	6.5	5.2	11	عمان	4.6	4.4
6	الكويت	4.8	4.7	12	الإمارات	1.6	3.1

المصدر: (1) Human development indicators. 2005

(2) اليونسكو – قاعدة المعلومات. يناير 2005

ويلاحظ من الجدول (12) التباين في نسبة الإنفاق بين الدول العربية سواء في الناتج المحلي الإجمالي أو الناتج القومي الإجمالي من حيث الإمكانيات المادية وعدد السكان فنسبه الإنفاق من الناتج المحلي الإجمالي في الأردن أعلى منها في السعودية ونسبة الإنفاق في تونس والمغرب والجزائر أعلى منها في مصر وقطر والإمارات ولكنها جميعاً نسب متدنية.

(1) خليل أبو رزق (مؤشرات مجتمع المعلومات) (مصدر سابق) ص36.

أما نسب الإنفاق من الناتج القومي الإجمالي فأن المغرب ومصر هي أعلى نسبه أنفاق تليها تونس والجزائر والكويت والأردن وأقل الدول العربية أنفاقاً هي سوريا ولكن جميع النسب تعد متدنية أمام أهمية التعليم بوصفها أحد الأبعاد الأساسية للتنمية البشرية وفي تحقيق الأهداف التنموية التي تسعى الدول العربية لتحقيقها.

أما مؤشر الاتصال الرقمي (DAI) يعد من أهم مؤشرات انتشار تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمستخدمي الانترنت ويقاس المؤشر على العوامل المؤثرة والمكونة له وهي القدرة على التكاليف والمعرفه والبنية التحتية والجودة والاستخدام وتعني تكلفة الانترنت ومحو الأمية للجميع بنوعيها الأبجدية والمعلوماتية وتوفير البنى التحتية من هاتف ثابت ونقال ومشتركي الانترنت إضافة لجودة الاتصالات ولعدد مستخدمي الانترنت من السكان.

والجدول (13) يوضح مؤشر الاتصال الرقمي في الدول العربية لعام 2002 حيث يتبين أن هناك تبايناً بين الدول العربية في المؤشر وتتصدر الإمارات بنسبه 0.64 تليها البحرين بنسبه 0.58 وهما نسبتان متقدمان إذا ما قورنتا بنسبة ماليزيا البالغة 0.57 وكذلك الحال بالنسبة إلى قطر بنسبة 0.54 والكويت بنسبة 0.51 وهناك نسب متوسطه مثل لبنان والأردن وتونس والسعودية ومصر ونسب منخفضة مثل سوريا واليمن. وهي محاولات جادة للدول العربية بهذا المجال.

جدول (13) مؤشر الاتصال الرقمي (DAI) للدول العربية لعام 2002

ت	الدولة	القدرة على الدفع	المعرفة	البنى التحتية	الجودة	الاستخدام	مؤشر الاتصال الرقمي (DAI)
1	الإمارات	0.99	0.73	0.66	0.39	0.43	0.64
2	البحرين	0.96	0.86	0.51	0.29	0.29	0.58
3	قطر	0.99	0.81	0.64	0.32	0.14	0.54
4	الكويت	0.98	0.73	0.34	0.28	0.12	0.51
5	لبنان	0.89	0.83	0.28	0.29	0.14	0.48
6	الأردن	0.82	0.86	0.22	0.27	0.07	0.45
7	السعودية	0.95	0.71	0.23	0.26	0.07	0.44
8	عمان	0.96	0.68	0.16	0.26	0.08	0.43
9	ليبيا	0.96	0.84	0.11	0.17	0.03	0.42
10	تونس	0.90	0.73	0.12	0.24	0.06	0.41
11	مصر	0.96	0.63	0.13	0.24	0.03	0.39
12	فلسطين	0.67	0.85	0.12	0.23	0.04	0.38
13	الجزائر	0.88	0.69	0.06	0.22	0.02	0.37
14	المغرب	0.74	0.50	0.14	0.25	0.03	0.33
15	سوريا	0.41	0.70	0.11	0.16	0.02	0.28
16	اليمن	0.25	0.49	0.03	0.12	0.1	0.18

المصدر: مؤشرات مجتمع المعلومات في الدول العربية – الكويت 2004 ص63- 64.

ويمكن استخلاص ما تم استعراضه في هذا الفصل بأن الفجوة الرقمية في الدول العربية باتت أمراً واقعاً وهي آخذه بالاتساع بينها وبين الدول المتقدمة إضافة لوجودها بين الدول العربية ذاتها وفي داخل كل دولة على حده. وأنها فجوه مركبه من عده فجوات مختلفة تسهم في تكوينها واتساعها. ولها تداعيات اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية.

لذا يتطلب من الدول العربية أن تردم تلك الفجوة على وفق رؤية استراتيجيه شاملة من خلال التنمية المستدامة التي أصبحت من أهم التحديات في

عالم اليوم الذي يسير بخطى متسارعة من خلال التقدم العلمي والتكنولوجي والتحرك لمواكبة التطورات المتسارعة ونحن نعيش في عصر المعلومات والمعرفة والتحول للاقتصاد المبني عليهما وأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما شهدته من تطور وثورة باتت تشكل مرتكزاً أساسياً ومهماً لعملية التنمية والتطور والبناء وينبغي النظر إليها بوصفها أداة وليست هدفاً أي أنها وسيلة تساهم في تحقيق عملية التنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية وتحقيق الفوائد في جميع جوانب الحياة اليومية

لما تشكله تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوصفها قوة دافعة لتعزيز التنمية المستدامة من خلال قدرتها على القفز وتخطي المراحل التقليدية للتنمية والانتقال إلى مسار معرفي يستند إلى النمو ويتمتع بقيمة مضافة أكبر مما يساهم في تحقيق الأهداف الإنمائية في الألفية الجديدة.

وتشكل بالنتيجة مفتاح النجاح وضرورة لا غنى عنها في التحول إلى الاقتصاد المعرفي. وقد استفادت العديد من دول العالم ولاسيما شرق آسيا من تلك المتغيرات وحققت اقتصادياتها تطوراً مهماً في مجالات التنمية والتي اتضحت ملامحها في المؤشرات التقويمية الدولية... ومن خلال ما تم استعراضه في الفصل سابقاً فقد شهدت بعض الدول العربية عدة تطورات واهتمامات وتطبيقات في هذا المجال ومنها توصيات المؤتمر الثالث لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في العالم العربي والخاصة بضرورة تحقيق مجتمع عربي للمعلومات والتحول للاقتصاد المعرفي وتوصيات المؤتمر العالمي لمجتمع المعلومات في تونس عام 2005 والمؤتمر العربي الأول للاستثمار في بنيه المعلومات والمعرفه في الأسكندريه في آب 2005 أضافه لقمة تونس 2006 التي أوصت بتنفيذ قرارات قمة تونس وأيدت إنشاء صندوق للتضامن الرقمي بوصفه آلية مالية ذات طبيعة طوعية ويستهدف تحويل الفجوة الرقمية إلى فرص رقمية للدول العربية وتمويل مجتمع المعلومات.

أما في مجال استخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومنها التجارة الالكترونية والحكومة الالكترونية وغيرهما من التطبيقات. والواقع العربي يشهد تطوراً في المؤشرات التقييمية الدولية ولاسيما دول الخليج العربي ومصر وتونس والأردن إلا أن تلك التوجهات تواجه تحديات عديدة أهمها ضعف البنى التحتية لأن وجود البنى التحتية إضافة للاستعداد التقني والمعرفي من الأولويات المهمة لإخراج جيل قادر على التعامل مع مخرجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتركيز على تطوير الأبحاث والتعليم النوعي لا الكمي فقط.

وأن استخدام تلك التطبيقات يشكل فرصه ذهبيه أمام الدول العربية لاسيما وأنها تعد رخيصة نسبياً إذا ما قورنت بعوائدها ومنافعها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتفكير الجاد على وفق رؤية إستراتيجية شاملة لكيفية التعامل مع المتغيرات الدولية وتوفير البنى التحتية اللازمة للتحول إلى الاقتصاد المعرفي في الدول العربية.



الفصل الثالث

الأبعاد التنموية للاقتصاد المعرفي في الدول العربية



الفصل الثالث

الأبعاد التنموية للاقتصاد المعرفي في الدول العربية

تمهيد:

نحاول في هذا الفصل تسليط الضوء على الأبعاد التنموية للأقتصاد المعرفي في بعض الدول العربية التي لها محاولات جادة بالتوجه نحو الاقتصاد الجديد وأن جاءت محاولات تلك الدول متأخرة نسبياً وبطيئة في تقدمها في هذا المجال.

الأمر الذي أحدث الفجوة الرقمية التي تم تناولها في الفصل الثاني من البحث. مما دفع بعض الدول العربية في الأعوام القليلة الماضية إلى التسارع نحو عمل ما يمكن لسد تلك الفجوة والولوج إلى الاقتصاد المعرفي وتأثيراته المتسارعة في الكثير من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. ونعتقد أن الاقتصاد المعرفي يشكل فرصة ذهبية أمام الدول العربية للاقتراب من التنمية الشاملة كونها تفتقد لمعظم مقومات البنى التحتية في النظام الاقتصادي التقليدي والمهددة بالزوال في عصر الاقتصاد الجديد والتي تهدد بضياع مبالغ طائلة وتشكل عبئاً على الدول المتقدمة، وسيكون من الأسهل على الدول العربية التفكير في أفضل السبل لدخول الاقتصاد المعرفي لأنه قادم بزخم كبير وما يتطلبه هو إستراتيجية شاملة وتوفير البنى التحتية اللازمة لدخوله وعليه سيتم تناول الأبعاد التنموية للأقتصاد المعرفي في كل من جمهورية مصر العربية ودولة الإمارات العربية وتونس والمملكة الأردنية وتأثيراته المتسارعة على اقتصادياتها برغم حداثة التوجه لتلك الدول صوب الاقتصاد المعرفي.

المبحث الأول

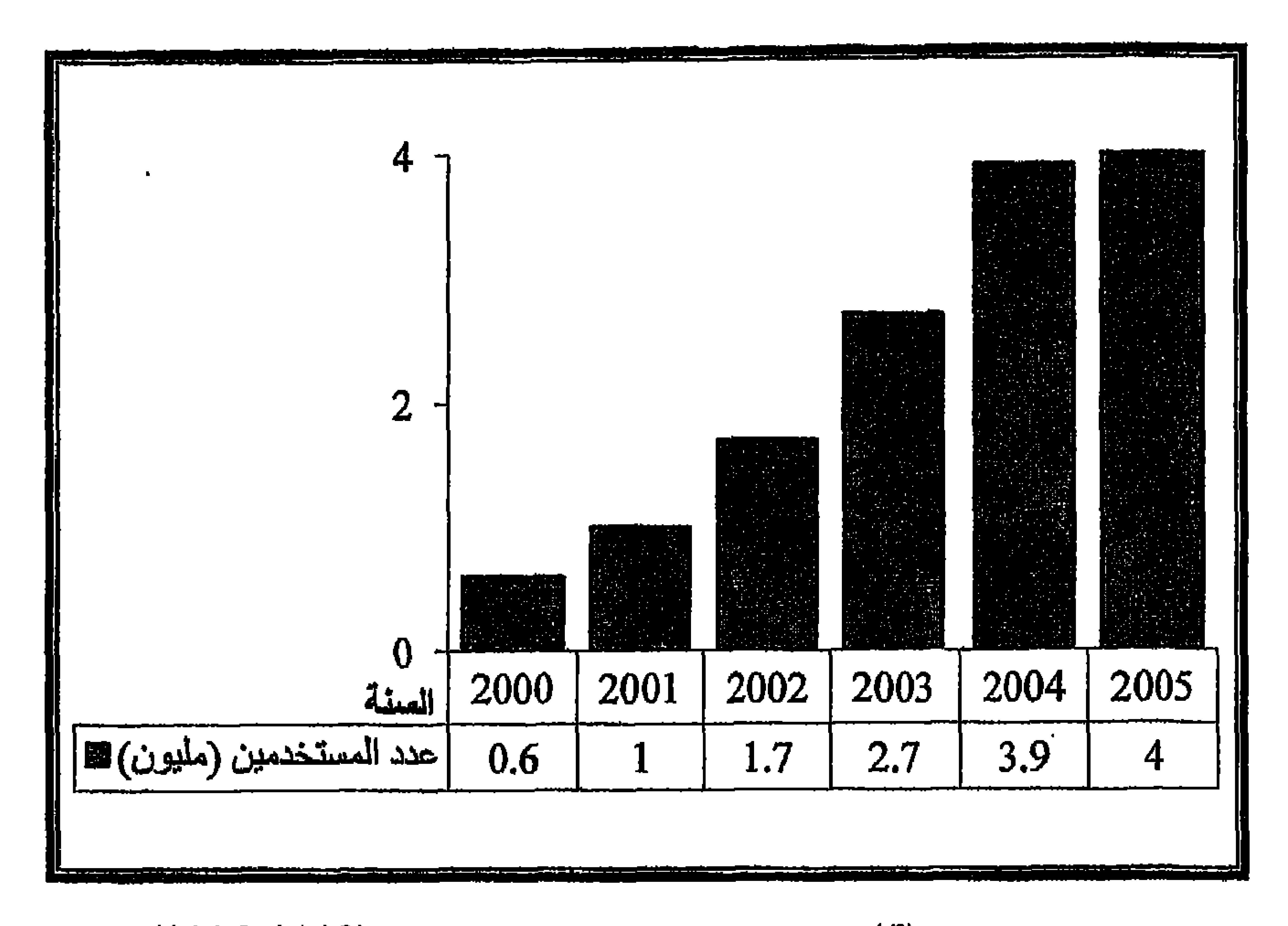
الآثار التنموية للاقتصاد الجديد في مصر

سعت مصر في السنوات القليلة الماضية للدخول في خضم التطورات الحاصلة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد تجسدت تجربة مصر في جمع كل نشاطات تطوير البرامج والتدريب في مجال المعلوماتية والاتصالات في مشروع القرية الذكية في مدينة 6 أكتوبر.

إضافة لإعداد وتنفيذ برامج لمواكبة التطورات الجديدة للانتقال للأقتصاد المعرفي حيث تم افتتاح مركز الحكومة الإلكترونية وتنفيذ برنامج متكامل لإصدار أول خريطة الكترونية لمعايير الجودة وتواصلت عملية تأهيل متخصصين في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعمل ببرنامج محو أمية الحاسوب والانترنت بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني.

وتم وضع إطار جديد لتطوير التعليم الجامعي في التخصصات التكنولوجية. وأطلقت هيئة تنمية المعلومات مبادرات لتطوير أدوات التوقيع الإلكتروني. وبرغم ارتباط مصر عام 1993 بشبكة الانترنت يلاحظ زيادة عدد مستخدمي الانترنت في السنوات الخمس الماضية كما مبين في الشكل (5).





السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005
عدد المستخدمين (مليون)	0.6	1	1.7	2.7	3.9	4

شكل (5) عدد مستخدمي الانترنت في مصر من (2000–2005)

المصدر: الانترنت في العالم العربي/ أرقام وإحصائيات/ القاهرة. 2005 ص235

حيث يلاحظ من الشكل (5) ارتفاع عدد مستخدمي الانترنت إلى (4) مليون مستخدم أي ما يعادل (5٪) من أجمالي عدد السكان بينما كان في عام 2000 لا يتجاوز (600) الف مستخدم. ويعد الانترنت أهم تقنية مستخدمة في اقتصاد المعرفة كونها الأوسع نمواً والأسرع تطوراً والأكثر انتشاراً بين التقنيات المعاصرة. وتعد هذه الزيادة أحد الدلائل المهمة على زيادة الوعي المعلوماتي والتكنولوجي لدى الأفراد والمؤسسات الحكومية والخاصة[1]. وسنستعرض للآثار التنموية للأقتصاد الجديد في الاقتصاد المصري.

(1) أ. عمر رخا/ الاستثمار في مجال الانترنت/ من أعمال المؤتمر العربي الأول- الإسكندرية 2005 ص237.

أولاً: تطور ونمو الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه

يعزى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي للأقتصاد المصري لعوامل عدة منها زيادة عوائد الصادرات وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وزيادة الاستثمارات ومساهمة تجارة الخدمات وغيرها من النشاطات للقطاعات الاقتصادية الأخرى كافة التي سيتم تناولها بشكل مفصل لاحقاً. وقد سعت مصر لتطبيق السياسات الاقتصادية بما يتلاءم والتوجه نحو الاقتصاد الجديد. وتوفير البنى التحتية اللازمة لذلك. وتنويع مصادر الدخل وزيادة الصادرات بكثافة نسبية في المهارة والمعرفة والتقانة برغم تعاملها حديثاً في مجال تكنولوجيا المعلومات وصناعة البرمجيات ويوضح الجدول (14) ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي وبالأسعار الثابتة للأقتصاد المصري من (158065) مليون دولار لعام 1995 إلى (257360) مليون دولار لعام 2005 وبلغ معدل النمو السنوي المركب للمدة أعلاه (4.9٪) وهو يشير لتطور الناتج المحلي الإجمالي ونموه بالأسعار الثابتة في الاقتصاد المصري.

وارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالعملة المحلية من (204000) مليون جنيه مصري لعام 1995 إلى (536630) مليون جنيه مصري لعام 2005. وبلغ معدل النمو السنوي المركب للناتج المحلي الإجمالي بالعملة الوطنية (10.1٪) للمدة أعلاه. وتبين أيضاً ارتفاع معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من (4.6٪) لعام 1995 إلى (5٪) لعام 2005 وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (0.8٪). الأمر الذي انعكس إيجابياً على متوسط نصيب الفرد منه الذي يعد من أهم المؤشرات على مستوى رفاه المجتمع ويعبر عن مدى تطور حصة الفرد من أجمالي الدخل في الاقتصاد الوطني. حيث ارتفع متوسط نصيب الفرد المصري من الناتج المحلي الإجمالي من (1054) دولار لعام 1995 إلى (1274) دولار لعام 2005 وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (1.9٪) كما مبين في الجدول (14).

جدول (14) الناتج المحلي الإجمالي في مصر (تطوره. نموه ونصيب الفرد منه) من (1995 – 2005):

السنة	GDP بالأسعار الثابتة مليون دولار*	GDP بالعملة الوطنية مليون جنيه	النمو الحقيقي لـ GDP بالأسعار الثابتة **	متوسط نصيب الفرد من GDP بالدولار
1995	158065	204000	4.6	1054
2000	205845	340100	4.9	1593
2001	214902	358700	4.3	1396
2002	225781	378964	5.6	1299
2003	234500	417523	3.8	1211
2004	245250	485081	4.5	1144
2005	257360	536630	5.0	1274
معدل النمو السنوي المركب***	%4.9	%10.1	%0.8	%1.9

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:

(1) IMF. World Economic outlook April 2004.

(2) International Finan cial statistics

(3) التقرير الاقتصادي العربي الموحد للأعوام من (2000–2006)

(*) جميع البيانات بالأسعار الثابتة لعام 1995

(**) أحتسبه الباحث على وفق الصيغة الآتية: معدل النمو السنوي:

$$100*\left(\frac{P_1-P_o}{P_o}\right)$$

حيث Po: قيمة المتغير في سنه الأساس. P1: قيمة المتغير في سنة المقارنة

(***) أحتسبه الباحث على وفق الصيغة الآتية:

$$R=\left[\left(\frac{P_1}{P_o}\right)^{\frac{1}{t}}-1\right]*100$$

حيث R: معدل النمو السنوي المركب

Po: قيمة المتغير في سنة الأساس

P1: قيمة المتغير في سنة المقارنة

t: عدد السنوات – 1

يتبين من الجدول (14) زيادة الناتج المحلي الإجمالي للأقتصاد المصري وان تباينت معدلات النمو السنوي المركب تبعاً لطريقة احتسابه سواء بالأسعار الثابتة أو بالعملة الوطنية أن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع معدلات النمو الحقيقي له بالأسعار الثابتة تعود في جزء كبير منها لتطبيق السياسات الاقتصادية التي تتلاءم والتوجه نحو الاقتصاد الجديد وخاصة ما يتعلق منها بتكنولوجيا المعلومات وصناعة البرمجيات وتطور تجارة الخدمات ونمو الصادرات وتنمية الموارد البشرية وتشجيع الاستثمارات. الأمر الذي أدى لتطور ونمو الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد المصري، لأن المقياس المعياري للإنتاج الكلي لأي بلد يعتمد على الناتج المحلي الإجمالي لذلك البلد.

ثانياً: أثره في تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (S M E S)

كما أسلفنا في البحث فان قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة يعد من السمات الأساسية لاقتصاد المعرفة وتكمن أهميته في قدرته على المساهمة في تحقيق الأهداف التنموية الاقتصادية والاجتماعية من خلال دعم النمو الاقتصادي وتنشيط العجلة الاقتصادية وتوفير فرص العمل ومضاعفة القيمة المضافة للناتج المحلي وتعزيز سياسات مكافحة البطالة وتشجيع الابتكار والإبداع والاختراعات وتطوير الطاقات البشرية والتقنية وتنميتها لتعزيز القدرات التنافسية للدولة. والجدير بالذكر على وفق مصادر مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة (الانكتاد) تم تعريف الشركات الصغيرة بأنها الشركات التي يعمل فيها من (20 –100) عامل والشركات المتوسطة هي التي يعمل فيها من (101–500) عامل.

أما التصنيف الأوربي فأن الشركات الصغيرة هي التي يعمل فيها (100) عامل فأقل والشركات المتوسطة هي التي يعمل فيها أكثر من (100) عامل وأقل من (1000) عامل[1]. وعززت مصر تطوير قدرتها التكنولوجية من خلال تشجيع

(1) Abdel shahid, S, 2003. Does owner ship structure Affect Firm value? Evidence from the Egyptian stock market mimeo.

الشركات المحلية والأجنبية وزيادة ضمانات الاستثمار والتوظيف الأمر الذي أدى لزيادة عدد الشركات العاملة في مجال نظم المعلومات والبرمجة إلى ما يقارب (150) شركة تقدر إيراداتها بحوالي (60) مليون دولار لعام 1997 وهو يمثل (12.8٪) من حجم سوق تكنولوجيا المعلومات في مصر[1].

وفي أطار إستراتيجية مصر لتعزيز مقدرات القطاع الإنتاجية والتنافسية وسعت دائرة إقراض الشباب من صندوق التنمية المحلية برفعها إلى (15) مليون جنيه مصري لدعم المشروعات الصغيرة إضافة لرفع مستوى القرض إلى (20) ألف جنيه مصري لإتاحة المجال للشباب والمرأة على حد سواء للاستفادة من مميزات نظام القروض الصغيرة وقد مول الصندوق نحو (3246) مشروعاً للمرأة الريفية شكلت بمجموعها نسبة (50٪) من أجمالي المشاريع الممولة[2]. وقد أطلقت شركة (سيكو سيستيميز) العالمية من مقرها الإقليمي في القاهرة في أيلول 2004 نظام الاتصالات الموحد ويشمل (37) خدمة جديدة للاتصالات الخاصة بقطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة تجمع بين الاتصالات الصوتية والمرئية ونقل البيانات بما يتيح للشركات الصغيرة والمتوسطة تعزيز إنتاجيتها بطريقة غير مكلفة عبر تسهيل تبادل المعلومات والتواصل بكفاءة أعلى ضمن شبكة تقنية آمنة مع توفير حلول للدعم الفني وفرص للتمويل.

ويشكل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مصر حوالي (99٪) من جملة المؤسسات الاقتصادية غير الزراعية ويساهم بحوالي (80٪) من إجمالي القيمة المضافة التي ينتجها القطاع الخاص ويعمل به حوالي ثلثي القوى العاملة وثلاثة أرباع العاملين في الوظائف الخاصة خارج القطاع الزراعي[3]. وتم في تموز (يوليو) 2005 توقيع مذكرة تفاهم بين وزارة التجارة والصناعة المصرية واتحاد

(1) The Harvard Croup Inc. Manu Factoring Technology Center Macro Assess meant of the Egyptian soft ware Industry preliminary results 1998 Cairo Egypt.

(2) د. حاتم القرنشاوي/ سياسات وخطط تطوير القدرات التنافسية للأقتصاد المصري– القاهرة ص296.

(3) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (مصدر سابق) ص91.

الصناعات المصرية ومركز حاضنات التكنولوجيا في ماليزيا للتعاون بين الطرفين لتنمية الصناعات المصرية ولاسيما في مجال التكنولوجيا الصناعية وتأسيس المشروعات المشتركة وقد أسست الجمعية المصرية لحاضنات الأعمال التكنولوجية وتضم نحو (26) حاضنة موزعة على مختلف المحافظات.

وأعلن أنشاء مجمع متكامل ليكون مقراً للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مقره في القرية الذكية وتستفيد هذه الشركات من ترتيبات التأجير التمويلي بقيمة (31) مليون جنيه مصري للمباني التي ستتحول ملكيتها للدولة بعد (10) سنوات. وارتفع حجم سوق تكنولوجيا المعلومات في مصر ليصل (1702) شركة في نهاية تشرين الثاني لعام 2005 أي بزيادة (352) شركة عن عام 2004 ويتوقع أن يصل إلى (2500) شركة في عام 2007 نظراً للإقبال المتزايد على الاستثمار في هذا المجال[1] كل ما تقدم يشير إلى تزايد الأهمية النسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويبين الاهتمام المتزايد لجمهورية مصر العربية بهذا القطاع لدعم اقتصادها الوطني.

ثالثاً: أثره في القوى العاملة والبطالة:

تعد تنمية الموارد البشرية ركيزة أساسية في الاقتصاد المعرفي وأن تنميتها تلعب دوراً حاسماً ومؤثراً في عملية بناء المجتمعات. وقد أدركت مصر أهمية العنصر البشري في تحقيق رؤيتها بإنشاء مجتمع معلوماتي والتحول للأقتصاد الجديد. وأن ذلك يكمن في توسيع الاستثمار في رأس المال البشري والتركيز على أصحاب المهارات العالية. وتشير الدراسات الحديثة لنمو فرص العمل للمختصين في مجال تكنولوجيا المعلومات في سوق العمل المصري. إضافة للإحصاءات المتوفرة عن نمو

(1) محمد نبيل جامع/ أجتماعيات التنمية الاقتصادية- دار الغريب للطباعة والنشر- القاهرة 2005 ص17-20

نسبة العمالة في قطاع الخدمات في سوق العمل المصري وتراجعها في القطاعين الصناعي والزراعي[1]. كما مبين في الجدول (15).

جدول (15) النسبة المئوية للقوى العاملة حسب القطاعات في مصر من (1995-2004)

العمالة في القطاع الزراعي ٪			العمالة في القطاع الصناعي ٪			العمالة في القطاع الخدمات ٪		
1995	2003	2004	1995	2003	2004	1995	2003	2004
37.0	31.5	30.8	24.0	22.0	12.5	39.0	46.3	47.7

المصدر: (1) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة/ الكتاب السنوي للإنتاج العدد 53 لعام 1999

(2) منظمة العمل الدولية/ توزيع القوى العاملة حسب القطاعات لعام 2004 وقاعدة المعلومات أبريل 2005

يتضح من الجدول (15) ارتفاع نسبة القوى العاملة في قطاع الخدمات من (39.0٪) لعام 1995 إلى (47.7٪) لعام 2004. في حين انخفضت النسبة في القطاع الزراعي من (37.0٪) لعام 1995 إلى (30.8٪) لعام 2004. وانخفاضها كذلك في القطاع الصناعي من (24.0٪) لعام 1995 إلى (12.5٪) لعام 2004. مما يشير أن نسبة النمو للقوى العاملة في قطاع الخدمات ارتفعت على حساب نسبتها للقطاعين الصناعي والزراعي. وهذا يعود لنمو فرص العمل للمختصين في مجال تكنولوجيا المعلومات وصناعة البرمجيات وللعاملين من أصحاب المهارات العالية في سوق العمل المصري. الأمر الذي أدى إلى بروز قطاع الخدمات في أهميته النسبية بالمقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى وهو من السمات الأساسية للاقتصاد الجديد.

---

(1) د. نبيل علي/ طموح مصر المعلوماتي/ مؤسسة الأهرام. مايو 2003 ص19.

إضافة لما تقدم شهدت مصر تطوراً نسبياً في مؤشر قانون العمل وهو مؤشر مركب من ثلاثة مؤشرات فرعية هي مؤشر مرونة التوظيف ومؤشر ظروف العمل ومؤشر مرونة الفصل من العمل ودليلة من (صفر–100) وكلما ارتفعت النسبة يعني وجود تعقيد في سوق العمل سلبياً. وحصلت مصر على (59) في المؤشر وهو متطور نسبياً اذا ما قورن بدول أخرى كتركيا (55) في المؤشر وكوريا الجنوبية (51) في المؤشر كما مبين في الجدول (16).

جدول (16) مؤشر قانون العمل في مصر ودول مقارنة لعام 2003

القطر	مؤشر مرونة التوظيف	مؤشر ظروف العمل	مؤشر مرونة الفصل من العمل	مؤشر قانون العمل
مصر	33	83	61	59
كوريا الجنوبية	33	88	32	51
تركيا	58	91	17	55

http//nu.worldbank.org/Doing Business–Snapshots reports– Labor Kegulations aspx 12/2003.

كما تشير البيانات المتوفرة فيما يتعلق في بيئة أداء الأعمال في مصر من الجدول التجميعي لمؤشرات قاعدة البنك الدولي لبيئة أداء الأعمال والمتضمن ستة مؤشرات فرعية يشير إلى اقتراب مصر من دولة المقارنة. حيث أن مؤشر التعقيدات الإجرائية لإنفاذ العقود في مصر (50) وهو نفس مؤشر كوريا الجنوبية والمؤشر بين (صفر–100) وكلما ارتفعت النسبة يدل على ارتفاع درجة التعقيدات الإجرائية. أما المؤشر الفرعي الثاني السجل الحكومي لمعلومات الائتمان فقد تقدمت مصر بمؤشرها (48) على تركيا الحاصلة على (44) في المؤشر وهو من (صفر–100)

وكلما ارتفعت النسبة دل على وجود فعالية أكثر في توفير المعلومات كما مبين في الجدول (17).

جدول (17) تجميعي لمؤشرات قاعدة البنك الدولي لبيئة أداء الأعمال في مصر لعام 2003

الدولة	مؤشر التعقيدات الإجرائية لإنفاذ العقود	مؤشر السجل الحكومي لمعلومات الائتمان	مؤشر حماية حقوق الدائن	مؤشر قانون العمل	مؤشر غايات الاعمار	مؤشر سلطة المحكمة
مصر	50	48	1	59	39	67
كوريا الجنوبية	50	10	3	51	91	76
تركيا	38	44	2	55	51	67

http//nu.worldbank.org/Doing Business– credit markets aspx–contract Enforcement uspx

ويلاحظ من الجدول (17) أن مؤشر حماية حقوق الدائن وهو من (صفر – 4) حيث صفر تعني ضعف في ضمان الحقوق و(4) تشير لضمان كامل للحقوق وحصلت مصر على (1) في المؤشر مقتربة من تركيا الحاصلة على (2) في المؤشر. أما مؤشر قانون العمل فقد تم تناوله سابقاً. أما ما يتعلق بمؤشر غايات الاعمار من (صفر–100) حيث صفر تعني نظاماً غير فعال و(100) تعني الكفاءة التامة يلاحظ وجود فجوة بين مؤشر مصر (39) ومؤشر تركيا (51) ومؤشر كوريا الجنوبية (91) وأخيراً مؤشر سلطة المحكمة من (صفر–100) وصفر تعني تفاعلاً معدوماً مع المحكمة بقضية التصفية للمشروعات و(100) تعني تفاعلاً مطلقاً. يلاحظ تطور مؤشر مصر حيث بلغ (67) وهو نفس مؤشر تركيا وأقل من مؤشر كوريا الجنوبية.

ما تقدم يشير إلى التحسن النسبي لمؤشرات قاعدة البنك الدولي لبيئة أداء الأعمال في مصر. الأمر الذي انعكس إيجابياً على مجمل القوى العاملة في سوق العمل المصري وإلى المساهمة في السياسات والإجراءات المتخذة لتقليل البطالة. إضافة لارتفاع حصة النساء من القوى العاملة في سوق العمل المصري انعكست تلك الإجراءات والتطورات في بيئة أداء الأعمال على مجمل القوى العاملة بوصفها نسبة من مجموع السكان وأثرها على معدلات البطالة كما مبين في الجدول (18).

جدول (18) القوى العاملة ومعدل البطالة في مصر من (1995–2004)

القوى العاملة كنسبة من مجموع السكان			معدل النمو السنوي المركب	حصة النساء من القوى العاملة من (15سنة فأكثر)				معدل البطالة	
1995	2003	2004	1995–2004	1980	1999	2003	2004	1995–1999	2000–2004
37.9	40.3	40.6	%0.7	26.5	30.6	32.6	31.7	11.3	11.0

المصدر: (1) منظمة العمل الدولية/قاعدة المعلومات، ابريل 2005.

(2) مؤشرات التنمية الدولية، البنك الدولي–قاعدة المعلومات ابريل 2006.

- احتسب الباحث معدل النمو السنوي المركب.

يتبين من الجدول (18) ارتفاع نسبة القوى العاملة من مجموع السكان من (37.9٪) لعام 1995 إلى (40.6٪) لعام 2004 وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (0.7٪) للمدة أعلاه وكذلك ارتفعت حصة النساء من القوى العاملة من (15 سنة فأكثر) في سوق العمل المصري من (26.5٪) لعام 1980 إلى (30.6٪) لعام 1999 واستمرت بالارتفاع لعام 2003 حتى وصلت النسبة إلى (31.7٪) لعام 2004 وأن فجوات النوع الاجتماعي لا تنحصر في المشاركة الكمية في سوق العمل بل تمتد أيضاً إلى نوعية هذه المشاركة.

هذا الارتفاع في نسبة القوى العاملة وحصة النساء المساهمة في سوق العمل أدت إلى انخفاض معدل البطالة من (11.3٪) للمدة من (1995–1999) إلى (11٪) للمدة من (2000–2004) ويرغم أن انخفاضها قليل نسبياً لكنه يؤشر

لزيادة فرص العمل والمساهمة في الإجراءات المتخذة لتقليص معدلات البطالة في سوق العمل المصري وتشير إحصاءات وزارة الاتصالات والمعلومات المصرية لعام 2005 أن الشركات العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات قد وفرت (40447) فرصة عمل إضافة للدورات التدريبية التي بلغ عدد المتدربين فيها (120280) متدرب وتم فتح نوادي لتكنولوجيا المعلومات بلغت (989) نادياً حتى نهاية عام 2005[1]. وهو ما يشير لأثر التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة على سوق العمل المصري.

رابعاً: أثره في تدفق الاستثمارات إلى مصر:

يعد الاستثمار المحرك الأساس لعولمة الاقتصاد. وما يلعبه من دور مهم في الدول المتقدمة أو النامية على السواء. فقد ارتفع رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً خمس مرات خلال المدة من (1994–2000) وهو ما يعادل نسبة (10٪) من الناتج المحلي الإجمالي العالمي[2]. لذا سعت مصر لتعزيز جهودها الترويجية لتشجيع تدفق الاستثمارات أليها من خلال الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة وعلى الموقع الشبكي www.gafi.gov.eg وباللغات العربية والانكليزية والإيطالية والألمانية ووااليابانية.

إضافة لإنشاء مركز لتسوية منازعات الاستثمار وصندوق لتقديم الدعم غير المالي للمشروعات الاستثمارية وإنشاء الهيئة العامة للتنمية الصناعية ووضع برامج لزيادة القدرة التنافسية والإفادة من برامج الدعم الفني لعدة منظمات إقليمية ودولية.

وطبقت مصر نظام رقابي جديد في المصانع المصرية للتأكد من سلامة وكفاءة الأداء وحماية المستهلك وتشجيع الابتكار وجذب الاستثمارات الأجنبية

---

(1) وزارة الاتصالات والمعلومات المصرية/ تقارير ومؤشرات الأنترنت للعام 2005 للمزيد من المعلومات
http://www.mtit.gov.pslguest asp? Current page-3

(2) World Bank-world development report 2000 the state in a changing world Washington Dc, PP41.

لداخل مصر الذي يشير إلى أن أدوات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات إضافة للبحث والتطوير جزء أساس من التنمية الاجتماعية وعنصر رئيس لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية[1].

وتشير الإحصاءات إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد للدول النامية بلغت (275) مليار دولار لعام 2004 وارتفعت لتصل إلى (334) مليار دولار عام 2005 بزيادة ملحوظة بلغت (21٪) ليعكس مدى أهميته[2]. لذا سعت مصر للاستفادة من حجم التدفقات الاستثمارية للدول النامية. حيث بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لمصر (2157) مليون دولار لعام 2004 وارتفع ليصل إلى (5376) مليون دولار لعام 2005. وهذه الزيادة في التدفقات الاستثمارية الأجنبية تعكس ثقة المستثمر الأجنبي بالاقتصاد المصري.

الأمر الذي يساهم بشكل فاعل في التنمية الشاملة التي تسعى مصر لتحقيقها من خلال زيادة التدفقات الاستثمارية والفعاليات الاقتصادية الأخرى كما مبين في الجدول (19).

جدول (19) تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى مصر (1995–2005)

السنة	التدفقات الاستثمارية مليون دولار	السنة	التدفقات الاستثمارية مليون دولار
1995	598	2001	510
1996	636	2002	647
1997	887	2003	237
1998	1076	2004	2157
1999	1065	2005	5376
2000	1235	معدل النمو السنوي المركب من (2005–1995)	٪24.5

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

(1) مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2005 ص121.

(2) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية– تقرير الاستثمار في العالم لعام 2006 ص20.

- احتسب الباحث معدل النمو السنوي المركب.

---

(1) د. محمد مصطفى عمران/ الاستثمارات الأجنبية المباشرة/ معهد السياسات الاقتصادية/ أبو ظبي مايو 2003 ص48.

(2) البنك الدولي/ تقرير آفاق الاقتصاد العالمي 2006 والأنكتاد/ تقرير الاستثمار في العالم لعام 2006.

يتبين من الجدول (19) زيادة حجم التدفقات الاستثمارية الواردة إلى مصر من (598) مليون دولار لعام 1995 إلى (5376) مليون دولار لعام 2005. وقد تباين حجم التدفقات الاستثمارية بعد عام 1995 فيلاحظ ارتفاعها للأعوام 1998 و1999 و2000 لكنه تراجع لعام لعام 2001 وأكثر تراجع له كان في عام 2003. ولعل ذلك يعود إلى اضطراب الأوضاع في المنطقة العربية لاسيما ما تعرض له العراق من أحداث عام 2003.

إضافة لأسباب داخلية أخرى داخل الاقتصاد المصري لكنه ارتفع بشكل كبير لعامي 2004 و2005. ويلاحظ من خلال احتساب معدل النمو السنوي المركب للمدة من (1995–2005) قد بلغ (24.5٪). وهي نسبة عالية.

ودليل واضح على الجهود الترويجية التي اتخذتها مصر لجذب الاستثمارات الأجنبية بما يساهم بفعالية أكبر في دعم الأنشطة الاقتصادية وتحقيق التنمية التي تسعى مصر لتحقيقها وأن زيادة تلك التدفقات الاستثمارية وارتفاع معدل النمو السنوي المركب للاستثمار الأجنبي المباشر للمدة أعلاه يعود لعوامل عدة منها ما ذكر في أعلاه إضافة إلى الزيارات العديدة التي أقامتها مصر للدول العربية والأجنبية العاملة في هذا المجال البالغة (35) زيارة ومن تلك الدول مجلس التعاون الخليجي واليابان وتركيا وسويسرا والولايات المتحدة ومفاوضاتها في منطقة التجارة الحرة إضافة لزيارة الوفد الياباني إليها لتنفيذ برنامج ترويجي مقدم من مكتب اليونيدو وإصدار (10) قوانين لتشجيع الاستثمار وتعديل (10) قوانين أخرى في الهيئة العامة للاستثمار واتخاذها (9) ترتيبات ثنائية مع الإتحاد الأوربي والدول الافروآسيوية ومنتدى داقوس في أمريكا للبرامج لغرض توأمة مؤسسية مع مصر[1]. كل ذلك وغيره من الإجراءات المتخذة كان جاذباً للاستثمارات الأجنبية إلى داخل مصر.

---

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار/ ملخص الجهود الترويجية في الدول العربية لعام 2005 ص170.

خامساً: اثره في تطور التجارة الخارجية للخدمات

كما أسلفنا في البحث بأن بروز قطاع الخدمات في الأهمية النسبية بالمقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى من السمات الأساسية لاقتصاد المعرفة. وقد استأثرت صادرات الخدمات المصرية بأعلى حصة إذ بلغت (65٪) من أجمالي الصادرات المصرية للسلع والخدمات. ويرجع ذلك في جزء كبير منه من خلال الاطلاع على هيكل تلك الصادرات إلى متحصلات رسوم المرور في قناة السويس والسياحة الذي سيتم تناوله لاحقاً. إضافة إلى السياسات المتبعة من الدولة لدعم هذا القطاع داخل الاقتصاد المصري وأدراك مصر لأهميته النسبية. الأمر الذي نتج عنه تصدر مصر للمرتبة الاولى عربياً في التجارة الخارجية للخدمات ولمدة عامين متتاليين هما عام 2004 و2005 وهو خير دليل على التطور الذي شهدته تجارة الخدمات وارتفاع مساهمتها في عملية النمو الاقتصادي بفعل السياسات الحكومية المتخذة في هذا المجال. فقد بلغ حجم التجارة الخارجية من الخدمات في مصر (21500) مليون دولار لعام 2004 منها (14046) مليون دولار من الصادرات و(7500) مليون دولار من الواردات وارتفعت لتصل إلى (24800) مليون دولار لعام 2005 منها (14924) مليون دولار من الصادرات و(9900) مليون دولار من الواردات. كما مبين في الجدول (20).

جدول (20) تطور التجارة الخارجية من الخدمات في مصر من (2000–2005) بملايين الدولارات

2000	2001	2002	2003	2004	2005	معدل النمو السنوي المركب للمدة (2000–2005)
9687	8815	9127	10837	14046	14924	(٪9.0)

المصدر: منظمة التجارة العالمية/ أجمالي التجارة الخارجية. ومناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2005 ص131.

- أحتسب الباحث معدل النمو السنوي المركب.

يتبين من الجدول (20) ارتفاع التجارة الخارجية من الخدمات من (9687) مليون دولار لعام 2000 إلى (14924) مليون دولار لعام 2005. وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (9٪) للمدة أعلاه. وهو يشير لتطور نسبة التجارة الخارجية للخدمات من أجمالي الصادرات المصرية ولغرض الوقوف على البنود التي أدت إلى ارتفاع اجمالي الصادرات من تجارة الخدمات في مصر لعامي 2004 و2005 نستعرض هيكل تجارة صادرات الخدمات للعامين المذكورين كما مبين في الجدول (21).

جدول (21) هيكل التجارة الخارجية من صادرات الخدمات في مصر لعامي 2004 و2005 بملايين الدولارات

النقل والمواصلات		السياحة		خدمات تجارية أخرى		إجمالي صادرات الخدمات	
2004	2005	2004	2005	2004	2005	2004	2005
4016	4534	6124	6794	3905	3596	14046	14924

المصدر: الموقع الإحصائي لمنظمة التجارة العالمية W. T. O. Press Release April 2006

يتبين من الجدول (21) ارتفاع حصة مساهمة النقل والمواصلات من (4016) مليون دولار لعام 2004 إلى (4534) مليون دولار لعام 2005. وارتفاع حصة مساهمة السياحة من (6124) مليون دولار لعام 2004 إلى (6794) مليون دولار لعام 2005. في حين انخفضت حصة مساهمة الخدمات التجارية الأخرى لعام 2005 بالمقارنة مع عام 2004 وبرغم ذلك الانخفاض فقد ارتفع أجمالي صادرات الخدمات وذلك يعود لارتفاع مساهمته السياحة والنقل والمواصلات في إجمال صادرات الخدمات المصرية والذي نتج عنه المرتبة الاولى عربياً للعامين المذكورين ولا بد من الأشارة لمساهمة التجارة البينية للخدمات في التجارة الخارجية لمصر.

فقد ارتفعت نسبة مساهمة الصادرات البينية من الخدمات إلى الصادرات الإجمالية للتجارة الخارجية (16.6٪) في حين كانت نسبة مساهمة الصادرات البينية من السلع (9.8٪). وهذا يشير لارتفاع نسبة مساهمة الصادرات البينية من

الخدمات إلى أجمالي الصادرات التجارية الخارجية في مصر[1]. كل ما تقدم يشير إلى تطور ونمو التجارة الخارجية من الخدمات في مصر وكما أسلفنا يمثل بروز هذا القطاع من السمات الأساسية للأقتصاد الجديد الذي تسعى مصر للولوج إليه.

سادساً: أثره في تطور التجارة الالكترونية وزيادة الصادرات:

أن التجارة الالكترونية مسألة لا تحكمها الرغبات ولا تتوقف على مدى انتشارها عالمياً بل يتطلب جملة من الشروط والبني التحتية التي لا تتوفر تلقائياً ما لم تضع الدول إستراتيجية واضحة لذلك. لذا سعت مصر في جهود فردية وبالتعاون مع بعض المنظمات الدولية والإقليمية كالأسكوا والانكتاد لتهيئة البنى التحتية لأعتماد التجارة الالكترونية على الصعيد الحكومي والخاص[2].

وكانت هناك محاولات لبعض المتاجر الالكترونية لممارسة التجارة الالكترونية في مصر[*]. وقد ساعدت زيادة قيمة الصادرات المصرية على منحها موطئ قدم في السوق العالمية لأنها من الدول العاملة حديثاً في مجال تكنولوجيا المعلومات إضافة لما وفرته من فرص عمل للمتخصصين في هذا المجال. الأمر الذي أدى لتحجيم البطالة وانعكاساته الإيجابية على الاقتصاد المصري.

إن صناعة تكنولوجيا المعلومات والبرمجيات في مصر قد تطورت بفعل الخطوات والسياسات والإجراءات المتخذة لتدعيم قدرتها التنافسية في السوق الدولية.

---

(1) البنك المركزي لجمهورية مصر العربية/ بيانات تجارة السلع وبيانات تجارة الخدمات لعام 2005.

(2) وزارة الاتصالات والمعلومات المصرية/ مؤشرات الانترنت (مصدر سابق).

(*) المتاجر الإلكترونية التي حاولت ممارسة التجارة الإلكترونية في مصر هي:

- البازار المصري على الموقع الشبكي www.beshay.com.
- مركز تسوق صخر على الموقع الشبكي http://shopSakhr.com.
- شبكة الزهور المصرية على الموقع http://www.egyptFlowers.com.

وتهدف خطط مصر بالوصول بالصادرات في مجال البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات إلى (25) مليار في عام 2020 ورغم ضخامة الرقم بالمقارنة بحجم الناتج الحالي من الصادرات المصرية ينبغي أن نذكر بأن الهند بدأت عام 1986 بإيرادات قدرها (10) مليون دولار في هذا المجال ثم وصلت إلى (2.2) مليار دولار عام 1998 وبمعدل نمو سنوي بلغ (56٪)[1] ويبلغ عدد العاملين المتخصصين في صناعة البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات في مصر (9801) لعام 1999 إضافة للفنيين ومساعدي الاختصاصيين في مجال الحاسبات الالكترونية الذين يصل عددهم إلى (3411). ويبلغ عدد الخبراء الاستشاريين في مجال الأنشطة بالبرمجيات (1311) منهم (72.7٪) في مجال البرامج و(18.5٪) في مجال قواعد البيانات و(8.8٪) في مجال تجهيز البيانات[2] ولغرض الوقوف على أثر زيادة الصادرات المصرية كونها تعود لزيادة أنتاج الموارد الطبيعية وزيادة عوائدها أم تعود لأسباب أخرى منها صناعة البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات وهما من أدوات الاقتصاد الجديد كما مبين في الجدول (22).

جدول (22) تجميعي لعوائد الصادرات وإنتاج الموارد الطبيعية في مصر من (2004-1999)

السنة	الصادرات الإجمالية مليون دولار	الصادرات البينية مليون دولار	انتاج النفط الف برميل يومياً	عوائد النفط مليون دولار	انتاج الغاز الف برميل يومياً
1999	52365	4715	–		
2000	70608	6001	768.3	2588	65
2001	72490	6247	760	1917	65
2002	72501	8036	751.3	2015	65
2003	89873	12117	750	2373	70
2004	122691	14285	712	2844	
معدل النمو السنوي المركب	٪18.5	٪24.8		٪2.3	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (1) صندوق النقد الدولي/ اتجاه التجارة الخارجية لعام 2005

(2) الاستبيان الإحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2005 ص307 وص313 وص335 وص337.

- احتسب الباحث معدلات النمو السنوي المركب.

---

(1) د. علي توفيق الصالح/ القدرة التنافسية للأقتصاد العربية في السوق العالمية – صندوق النقد العربي- أبو ظبي 1999 ص313.

(2) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء- النتائج النهائية لتعداد السكان- أجمالي الجمهورية- الجزء الثاني جدول رقم (30) القاهرة 1999.

يتضح من الجدول (22) زيادة الصادرات الإجمالية المصرية من (52365) مليون دولار لعام 1999 إلى (122691) مليون دولار لعام 2004 وبمعدل نمو سنوي مركب قدرة (18.5٪) للمدة أعلاه ويلاحظ زيادة الصادرات البينية من (4715) مليون دولار لعام 1999 إلى (14285) مليون دولار لعام 2004 وبلغ معدل النمو السنوي المركب (24.8٪) للمدة أعلاه وأن تلك الزيادة الحاصلة في الصادرات الإجمالية والبينية لا تعود لعوائد الموارد الطبيعية (النفط والغاز) بسبب استقرار انتاج الغاز للأعوام من (2000–2002) وبمعدل (65) الف برميل وانخفاض انتاج النفط بشكل تدريجي من (768.3) الف برميل لعام 2000 إلى (712) الف برميل لعام 2004 الأمر الذي أدى لانخفاض عوائد النفط تبعاً لذلك من (2588) مليون دولار لعام 2000 إلى (2373) مليون دولار لعام 2003.

أما ارتفاع عوائد النفط لعام 2004 إلى (2844) مليون دولار برغم انخفاض انتاج النفط لنفس العام. يجد تفسيره في ارتفاع أسعار النفط لذلك العام. مما تقدم يتبين أن الزيادة الحاصلة في الصادرات الإجمالية والبينية لجمهورية مصر العربية لا تعود لإنتاج الموارد وعوائدها كالنفط والغاز وإنما تعود لعوامل أخرى منها صناعة البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ونمو تجارة الخدمات ولاسيما السياحة والنقل والمواصلات وتطور مواردها البشرية وغير ذلك من أدوات الاقتصاد الجديد الذي ساهم بشكل فاعل في تطور الصادرات المصرية ونموها.

سابعاً: أثره في مكانة مصر في المؤشرات التنموية الدولية:

نظراً لتعدد المؤشرات الدولية التي تهتم بواقع التطورات الاقتصادية للدول. ارتأينا أن نستعرض أهم المؤشرات الدولية ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة بالتنمية

(4) مليون مستخدم لعام 2005 خير دليل على تطور ترتيبها في هذا المؤشر[1]. أما مؤشر قانون العمل فهناك تطور نسبي لترتيب مصر (59) دولياً في المؤشر لذا اقتربت من ترتيب تركيا (55) في المؤشر ومن ترتيب كوريا الجنوبية (51) في المؤشر. برغم حداثة مصر في هذا المجال بالمقارنة مع تلك الدول أما مؤشر الانجاز التقاني الذي يعتمد على ثلاثة مؤشرات فرعية وهي نسبة الصادرات عالية التقانة من أجمالي الصادرات من السلع والبالغة (2٪) وامتلاكها للقدرة النووية (1) وامتلاكها لبرنامج أبحاث فضاء (1) لتبلغ قيمة المؤشر لمصر (0.236).

وعند مقارنة مؤشر مصر مع مؤشر ماليزيا (0.396) وهي التي تعد الأفضل آسيوياً في هذا المجال يشير ذلك لسعي مصر الجاد لتطوير ترتيبها في هذا المؤشر[2]. وأخيراً مؤشر جاهزية الربط الشبكي والذي يشير لقابلية الدولة في تطوير إمكاناتها المستقبلية فقد احتلت مصر المرتبة (60) دولياً في المؤشر. وفي ضوء ما تقدم يتضح الدور الذي تلعبه أدوات الاقتصاد الجديد على مكانة مصر في المؤشرات الدولية وبرغم التباين الحاصل في ترتيب مصر في تلك المؤشرات كونها من الدول العاملة حديثاً في هذا المجال لكنه يؤكد أنها تسعى لتحقيق أهدافها التنموية وقد حققت تطوراً نسبياً في بعض تلك المؤشرات ولاسيما فيما يتعلق بالتنمية البشرية والاندماج في العولمة وزيادة مستخدمي الانترنت وتطور صناعة البرمجيات من خلال تطور مواردها البشرية وارتفاع مؤشرها في استخدام تكنولوجيا المعلومات ومؤشرها في الانجاز التقاني والربط الشبكي.

مما انعكس أيجابياً على العملية الاقتصادية داخل الاقتصاد المصري ووفر البنية الأساسية لمواكبة التطورات المتسارعة في ظل عولمة الاقتصاد وظهور اقتصاد المعرفة.

---

(1) أ. عمر رخا/ (مصدر سابق) ص235.

(2) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار لعام 2003 (مصدر سابق) ص143.

المبحث الثاني

اقتراب الاقتصاد الإماراتي من اقتصاد المعرفة

سعت دولة الإمارات العربية منذ توحيدها عام 1971 لمواكبة التطورات الاقتصادية واستفادت من رغبة مواطنيها في استيعاب التغيرات الجديدة وإدخالها في واقعهم الاجتماعي وخصصت الإمارات استثمارات كبيرة لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لكي تنتقل إلى اقتصاد المعرفة وتصبح مركزاً أقليمياً لخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وصناعتها وقد اتخذت في سبيل ذلك مجموعة من المبادرات منها:

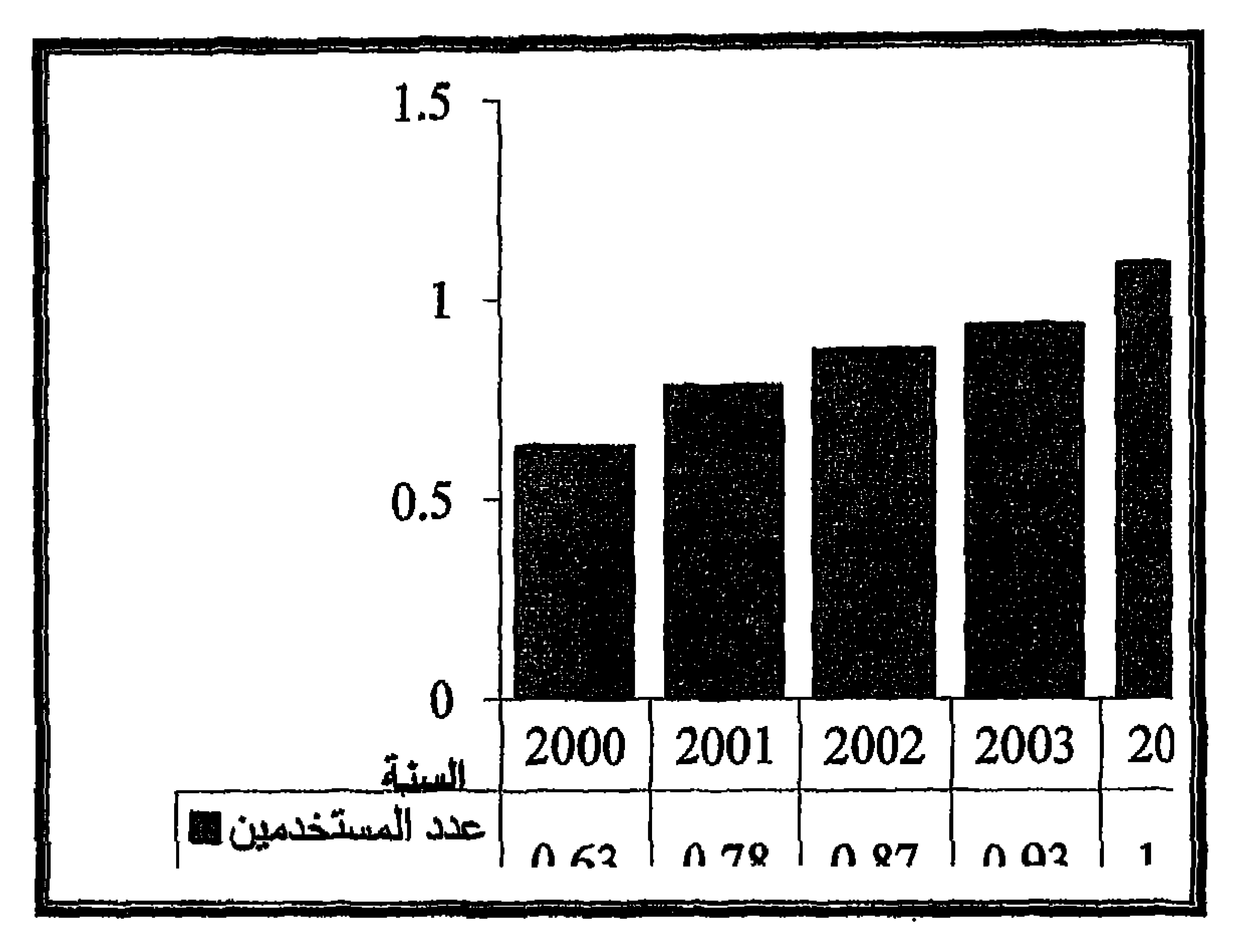
1. معهد الابتكار التكنولوجي في مدينة أبو ظبي الذي يستهدف أنشاء أعمال متميزة تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتكنولوجيا الإعلام.

2. مدينة دبي للأنترنت وواحة السيلكون في دبي اللتان تهدفان إلى خلق البنية الأساسية والبيئة اللازمتين للأرتقاء بمؤسسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمساهمة الفعالة بنمو اقتصاد المعرفة ويتضمن مشروعها جامعة للأنترنت وللأعمال الإلكترونية ومركز لتطوير البرامج ومدينة العلوم والتكنولوجيا.

وعجلت المبادرات من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الحديثة من خلال التشريعات وعولمة الأنشطة الاقتصادية وزيادة الطلب على العمالة عالية المهارة. لذا كان ذلك مسوغاً لاختيارنا عنوان المبحث

(اقتراب الاقتصاد الإماراتي من اقتصاد المعرفة) كونها أقتربت من المحرك الأساس لاقتصاد المعرفة وهي التجارة الالكترونية. إضافة لتزايد عدد مستخدمي الانترنت كونه أهم تقنية مستخدمة في اقتصاد المعرفة. وقدرت وزارة التخطيط الإماراتية عدد مشتركي خدمة الانترنت لعام 2002 بـ (210000) مستخدم

وارتفع إلى (360000) مستخدم لعام 2004 إلا أن هذا العدد لا يمثل سوى عدد المشتركين فقط في حين أجمالي عدد مستخدمي الانترنت في دولة الإمارات يمثل (25٪) من أجمالي عدد السكان وهي أعلى نسبة في منطقة الشرق الأوسط رغم ارتباط الإمارات عام 1993 بشبكة الانترنت[1]. كما مبين في الشكل (6):



شكل (6)

عدد مستخدمي الانترنت في دولة الإمارات العربية من (2000–2004) 5 ص236

يلاحظ من الشكل (6) تطور عدد مستخدمي الانترنت من (0.63) مليون مستخدم لعام 2000 إلى (1.08) مليون مستخدم لعام 2004.

وهذه الزيادة دليل على أهتمام الدولة والمؤسسات والأفراد في دولة الإمارات العربية بالانترنت كونه أهم تقنية مستخدمة في اقتصاد المعرفة وسنستعرض أثره على الاقتصاد الإماراتي.

(1) المؤتمر العربي الأول/ الاستثمار في بنية المعلومات والمعرفة-الإسكندرية 2005 ص238.

أولاً: تطور الناتج المحلي الإجمالي ونموه ونصيب الفرد منه:

ان تطور الناتج المحلي الإجمالي للأقتصاد الإماراتي ونموه يعود لعوامل عدة منها تطور التجارة الالكترونية وزيادة الاستثمارات الواردة وتطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونمو تجارة الخدمات وتطور الموارد البشرية نتيجة للسياسات الاقتصادية المتخذة وتوفير البنى التحتية اللازمة وتنويع مصادر الدخل باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتوجه نحو الاقتصاد الجديد.

وتعد دولة الإمارات العربية أكثر الدول العربية اقتراباً من الاقتصاد المعرفي. الأمر الذي أنعكس أيجابياً على تطور الناتج المحلي الإجمالي للأقتصاد الإماراتي ونموه وارتفاع متوسط نصيب الفرد منه كما مبين في الجدول (24).

جدول (24) الناتج المحلي الإجمالي الإماراتي ونصيب الفرد من (1995–2005)

السنة	GDP بالأسعار الثابتة مليون دولار	GDP بالعملة الوطنية مليون درهم	GDP بقيم المشتري مليون دولار	متوسط نصيب الفرد من GDP بالدولار
1995	48006	157144	42807	14453
2000	70246	258991	70522	16927
2001	68676	255408	69546	15562
2002	74570	275286	75694	16128
2003	88156	325148	88645	19250
2004	104602	390482	103833	22409
2005	129642	490582	–	28177
معدل النمو السنوي المركب	%10.4	%12	%10.3	%6.9

المصدر/ من إعداد الباحث بالاعتماد على (1) مؤشرات التنمية الدولية/ البنك الدولي/ قاعدة المعلومات يناير 2005

(2) IMF. Regional Economic outlook middle east central Asia 2006

- جميع البيانات بالأسعار الثابتة لعام 1995.
- أحتسبت الباحث معدلات النمو السنوي المركب.

يتبين من الجدول (24) ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من (48006) مليون دولار لعام 1995 إلى (129642) مليون دولار لعام 2005 وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (10.4٪) للمدة أعلاه. وهذه النسبة تشير لتطور الأداء داخل الاقتصاد الإماراتي. ويلاحظ أيضاً ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بالعملة الوطنية من (157144) مليون درهم أماراتي لعام 1995 إلى (490582) مليون درهم أماراتي لعام 2005. وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (12٪) للمدة اعلاه. وارتفع بقيم المشتري أيضاً من (42807) مليون دولار لعام 1995 إلى (103833) مليون دولار لعام 2004 وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (10.3٪) للمدة أعلاه.

حيث شاع أخيراً قياس الناتج المحلي باستخدام طريقة تعادل القوى الشرائية التي تسمح بالمقارنة بين مستوى الدخل في البلدان المختلفة بافتراض تساوي أسعار السلع والخدمات بين هذه البلدان من دون التأثر بأسعار الصرف السائدة في السوق التي تخضع للتقلبات.

ونظراً لأهمية هذا النوع من القياس في توجيه السياسات التنموية من خلال إعطاء فكرة أوضح عن مستوى الدخل النسبي للبلدان وموقعها الاقتصادي بين الدول وعن الأحجام الحقيقية لأسواقها. أصبحت هذه التقديرات شائعة ليس داخل الأوساط الأكاديمية في مجال البحوث والدراسات بل أيضاً بين المؤسسات الدولية والإقليمية فأستخدمتها الأمم المتحدة في تحديد الأهداف الألفية وتخفيض مستويات الفقر[1]. ما تقدم يشير لتطور الناتج المحلي الإجمالي ونموها سواء بالأسعار الثابتة أو بالعملة المحلية أو بقيم المشتري. وأن الزيادة الحاصلة تعود في جزء كبير منها للسياسات الاقتصادية المتخذة في تطبيق أدوات الاقتصاد الجديد.

(1) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2006 ص20.

الأمر الذي انعكس إيجابياً على متوسط نصيب الفرد من الناتج فارتفع من (14453) دولار لعام 1995 إلى (28177) دولار لعام 2005 وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (6.9٪) للمدة أعلاه. وهو مؤشر لمستوى رفاه المجتمع ونصيب الفرد من الدخل في الاقتصاد الإماراتي. مما شجع الأفراد والمؤسسات والحكومة لدعم الإجراءات والتطبيقات المتخذة لمواكبة التطورات الاقتصادية الجديدة التي تسعى الإمارات العربية من خلالها الاقتراب من الاقتصاد المبني على المعرفة.

ثانياً: تطور التجارة الإلكترونية:

نظراً لتطور آفاق التجارة الإلكترونية عالمياً منذ عام 1997 حيث بلغ نموها (200) في المئة سنوياً وارتفعت عائداتها من (26) مليار دولار لعام 1997 إلى (330) مليار دولار للمدة من (2001–2003) وارتفعت لتصل إلى (1000) مليار دولار للمدة من (2003–2005)[1]. إضافة لقدرة التجارة الإلكترونية على إدارة الأنشطة التجارية المتعلقة بالتبادل الاقتصادي للبضائع والمعلومات والخدمات عبر شبكات الاتصال الدولية (الانترنت، الإكسترانت، شبكات خاصة). لذا سعت الأمارات العربية لمواكبة التطورات الحديثة مستفيدة من رغبة مواطنيها في استيعاب التغيرات الجديدة ولاسيما فيما يتعلق بتقنية التجارة الإلكترونية.

التي لم يبت نهائياً حول موضوع اعتمادها من عدمه في الدول العربية باستثناء أمارة دبي بدولة الإمارات العربية حيث أصدرت قراراً بضرورة استخدامها على الصعيدين الحكومي والخاص في عام 1999 لتكون مركزاً تجارياً عالمياً في المنطقة وهي أول منطقة للتجارة الإلكترونية في العالم. وتم افتتاحها في 28 أكتوبر عام 2000. لتكون مركزاً أقليمياً ودولياً لصناعة وتطوير البرمجيات ولخدمة قطاعات الاقتصاد الجديدة في دولة الأمارات العربية [2] . وتم أطلاق فروع تتحول بموجبها حكومة دبي إلى حكومة ألكترونية في المنطقة لتكنولوجيا المعلومات

---

(1) إحصاء قامت به شركة (NuA) وهي مؤسسة تعنى بإستراتيجية الانترنت في U. S. A. للمزيد على الموقع www.nua-ie-surveys

(2) ندوة التجارة الإلكترونية في 19 فبراير 1999 والتي نظمتها منظمة التجارة العالمية للمزيد على الموقع www.wto.org

والتجارة الإلكترونية. حيث تنقل المعلومات والبيانات الكترونياً بين الدوائر الحكومية وحفظ الملفات والاستغناء عن نظام الأرشيف التقليدي والتعاملات الورقية في دولة الإمارات العربية[1]. وهناك مبادرات مبكرة لدولة الأمارات العربية في مجال التجارة الإلكترونية كما مبين في الجدول (25).

جدول (25) مبادرات نشاط الأمارات باتجاه التجارة الإلكترونية

اسم الشركة	الموقع على الانترنت
– مدينة دبي للأنترنت	http://www.dibaiinternetcity.com
– شركة الاتصالات الإماراتية	http://www.emirates.ae
– e-com متفرعة عن شركة الاتصالات	http://www.Comtrsut.co.ae
– الخدمة الإلكترونية لبنك دبي الوطني	http://www.nbd.co.ae

المصدر: E-Business and the Arab world

وللمزيد على الموقع mrayat@escwa.org.Ib

إضافة لتلك المبادرات هناك مجموعة من البنوك الإماراتية التي تتعامل بالتجارة الإلكترونية وهي تتصدر البنوك العربية من حيث الاستعداد والانجاز لتطبيقات التجارة الالكترونية والخدمات المصرفية عبر الانترنت وهي تضم بنكي- الإمارات الدولي والشرق الأوسط وبنك دبي الدولي وبنك المشرق إضافة إلى بنك الاتحاد الوطني. وتعد هذه البنوك أنموذجاً متقدماً في استخدام الانترنت وتطبيقات التعاملات المصرفية في الدول العربية .

---

(1) إقبال اليوسف/الحكومة الإلكترونية-مجلة الإمارات اليوم، العدد 322، أبريل 2000.

أن تلك المبادرات وتوفر البنوك شكلت بنى تحتية لتطبيقات التجارة الإلكترونية إضافة لتوفر الطاقات البشرية من حيث التكوين والتدريب والدعم الحكومي سهلت انتشار التجارة الإلكترونية في دولة الإمارات.

ولذا استطاعت التجارة الالكترونية عبر قنواتها الرئيسية أن تمارس تأثيرها على الاقتصاد المحلي والإطار الاقتصادي العالمي كونها غيرت الطرائق التقليدية لمارسة نشاط الأعمال وإدخال الخدمات الوسيطة وظهور منتجات جديدة وتشكيل أسواق جديدة وتوليد علاقات جديدة ساهمت بالتعجيل بالاتجاهات الجديدة في القطاعات الاقتصادية مما انعكس أيجابياً على الاقتصاد الإماراتي.

ثالثاً: أثره في القوى العاملة والبطالة:

أولت دولة الإمارات العربية اهتماماً واسعاً بتنمية الموارد البشرية لأنها ركيزة أساسية في الاقتصاد المعرفي وأهميتها في عملية بناء المجتمع خاصة العمالة عالية المهارة وتشير الإحصاءات لنمو نسبة العمالة في مجال صناعة البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات في سوق العمل الإماراتي.

ولاسيما في قطاع الخدمات كونه قطاعاً جاذباً للعمالة بالمقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى وهو من سمات اقتصاد المعرفة والجدول (26) يوضح النسب المئوية للقوى العاملة حسب القطاعات الاقتصادية في دولة الإمارات.

جـدول (26) النسـب المئويـة للقـوى العاملـة بحسـب القطاعـات الاقتصـادية في الإمارات (1994–2004)

القطاع الزراعي %				القطاع الصناعي %				قطاع الخدمات %			
1995	1999	2003	2004	1995	1999	2003	2004	1995	1999	2003	2004
6.2	5.1	4.2	4.0	16.0	15.8	15.5	15.2	77.8	78.4	80.3	80.8

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:

1. توزيع القوى العاملة حسب القطاعات لعام 2004.
2. منظمة العمل الدولية – قاعدة المعلومات ابريل 2005.
3. مؤشرات التنمية الدولية–البنك الدولي. قاعدة المعلومات ابريل 2006.

يتضـح مـن الجـدول (26) انخفـاض نسـبة العمالـة في القطـاع الزراعـي مـن (6.2%) لعـام 1995 إلى (4.0%) لعـام 2004 وانخفاضـها في القطـاع الصـناعي مـن (16.0%) لعـام 1995 إلى (15.2%) لعـام 2005. في حـين ارتفعـت نسـبتها في قطـاع الخدمات من (77.8%) في عام 1995 إلى (80.8%) لعام 2004.

وكما أسلفنا بأن ارتفاع الأهمية النسبية لقطاع الخدمات هو مـن السـمات الأساسية لاقتصاد المعرفة. إضافة لتطور مؤشر قانون العمل في الإمارات لعام 2003 فقد تقـدمت دولـة الإمـارات علـى دول المقارنـة وهـو مؤشـر مركـب مـن ثلاثـة مؤشـرات فرعية وهي مؤشر مرونة التوظيف ومؤشـر ظـروف العمـل ومؤشـر مرونـة الفصـل مـن العمل حيث حصلت دولة الإمارات العربية على (45) في المؤشر متقدمـة علـى كوريـا (51) في المؤشـر وعلـى تركيـا (55) في المؤشـر ودليلـه كلمـا ارتفعـت النسـبة يعـني وجود تعقيدات في سوق العمل. كما مبين في الجدول (27).

جدول (27) مؤشر قانون العمل في الإمارات العربية ودول مقارنة لعام 2003

الدولة	مؤشر مرونة التوظيف	مؤشر ظروف العمل	مؤشر مرونة الفصل من العمل	مؤشر قانون العمل
الإمارات	33	66	37	45
كوريا	33	88	32	51
تركيا	58	91	17	55

http://nu.worldbank.Doing Business/snapshot reports labor Kegulation.aspx2003

يتضح من الجدول (27) أن دولة الإمارات العربية متقدمة في المؤشر على كوريا وتركيا وهما الدولتان اللتان قطعتا شوطاً كبيراً في هذا المجال.

وهو دليل على اهتمام الدولة بالطاقات البشرية وتنميتها. مما ينعكس أيجابياً على مجمل القوى العاملة ونسبتها من السكان كما في الجدول (28) الذي يعكس نسبتها من السكان ومعدل نموها السنوي وحصة النساء من القوى العاملة ومعدل البطالة.

جدول (28) القوى العاملة ومعدل البطالة في الإمارات العربية (1995–2004)

القوى العاملة كنسبة من السكان ٪			معدل النمو السنوي المركب	حصة النساء من القوى العاملة من (15 سنة فما فوق)				معدل البطالة ٪	
1995	2003	2004	(1995–2004)	1980	1999	2003	2004	1995–1999	2000–2004
٪55.6	٪40.5	٪63.2	٪1.4	٪5.1	٪14.1	٪15.1	٪15.4	1.8	2.3

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على

1. منظمة العمل الدولية– قاعدة المعلومات ابريل 2005.

2. التقرير الاقتصادي العربي الموحد أعداد مختلفة.

•احتسب الباحث معدل النمو السنوي المركب.

يتضح من الجدول (28) ارتفاع نسبة العمالة من السكان من (55.6٪) لعام 1995 إلى (63.2٪) لعام 2004 وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (1.4٪). إضافة لارتفاع حصة النساء من القوى العاملة لتصل إلى (15.4٪) لعام 2004 بعد أن كانت (5.1٪) لعام 1980 و(14.1%) لعام 1999. ومعدل البطالة بلغ (1.8٪) للمدة من (1995–1999) في حين ارتفاعها النسبي إلى (2.3٪) للمدة من (2000–2004) يجد تفسيره في القوى العاملة غير الماهرة التي يستبعدها سوق العمل الحديث في ظل تكنولوجيا المعلومات. ما تقدم يشير لتطور القوى العاملة ونموها في سوق العمل الإماراتي بفضل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها دولة الأمارات العربية.

رابعاً: أثره في تطور الصادرات الإماراتية:

أجريت دراسة حديثة لتوقعات مساهمة القطاع النفطي في الاقتصاد الإماراتي لعام 2008. وأشارت الدراسة لانخفاض مساهمة القطاع النفطي لحساب القطاعات الاقتصادية الأخرى ولاسيما التي تساهم تكنولوجيا المعلومات بشكل كبير فيها. فقد انخفضت نسبة مساهمة القطاع النفطي من الناتج المحلي الإجمالي من (18٪) لعام 1995 إلى (7.5٪) لعام 2002 ومن المتوقع أن لا تتعدى نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي حوالي (4٪) لعام 2008[1]. ويلاحظ من البيانات المتوفرة في الجدول (29) ارتفاع الصادرات الإجمالية برغم انخفاض مساهمة القطاع النفطي. مما يشير بوضوح لوجود عوامل أخرى كانت وراء زيادة الصادرات داخل الاقتصاد الإماراتي.

(1) Kami, Kader, Dubai, knowledge economy 2003-2008 madar research, Dubai 2003 P.18

جدول (29) تجميعي للصادرات وإنتاج الموارد الطبيعية وعوائدها في الإمارات من (2004-1999)

السنة	الصادرات الإجمالية مليون دولار	الصادرات البينية مليون دولار	أنتاج النفط الف برميل يومياً	عوائد النفط مليون دولار	انتاج الغاز الف برميل يومياً
1999	36471	1932	–	–	–
2000	49835	2209	2280	26148	215
2001	48774	2581	2231	22414	220
2002	52164	3158	1901	17300	220
2003	67135	4238	2288	18607	310
2004	82751	6488	2354	25264	
معدل النمو السنوي المركب	٪17.8	٪27.4			

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:

1. صندوق النقد الدولي/ اتجاه التجارة الخارجية لعام 2005.
2. الاستبيان الإحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2005 ص307 وص113 وص335 وص337.

- أحتسب الباحث معدل النمو السنوي المركب.

بشكل تدريجي من (2280) الف برميل يومياً للعام 2000 إلى (2231) الف برميل لعام 2001 ثم انخفض إلى (1901) الف برميل لعام 2002. إضافة لاستقرار أنتاج الغاز لعامي 2001 و2002 بإنتاج (220) الف برميل يومياً. لذا انخفض أيراد النفط تبعاً لذلك الانخفاض في أنتاجه من (26148) مليون دولار لعام 2000 إلى (22414) مليون دولار لعام 2001 يتبين من الجدول (29) زيادة الصادرات الإجمالية الإماراتية من (36471) مليون دولار لعام 1999 إلى (82751) مليون دولار لعام 2004 وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (٪17.8). ويتضح أن هذه الزيادة لا تعود لإنتاج الموارد الطبيعية.

ولا لعوائدها بل تعود لأسباب متعددة أخرى تتعلق بصناعة البرمجيات وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات المتخذة داخل الاقتصاد الإماراتي حيث يلاحظ من الجدول (29) انخفاض أنتاج النفط ثم انخفضت العائدات النفطية لتصل إلى (17300) مليون دولار لعام 2002.

في حين يلاحظ ارتفاع الصادرات الإجمالية للمدة أعلاه برغم انخفاض أنتاج النفط وانخفاض عوائده واستقرار أنتاج الغاز فقد ارتفعت الصادرات الإجمالية من (48774) مليون دولار لعام 2001 إلى (52164) مليون دولار لعام 2002 مما يشير بوضوح لوجود عوامل أخرى ساهمت في تلك الزيادة للصادرات الإجمالية إضافة للصادرات البينية التي ارتفعت من (1932) مليون دولار لعام 1999 إلى (6488) مليون دولار لعام 2004 وباحتسابنا لمعدل النمو السنوي المركب للمدة أعلاه بلغ (27.4٪) مما يشير لارتفاع نسبة مساهمة الصادرات البينية في أجمالي الصادرات الإماراتية.

وأن تلك الزيادات الحاصلة في الصادرات البينية أو الإجمالية تعود في جزء كبير منها لعوامل غير الموارد الطبيعية كالنفط والغاز بل تعود لأدوات الاقتصاد الجديد المتمثلة بتكنولوجيا المعلومات وصناعة البرمجيات وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنمية مواردها البشرية العاملة في القطاعات الاقتصادية الفاعلة في اقتصاد المعرفة.

خامساً: أثره في تدفقات الاستثمارات الواردة للأمارات:

أدركت دولة الإمارات العربية أهمية الاستثمارات الأجنبية مبكراً من خلال الجهود الترويجية للاستثمارات التي تقوم بها هيئة دبي للاستثمار والتطوير على الموقع الشبكي www.ddia.ae وباللغة الانكليزية فالجهود الترويجية التي أتخذتها دولة الإمارات العربية لتشجيع تدفقات الاستثمارات الأجنبية واستخدام تقنية التجارة الإلكترونية في القطاعين الحكومي والخاص لعبت دوراً مهماً في زيادة تدفق

الاستثمارات الأجنبية للأقتصاد الإماراتي. وخير دليل هو التحسن الكبير لمناخ الاستثمار في المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار لدولة الإمارات العربية لعام 2003 كما مبين في الجدول (30).

جدول (30) المؤشر المركب لمناخ الاستثمار لدولة الإمارات العربية لعام 2003

درجة مؤشر سياسة التوازن الداخلي	درجة مؤشر سياسة التوازن الخارجي	درجة مؤشر السياسة النقدية
2	3	0.1

المصدر: (1) IMF/ world Economic April 2004

والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار – مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2003 ص109

يتبين من الجدول حصول الإمارات على درجة (2) في مؤشر التوازن الداخلي ويعني تحسناً كبيراً في مناخ الاستثمار وحصولها على درجة (3) في مؤشر التوازن الخارجي ويعني تحسناً كبيراً في مناخ الاستثمار كذلك وأن دليل المؤشر من (1–3) حيث أقل من واحد يشير لغياب تحسن مناخ الاستثمار ومن (1–2) تحسن في مناخ الاستثمار ومن (2–3) تحسن كبير في مناخ الاستثمار. أما درجة مؤشر السياسة النقدية حصلت الأمارات على (0.1) وهو يشير لانخفاض في معدل التضخم في الاقتصاد الإماراتي. مما تقدم يتضح تطور المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في دولة الإمارات العربية وأن ذلك التحسن في مناخ الاستثمار وجهود هيئة دبي للاستثمار والتطوير أدى لزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لدولة الإمارات العربية حتى وصل إلى (12000) مليون دولار لعام 2005. وهو يمثل ثقة المستثمر الأجنبي بأقتصادات دولة الإمارات كما مبين في الجدول (31).

جدول (31) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لدولة الإمارات العربية من (1995–2005)

السنة	التدفقات الاستثمارية مليون دولار	الحصة للعالم ٪
1995	399	
2000	515	
2001	1184	
2002	1307	
2003	4256	
2004	8359	
2005	12000	1.31
معدل النمو السنوي المركب للمدة 1995–2005	٪40.5	

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:

1. تقرير الاستثمار في العالم لعام 2006
2. مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2005 ص121

- أحتسب الباحث معدل النمو السنوي المركب.

يتبين من الجدول (31) زيادة التدفقات الاستثمارية من (399) مليون دولار لعام 1995 إلى (12000) مليون دولار لعام 2005. وباحتسابنا لمعدل النمو السنوي المركب للمدة أعلاه بلغ (40.5٪) وهي نسبة نمو عالية وتشير لتطور واضح في حجم التدفقات الاستثمارية الواردة لدولة الإمارات العربية نتيجة لجهودها في هذا المجال.

الأمر الذي أدى لزيادة حصتها من الاستثمار العالمي لعام 2005 لتصل إلى (1.31٪) وهي نسبة كبيرة على مستوى الاستثمار العالمي. وأن الزيادات المتتالية في حجم التدفقات الاستثمارية ارتفع بشكل كبير بعد عام 2000 ويعود ذلك لمساهمة الحكومة الإلكترونية لمدينة دبي للأنترنت واستخدام التقنيات الحديثة على الصعيدين الحكومي والخاص والمتعلقة بالتجارة الالكترونية.

إضافة للعوامل الأخرى من تحسن مناخ الاستثمار وزيادة ثقة المستثمر الأجنبي في اقتصاديات دولة الإمارات كل ذلك ساهم بزيادة تلك التدفقات الاستثمارية وانعكس ذلك إيجابياً على مجمل الاقتصاد الإماراتي.

سادساً: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتجارة الخدمات:

انعكس توفر البنى التحتية لاستخدام وتطبيق التقنيات الحديثة في دولة الإمارات العربية مثل التجارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات للاهتمام بقطاعي الأعمال الصغيرة والمتوسطة وتجارة الخدمات وأثرهما في مجمل النشاطات الاقتصادية للأقتصاد الإماراتي كما في أدناه.

1. **اثره في تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** يعد تطور هذا القطاع من السمات الأساسية لاقتصاد المعرفة وقد أعلنت الأمم المتحدة أن عام 2005 هو السنة الدولية للقروض الصغيرة بعد أن تنامت الأهمية النسبية لهذا القطاع عالمياً[1]. لذا سعت دولة الإمارات العربية لدعم هذا القطاع بتسهيل الإجراءات المتخذة لتقديم القروض الميسرة لهذا القطاع مما يسهم في العملية التنموية.
2. ونظمت في دبي مطلع عام 2005 معرض المؤتمر الدولي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بحثت خلاله سبل تطوير السياسات الاقتصادية لدعم الأعمال الصغيرة والمتوسطة لتحقيق النمو الاقتصادي الشامل والدور المحوري للقطاع الخاص في تنفيذ هذه التوجهات والدخول في شراكات مع القطاع العام

---

(1) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2006 ص75.

لتحقيق المنفعة المتبادلة والتحكم بجودة منتجات هذا القطاع وتسعيرها وتسويقها[1]. ونظراً لما لهذا القطاع من أهمية في دعم العملية التنموية ومضاعفة القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي إضافة لما يمتاز به هذا القطاع من أمكانية لجذب القوى العاملة.

3. كما أسلفنا بالمقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى وأثره في تخفيض البطالة إضافة لتطوير وتنمية الطاقات البشرية ولاسيما ذات المهارات العالية. مما يؤكد أهميته المتنامية للمساهمة في النمو الاقتصادي الشامل في الاقتصاد الإماراتي.

4. **أثره في تجارة الخدمات:** أن من المتغيرات الاقتصادية الحديثة التي شهدتها دولة الأمارات العربية. هو تنامي الأهمية النسبية لقطاع الخدمات على حساب القطاعات الاقتصادية الأخرى الأمر الذي أدى لتنامي تجارة الخدمات. فقد تطورت متحصلات هذه التجارة في دولة الإمارات العربية ولاسيما في السنوات القلية الماضية.

5. حيث تقدمت الإمارات من المرتبة (28) دولياً وبحصة (1٪) في عام 2004 إلى المرتبة (24) دولياً وبحصة (1.1٪) من أجمالي التجارة العالمية لعام 2005[2]. إضافة لارتفاع نسبة العمالة في هذا القطاع إلى (80.8٪) في عام 2004. ويلاحظ من الجدول (32) الاهتمام المبكر لدولة الإمارات في هذا القطاع حتى قبل عام 1999. وهو تاريخ أنشاء مدينة دبي الإلكترونية حيث يوضح الجدول (32) تطور حصة تجارة الخدمات من صادرات السلع والخدمات.

---

(1) مؤسسة ضمان الاستثمار (مصدر سابق) ص89 .

(2) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2006 (مصدر سابق) ص263.

جدول (32) الصادرات من السلع والخدمات لدولة الإمارات من (1990–1998) بملايين الدولارات

تجارة السلع		تجارة الخدمات		السلع والخدمات		حصة الخدمات ٪	
1990	1998	1990	1998	1990	1998	1990	1998
21656	31084	2500	3516	24156	34600	٪10.2	٪10.3

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2000 ص268.

يتضح من الجدول (32) ارتفاع صادرات السلع من (21656) مليون دولار لعام 1990 إلى (31084) مليون دولار لعام 1998. في حين ارتفعت صادرات الخدمات من (2500) مليون دولار لعام 1990 إلى (3516) مليون دولار لعام 1998. وارتفعت حصة تجارة الخدمات من (10.2٪) لعام 1990 إلى (10.3٪) لعام 1998.

وهذا يشير إلى الاهتمام المبكر لدولة الإمارات العربية بهذا القطاع الذي وفر البنى التحتية اللازمة لتطبيقات أدوات الاقتصاد الجديد الذي نتج عنه حصول الإمارات على المرتبة (24) دولياً لعام 2005 وبحصة (1.1٪) من أجمالي التجارة الدولية.

سابعاً: تطور مكانة الإمارات في المؤشرات التنموية الدولية:

هنالك الكثير من المؤشرات الدولية التي تهتم بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية للدول للوقوف على مكانتها في المؤشرات الدولية ونستعرض للمؤشرات التنموية الدولية التي احتلت دولة الإمارات العربية مكانة مميزة فيها للمدة من (2000–2005) كما في الجدول (33)

جدول (33) تطور مكانة دولة الإمارات العربية في المؤشرات الدولية (2000-2005)

السنة / المؤشر	2000	2001	2002	2003	2004	2005
مؤشر التنمية البشرية	–	–	46	48	–	41
مؤشر التنافسية العالمية	–	–	–	–	16	18
مؤشر الحرية الاقتصادية	–	14	23	24	–	48
المؤشر الاتصال الرقمي	–	–	0.64	–	–	–
مؤشر استخدام تكنولوجيا المعلومات	–	–	–	1.43	–	–
مؤشر قانون العمل	–	–	–	45	–	–
مؤشر قياس الإمكانات	–	–	–	24	17	39

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

1. تقارير التنمية البشرية من (2000-2006) على الموقع www.undp.or
2. مؤشرات مجتمع المعلومات في الدول العربية- الكويت 2004 ص64
3. مجلة المعلوماتية على الموقع www.iformtics.govmagazine/sa
4. مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2003 ص143

يتضح من الجدول (33) تطور مكانة دولة الإمارات العربية في المؤشرات الدولية. فقد احتلت الترتيب الأول عربياً في مؤشر التنمية البشرية لعام 2005 وبالمرتبة (41) دولياً بعد أن كانت في المرتبة (46) دولياً لعام 2002. أما في مؤشر التنافسية العالمية فقد احتلت المرتبة الأولى عربياً لعامي 2004 و2005 على التوالي وبالمرتبة (16) و(18) دولياً للعامين المذكورين على التوالي. أما في مؤشر الحرية الاقتصادية فقد احتلت المرتبة (14) دولياً لعام 2001 وحافظت على ترتيبها ضمن أفضل ثلاثين دولة في العالم لثلاثة سنوات متتالية في المؤشر.

أما ترتيبها (48) دولياً لعام 2005 لا يعني تراجع أدائها في الاقتصاد الإماراتي بل يعود لتطور أداء الدول الأخرى في المؤشر. أما مؤشر الاتصال الرقمي الذي يعتمد على توفر البنى التحتية والمعرفة واستخدام تكنولوجيا المعلومات. فقد تقدمت الأمارات بالمرتبة الاولى عربياً بـ (0.64) نقطة في المؤشر نظراً لتوفر البنى التحتية فيها واستخدامها للتطبيقات التقنية الحديثة في مدينة دبي للأنترنت.

أما في مؤشر استخدام تكنولوجيا المعلومات لعام 2003 فكانت الإمارات الأفضل عربياً في المؤشر حيث حصلت على (1.43) من مجموع مؤشرات دولة الخليج العربي ومصر مجتمعة والبالغة (4.81) في المؤشر[1]. مما يشير بوضوح إلى تطور الإمارات في هذا المجال. أما مؤشر قانون العمل وهو مؤشر مركب كما أسلفنا فقد تقدمت الإمارات بمؤشرها (45) على دول مقارنة قطعت شوطاً أكبر في هذا المجال حيث تقدمت على كوريا (51) في المؤشر وعلى تركيا (55) في المؤشر ودليله كلما ارتفعت قيمة المؤشر زادت التعقيدات في سوق العمل.

أما مؤشر قياس الإمكانات الذي يعتمد على قياس عدد العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة المضيفة للاستثمار أحتلت الإمارات المرتبة (24) دولياً لعام 2003 وتقدمت للمرتبة (17) دولياً لعام 2004 وجاءت بالمرتبة (39) دولياً لعام 2005. وهو لا يعني تراجعها في الأداء كما أسلفنا بل لتطور أداء الدول الأخرى الداخلة في المؤشر مما تقدم يتضح التطور المتنامي لدولة الإمارات العربية في المؤشرات الدولية وهو يعكس تطور الأداء المتسارع لاقتصادياتها بفعل اقترابها من التحولات الاقتصادية الجديدة والولوج إلى اقتصاد المعرفة. ويبدو من خلال المؤشرات التي تم تناولها أن هناك تطوراً ملموساً في مجمل المؤشرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الإماراتي وهذا يعود بالتأكيد ومن خلال التحليل السابق إلى ولوج الأمارات وبكافة قطاعاتها الاقتصادية إلى حيثيات اقتصاد المعرفة وتطبيقاته.

---

(1) مجلة المعلوماتية/ تكنولوجيا المعلومات بدول الخليج العربي ومصر. للمزيد على الموقع www.iformtics.gov/sa/magazine

المبحث الثالث

الاقتصاد التونسي والتوجه نحو اقتصاد المعرفة

تعد تونس أول دولة عربية ترتبط بشبكة الانترنت وذلك في عام 1991. لذا وفرت لها ولمواطنيها البنية التحتية لأهم تقنية في اقتصاد المعرفة وتمكين المؤسسات الخاصة والحكومية من استغلال التطبيقات المعلوماتية المنجزة من قبل المؤسسات العمودية لغرض ترويجها في الخارج إضافة لتأسيس المجلس الأعلى للأتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتشريع قانون توجيهي خاص بالأنشطة المرتبطة بإرساء الاقتصاد غير المنظور أو غير المادي وتطويره.

ولجهة المبادرات المتعلقة بالتوقيع الألكتروني والأخذ بالإجراءات المعنية باستخدام شبكة الانترنت تم تضمين قانون التجارة الالكترونية لسنة 2000 أحكاماً خاصة بالتوقيع الألكتروني. وعلى صعيد التعليم الالكتروني والتعليم عن بعد تم توسيع تخصصات الجامعة الافتراضية المحدثة التي أنشئت عام 2003. وسجلت تونس أكبر نسبة من ميزانيتها العامة لدعم قطاع التعليم إذ خصصت نحو (29) في المائة من موازنتها لعام 2004 لهذا القطاع الذي يعد من القطاعات الأساسية لأقتصاد المعرفة[1]. وشهدت تونس انعقاد الدورة الثانية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات في نوفمبر عام 2005. وتم أطلاق برنامج عملي لتنفيذ توصياتها بشأن أسس مجتمع المعلوماتية وتضييق الفجوة الرقمية. واحتضنت تونس القمة العالمية لمجتمع المعلومات في اجتماعها الثاني في فبراير عام 2006 وأعلنت التزام أعضائها ببناء مجتمع معلوماتية متاح للجميع يستطيع الفرد فيه استخدام المعلومات والمعارف والنفاذ أليها والتعريف بمنافع ثورة تكنولوجيا المعلومات[2] وأصدرت تونس تقريرها السنوي حول اقتصاد المعرفة عام 2005. وسنستعرض أثره على مجمل الفعاليات والأنشطة الاقتصادية في الاقتصاد التونسي ومنها:

---

(1) د. أشرف صالح/ الطرق السريعة للمعلومات/ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (أليسكوا) تونس ص128.

(2) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2006 (مصدر سابق) ص54.

أولاً: أثره في الناتج المحلي الإجمالي ونموه ونصيب الفرد منه

يعزى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي ونموه لعوامل عدة في الاقتصاد التونسي منها تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وزيادة الصادرات ومساهمة تجارة الخدمات وتطور مواردها البشرية. إضافة للعديد من الإجراءات الداعمة للقطاعات والأنشطة الاقتصادية كافة التي سيتم بحثها لاحقاً لتحقيق أهدافها التنموية التي أسهمت في القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي وارتفاع متوسط نصيب الفرد منه كما مبين في الجدول (34).

جدول (34) الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه في تونس من (1995-2005):

السنة	GDP بالأسعار الثابتة مليون دولار	GDP بالعملة المحلية مليون دينار	GDP بقيم المشتري مليون دولار	متوسط نصيب الفرد من GDP بالدولار
1995	19587	17052	18052	2015
2000	19456	26685	19469	2032
2001	19988	28757	19989	2073
2002	21054	29933	21162	2366
2003	25366	32212	26903	2724
2004	28129	35104	29253	2946
2005	28674	37201		2873
معدل النمو السنوي المركب	٪3.8	٪8.1	٪5.5	٪3.6

(1) IMF. World Economic outlook April 2004.

(2) IMF. Regional Economic outlook. East Central may 2006.

3. الاستبيان الإحصائي للتقرير الأقتصادي العربي الموحد لعام 2005 ص250.

- احتسب الباحث معدلات النمو السنوي المركب.
- جميع البيانات بالأسعار الثابتة لعام 1995.

يتضح من الجدول (34) ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في تونس من (19587) مليون دولار لعام 1995 إلى (28674) مليون دولار لعام 2005 وبمعدل نمو سنوي مركب قدرة (3.8٪). ويلاحظ ارتفاعه بالعملة الوطنية من (17052) مليون دينار تونسي لعام 1995 إلى (37201) مليون دينار تونسي لعام 2005 ويمعدل نمو سنوي مركب قدرة (8.1٪). وكذلك الحال بقيم المشتري فقد ارتفع من (18052) مليون دولار لعام 1995 إلى (29253) مليون دولار لعام 2004 وبمعدل نمو سنوي مركب قدرة (5.5٪). وأن زيادة الناتج المحلي الإجمالي بأية طريقة من الطرائق سالفة الذكر ونموه وتطوره تؤدي بالنتيجة إلى ارتفاع متوسط نصيب الفرد منه.

لذا ارتفع متوسط نصيب الفرد التونسي من (2015) دولار لعام 1995 إلى (2873) دولار لعام 2005 وبمعدل نمو سنوي مركب قدرة (3.6٪) للمدة أعلاه. والذي يعد من أهم المؤشرات على مستوى رفاه الفرد التونسي ويعبر عن مدى تطور حصته من أجمالي الدخل في الاقتصاد التونسي. كل ما تقدم يشير للإجراءات المتخذة في السياسة الاقتصادية وللقطاعات كافة التي ساهمت بفعالية في زيادة الناتج المحلي الإجمالي داخل الاقتصاد التونسي ونموه.

ثانياً: تطور قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة:

نظراً لتنامي الأهمية النسبية لهذا القطاع في عملية التنمية الاقتصادية وتحقيق الأهداف التنموية الاقتصادية والاجتماعية إضافة لقابليته على اجتذاب العمالة وتقليص البطالة. لذا أولت تونس اهتماماً واسعاً بهذا القطاع لدعم مسيرتها بالتحول للأقتصاد الجديد. وشهدت تونس أنشاء بنك مختص في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وباشر مهامه منذ مارس 2005 ورفع البنك التونسي للتضامن من سقف القروض لتصل إلى (50) الف دينار تونسي لحملة الشهادات العليا.

وتم إصدار القانون المتعلق بأحداث صناديق للمساعدة في تلك القروض وإصدار القانون الخاص بإنشاء الصناديق المشتركة لتوظيفها في رأس المال المعد لهذا الغرض وإصدار قرار بتوسيع مجالات تدخل نظام القروض المسندة للمؤسسات المتوسطة في الصناعة والخدمات ليشمل أيضاً المؤسسات الصغيرة إضافة لمراجعة قانون مؤسسات الأقراض لتيسير الإجراءات الخاصة بمنح القروض وصرفها وإعداد مشروع قانون لإنشاء المراكز الفنية للابتكار والتجديد وإعداد دراسة لتطوير شراكات بين الجامعات ومراكز البحوث مع قطاعات الإنتاج.

وتواصل العمل بالبرنامج الوطني لتحديث الصناعة الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإرساء نظم الجودة على وفق المواصفات العالمية ومنحها حوافز اضافية على شكل منح للأستثمارات غير المادية والاستثمارات التكنولوجية ودخول تونس في اتفاقية تعاون مع البنك الدولي لدراسة قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة.

وتركزت مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة في قطاع الخدمات بنسبة (69.9٪) يليه قطاع الصناعة بنسبة (22.4٪) ثم قطاع التشييد والبناء بنسبة (6.2٪) واخيراً قطاع الزراعة والصيد بنسبة (1.5٪). كما مبين في الجدول (35). وبلغ عدد المؤسسات العاملة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (121431) مؤسسة في عام 2005 وبلغ عدد الأشخاص العاملين فيها للعام نفسه (571299) عامل[1]. وهو يشير لتطور هذا القطاع ونموه ومساهمته في التنمية الشاملة التي تسعى تونس لتحقيقها في ظل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الحديثة.

(1) مناخ الاستثمار في الدولة العربية لعام 2005 ص88.

جدول (35) التوزيع القطاعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس لعام 2005

ت	القطاع	النسبة المئوية
1	قطاع الخدمات/ ومنها النقل والمواصلات والسياحة وخدمات تجارية أخرى	٪69.9
2	قطاع الصناعة/ ومنها الصناعات الغذائية وصناعة النسيج والألبسة والجلود	٪22.4
3	قطاع التشييد والبناء	٪6.2
4	قطاع الزراعة والصيد والغابات	٪1.5

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار– الكويت 2005 ص81.

ثالثاً: أثره في تطور تجارة الخدمات:

أن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الحديثة كان لها الأثر الواضح في تطور هذا القطاع ونموه نسبياً بالمقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى. وتنامي أهميته النسبية يعد من السمات الأساسية للأقتصاد الجديد لذا سعت تونس إلى تنمية هذا القطاع وزيادة مساهمته في تنشيط قطاع التصدير.

وتشير البيانات المتوفرة إلى أن حجم التجارة الخارجية من الخدمات في تونس (الصادرات + الواردات) لعام 2005 بلغ (5.6) مليار دولار منها (3.7) مليار دولار من الصادرات و(1.9) مليار دولار من الواردات[1]. وازداد حجم التجارة الخارجية من صادرات الخدمات من (2680) مليون دولار لعام 2000 إلى (3673) مليون دولار لعام 2005 كما مبين في الجدول (36).

---

(1) مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2005 (مصدر سابق) ص47.

جدول (36) التجارة الخارجية من صادرات الخدمات التونسية من (2000– 2005)

بملايين الدولارات

2000	2001	2002	2003	2004	2005	معدل النمو السنوي المركب
2680	2829	2603	2842	3520	3673	٪6.5

المصدر الموقع الإحصائي لمنظمة التجارة العالمية للمزيد على الموقع W.T.O. prerelease April 2006

- احتسب الباحث معدل النمو السنوي المركب.

يتبين من الجدول (36) تطور التجارة الخارجية من صادرات الخدمات في تونس حيث ارتفعت بمعدل نمو سنوي مركب قدره (6.5٪) للمدة من عام 2000 إلى عام 2005. ولاسيما في عام 2003 حيث شهدت أفضل زيادة في حجمها للمدة من (2000–2003) واستمرت بالارتفاع بشكل كبير نسبياً لعامي 2004 و2005 على التوالي حيث بلغت (3520) مليون دولار لعام 2004 و(3673) مليون دولار لعام 2005. وللوقوف على هذه الزيادة للعامين المذكورين.

نستعرض هيكل التجارة الخارجية من صادرات الخدمات لعامي 2004 و2005 لمعرفة مساهمة أي من البنود في تلك الزيادات والمتمثلة بالنقل والمواصلات والسياحة والخدمات التجارية الأخرى كما مبين في الجدول (37).

جدول (37) هيكل التجارة الخارجية من صادرات الخدمات التونسية لعامي 2004 و2005 بملايين الدولارات

النقل والمواصلات		السياحة		الخدمات التجارية الأخرى		أجمالي تجارة الخدمات	
2004	2005	2004	2005	2004	2005	2004	2005
915	929	1970	2099	635	645	3520	3673

المصدر: منظمة التجارة العالمية للمزيد على الموقع W.T.O. prerelease April 2006

يتبين من الجدول (37) أن الزيادة في حجم صادرات الخدمات لعامي 2004 و2005 تعود لبند السياحة أولاً لزيادته من (1970) مليون دولار لعام 2004 إلى (2099) مليون دولار لعام 2005 ويعود ثانياً لبند النقل والمواصلات لزيادته من (915) مليون دولار لعام 2004 إلى (929) مليون دولار لعام 2005. وثالثاً لبند الخدمات التجارية الأخرى لارتفاعها من (635) مليون دولار لعام 2004 إلى (645) مليون دولار لعام 2005. ولذا ارتفع أجمالي الصادرات من تجارة الخدمات من (3520) مليون دولار لعام 2004 إلى (3673) مليون دولار لعام 2005. وكانت أعلى حصة في المساهمة تعود لبند السياحة.

إضافة لذلك فقد ساهمت التجارة البينية للخدمات في أجمالي التجارة الخارجية وتشير الإحصاءات المتوفرة إلى أن نسبة الصادرات البينية من السلع إلى الصادرات الإجمالية لعام 2005 بلغ (7.9٪) في حين بلغت نسبة الصادرات البينية من الخدمات إلى الصادرات الإجمالية (12.5٪)[1]. ويعزى سبب ارتفاع الأهمية النسبية لتجارة الخدمات البينية في المبادلات التجارية للقرب الجغرافي بين مستهلكي الخدمات ومورديها مثل السياحة ودور الاتفاقات الثنائية. والإعفاءات الضريبية المتبادلة كل ما تقدم يشير لتطور تجارة الخدمات ونموها في تونس التي تعد من سمات الأقتصاد الجديد.

(1) البنك المركزي التونسي/ بيانات تجارة السلع والخدمات لعام 2006.

رابعاً: أثره في القوى العاملة والبطالة:

ان المبادرات التي اتخذتها تونس للتحول للاقتصاد الجديد جعلها تهتم بتنمية مواردها البشرية لإدراكها أهمية العنصر البشري في تحقيق رؤيتها في هذا المجال. لذا شهدت تونس تطوراً في النسبة المئوية من القوى العاملة لمجموع السكان وارتفعت فيها حصة النساء من القوى العاملة وبرغم حصول النساء على فرص محدودة في شغل المستويات التنظيمية والإدارية العليا على الساحتين الاقتصادية والسياسية بالمقارنة مع الدول المتقدمة في هذا المجال. لكن تونس تعد الأفضل عربياً في الترتيب في حصة النساء من القوى العاملة وحصلت على المرتبة (55) دولياً[1]. وتؤكد البيانات المتوفرة على نمو نسبة العمالة في قطاع الخدمات على حساب القطاعات الاقتصادية الأخرى كما في الجدول (38).

جدول (38) توزيع القوى العاملة بحسب القطاعات الاقتصادية في تونس من (2004-1995)

نسبة العمالة في القطاع الزراعي%				نسبة العمالة في القطاع الصناعي%				نسبة العمالة في قطاع الخدمات%			
1995	1999	2003	2004	1995	1999	2003	2004	1995	1999	2003	2004
26.5	25.0	23.5	20.0	30.2	28.9	28.2	27.5	43.3	46.2	48.4	49.4

المصدر: منظمة العمل الدولية/ توزيع القوى العاملة لعام 2004. وقاعدة المعلومات. ابريل 2005

يتبين من الجدول (38) انخفاض نسبة العمالة في القطاع الزراعي بشكل تدريجي من (26.5٪) لعام 1995 إلى (25٪) لعام 1999 واستمرت بالانخفاض حتى وصلت إلى (20٪) لعام 2004. وكذلك انخفضت في القطاع الصناعي من (30.2٪)

---

(1) الصندوق العربي للإنماء الأقتصادي والأجتماعي – الفجوة بين تعليم المرأة ومشاركتها في سوق العمل في الدول العربية 2003 ص35.

لعام 1995 إلى (27.5٪) لعام 2004. في حين يلاحظ ارتفاع النسبة في قطاع الخدمات بالمقارنة مع قطاعي الزراعة والصناعة في عام 1995 حيث بلغت (43.3٪) واستمرت بالارتفاع لتصل إلى (49.4٪). وهو ما يشير إلى الاهتمام المبكر لتونس بهذا القطاع وإمكانيته النسبية في جذب القوى العاملة بالمقارنة مع القطاعات الأخرى وان الزيادات المتتالية في نسبة القوى العاملة في هذا القطاع وارتفاع أهميته النسبية تعد من السمات الأساسية للاقتصاد الجديد.

إضافة لما تقدم يلاحظ التطور النسبي لمؤشر قانون العمل التونسي لعام 2003 وهو مؤشر مركب من ثلاثة مؤشرات فرعية حيث حصلت تونس على (57) في المؤشر وهو أفضل من مؤشر مصر واقترب من مؤشر دول المقارنة كمؤشر تركيا (55) ومؤشر كوريا الجنوبية (51) كما مبين في الجدول (39).

جدول (39) مؤشر قانون العمل في تونس ودول مقارنة لعام 2003

القطر	مؤشر مرونة التوظيف	مؤشر ظروف العمل	مؤشر مرونة الفصل من العمل	مؤشر قانون العمل
تونس	73	53	44	57
كوريا. ج	33	88	32	51
تركيا	58	91	17	55

http:/nu.world bank.org/Doing dusiness/snapshot ReportsLabor Regulations aspx 12/2003

يتبين من الجدول (39) التحسن النسبي في مؤشر قانون العمل التونسي واقترابه من دول المقارنة التي قطعت شوطاً كبيراً في هذا المجال. وهو يشير إلى تطور القوى العاملة في سوق العمل التونسي إضافة لما تقدم يلاحظ الارتفاع النسبي لحصة النساء من القوى العاملة وارتفاع نسبة العمالة من مجموع السكان في تونس كما مبين في الجدول (40).

جدول (40) القوى العاملة ومعدل البطالة في تونس من (1995–2004)

القوى العاملة نسبةً مئوية من مجموع السكان				معدل النمو السنوي المركب للقوى العاملة	حصة النساء من القوى العاملة من (15 سنة فأكثر)				معدل البطالة	
1995	1999	2003	2004	1995–2004	1980	1999	2003	2004	1995–1999	2000–2004
37.2	39.6	41.6	42.4	1.4	28.9	31.0	32.7	33.0	15.7	14.3

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على:

1. مؤشرات التنمية الدولية– البنك الدولي/ قاعدة المعلومات أبريل 2006.
2. التقرير الاقتصادي العربي الموحد (أعداد مختلفة).
3. الإسكوا/ مجموعة الإحصاءات والمؤشرات الإجتماعية/ العدد الخامس 2002.

أحتسب الباحث معدل النمو السنوي المركب.

يتبين من الجدول (40) ارتفاع نسبة القوى العاملة من مجموع السكان من (37.2٪) لعام 1995 إلى (42.4٪) لعام 2004 وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (1.4٪) للمدة المذكورة أعلاه. وكذلك يلاحظ ارتفاع حصة النساء من القوى العاملة التونسية من (28.9٪) لعام 1980 إلى (31.0٪) لعام 1999 واستمرت بالارتفاع لتصل إلى (33.0٪) لعام 2004. وهذا يشير إلى تضييق فجوة النوع الاجتماعي في سوق العمل التونسي. حيث تعد تونس من أفضل الدول العربية في مجال مشاركة المرأة في سوق العمل وحصلت على المرتبة (55) دولياً. الأمر الذي أدى لأنخفاض معدلات البطالة فيها فانخفضت البطالة من (15.7٪) للمدة من (1995–1999) لتبلغ (14.3٪) للمدة من (2000–2004). كل ما تقدم يوضح اهتمام تونس بتنمية مواردها البشرية وإدراكها أهمية ذلك في تحقيق رؤيتها في التحول للاقتصاد الجديد وانعكاس ذلك على الإجراءات والتطورات التي تشهدها تونس في هذا المجال.

خامساً: أثره في تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى تونس:

نظراً للتغيرات الاقتصادية الحديثة التي يشهدها العالم في ظل عولمة الاقتصاد وللزيادة في القيمة المضافة التي يوفرها الاستثمار الأجنبي للناتج المحلي الإجمالي للبلدان المضيفة له ولاسيما الدول النامية.

سعت تونس بجهودها الترويجية لتشجيع الاستثمارات من خلال وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي وعلى الموقع الشبكي (invest in Tunisia.Com) وباللغات الانكليزية والفرنسية والإيطالية وأقدمت تونس على تيسير إجراءات التراخيص والمعاملات وتحسين البيئة التشريعية والقانونية لتكون أكثر ملائمة للاستثمار الأجنبي المباشر[1]. إضافة لاتخاذها خطوات نحو تسهيل واختصار الإجراءات الخاصة بالاستثمار شملت اعتماد التصاريح الإلكترونية لتسهيل إجراءات تأسيس الشركات عن بعد واختصار عدد التراخيص تمهيداً لإلغاء (90) في المائة منها بحلول عام 2009 والبدء بتقليص الإجراءات المطلوبة لإنشاء مشروع معين وتحديد مدة (21) يوماً حداً أقصى لتسجيل الملكية وتعديل قانون التحكم وتطوير مركز تونس للمصالحة والتحكيم وتخفيض تكاليف تسوية النزاعات وإنجاز البوابة الوطنية للاستثمار ونشرها على الانترنت[2]. كل تلك الإجراءات التي تتخذها تونس في محاولاتها الجادة لتشجيع الاستثمارات الأجنبية من خلال وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي قد أدت بالنتيجة إلى زيادة تلك التدفقات الاستثمارية إلى داخل تونس مما يسهم بشكل فاعل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى تونس لتحقيقها. فقد ارتفعت التدفقات الاستثمارية الواردة من (378) مليون دولار لعام 1995 إلى (1079) مليون دولار لعام 2005. وهو ناتج عن الجهود الترويجية لتشجيع الاستثمارات الأجنبية إضافة لتزايد ثقة المستثمر بالاقتصاد التونسي كما مبين في الجدول (41).

---

(1) عبد الله تركماني/ ندوة التحديات الإقليمية والدولية الراهنة. تونس. مارس 2004 ص58.

(2) مجلة علوم إنسانية العدد 30 السنة الرابعة أيلول 2006 للمزيد من المعلومات على الموقع www.uluminsania.net

جدول (41) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى تونس من (1995-2005) بملايين الدولارات

1995	2000	2001	2002	2003	2004	2005	معدل النمو السنوي المركب
378	779	486	821	584	796	1079	%11.0

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية- تقرير الاستثمار في العالم لعام 2006 ص111

- احتسب الباحث معدل النمو السنوي المركب.

يتضح من الجدول (41) زيادة التدفقات الاستثمارية لعام 2000 إلى (779) مليون دولار بعد أن كانت (378) مليون دولار لعام 1995. وبرغم تراجعها لعام 2001 لكنها بقيت أكثر من عام 1995. ثم ارتفعت إلى (821) مليون دولار لعام 2002 وتراجعت لعام 2003 لترتفع مرة أخرى في عام 2004 إلى (796) مليون دولار. ويلاحظ ارتفاعها من (378) مليون دولار لعام 1995 إلى (1079) مليون دولار لعام 2005 وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (11.0%) للمدة أعلاه.

وهو يشير لتطور ونمو التدفقات الاستثمارية الأجنبية الواردة برغم تباين قيمها للمدة أعلاه. وساهمت الاستثمارات البينية في تونس في زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة لعام 2005 حيث بلغت (200) مليون دولار. وتركزت أغلبها في قطاع الخدمات بالمقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى. حيث بلغت قيمة الاستثمارات البينية المتجهة لقطاع الخدمات لعام 2005 في تونس أكثر من (150) مليون دولار من أجمالي الاستثمارات البينية. أما المتبقي منها اتجهت للقطاع الصناعي وللقطاعات الأخرى مما يشير بوضوح إلى أن الاستثمارات تتجه الحصة الأكبر منها إلى قطاع الخدمات لما يمتاز به هذا القطاع من أهمية نسبية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وقابليته في اجتذاب الاستثمارات الأجنبية والقوى العاملة في الاقتصاد الوطني. كما مبين في الجدول (42).

جدول (42) التوزيع القطاعي للاستثمارات البينية في تونس لعام 2005 بملايين الدولارات

الصناعة	الزراعة	الخدمات	أخرى	الإجمالي
44.7	–	150.9	4.4	200

المصدر: وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي للمزيد على

موقع الشبكيwww.invest intunisia.com

يتضح من الجدول (42) أن الاستثمارات البينية أغلبها استثمر في قطاع الخدمات في حين لم يتم الاستثمار في القطاع الزراعي وكانت حصة القطاع الصناعي (44.7) مليون دولار والاستثمارات الأخرى بحصة (4.4) مليون دولار في حين استحوذ قطاع الخدمات على (150.9) مليون دولار. وهذا يشير لإمكانية هذا القطاع في جذب الاستثمارات وجذب العمالة وتقليل البطالة. وان الاستثمارات الأجنبية تزيد القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي. وزيادة الناتج المحلي الإجمالي تؤدي لزيادة متوسط نصيب الفرد منه. كل تلك التفاعلات في العملية الاقتصادية حدثت بفعل عولمة الاقتصاد والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الحديثة التي أدت إلى زيادة التدفقات الاستثمارية الأجنبية بعد شيوعها دولياً. والتي تسعى تونس لمواكبتها لتحقيق أهدافها التنموية والتوجه نحو اقتصاد المعرفة.

سادساً: تطور التجارة الإلكترونية ونمو الصادرات:

ان التجارة الالكترونية كما أسلفنا تتطلب جملة من الشروط والبنى التحتية التي يتطلب وضع خطة إستراتيجية واضحة لاعتمادها على الصعيدين الحكومي والخاص لذا سعت تونس من خلال مواصلة البرنامج الخاص بتعميم الخدمات الإدارية عن بعد وتصميم عدد من البوابات والمواقع الحكومية للخدمات على الانترنت والبدء بتطبيق إجراءات تأسيس الشركات عن بعد من خلال تصاريح

تعتمد الوسائل الإلكترونية وتضمين القانون المتعلق بالتجارة الإلكترونية الصادر عام 2000 أحكاماً خاصة بالتوقيع الإلكتروني.

الأمر الذي أدى لتوفر البيئة اللازمة لإصدار التقرير السنوي حول اقتصاد المعرفة في تونس عام 2005. وبرغم أن التقرير لم يشر إلى حجم التجارة الالكترونية ونسبتها من أجمالي الصادرات التونسية لكنه أشار لأثرها غير المنظور على أداء الصادرات الإجمالية. وأشار إلى دخول تونس ضمن الدول الأربعين الأعلى استعداداً في العالم في محدد الاستخدام من الأفراد ومجتمع الأعمال والحكومة للتعامل مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فيما يتعلق بالأحكام الخاصة بالتوقيع الالكتروني. وساعدت عوامل عديدة أخرى ولاسيما النمو في الناتج المحلي الحقيقي بالأسعار الثابتة في تونس الذي بلغ مقداره (6.0٪) لعام 2006[1]. إضافة لتفاعل العوامل الأخرى داخل العملية الاقتصادية التي أدت إلى زيادة القدرة التنافسية ونمو قطاع التصدير ومن ثم زيادة الصادرات الإجمالية وتشير البيانات المتوفرة إلى ارتفاع إجمالي الصادرات التونسية بشكل تدريجي وكبير نسبياً بعد عام 1999. حيث بلغت (5830) مليون دولار لعام 2000 بعد أن كانت (5623) مليون دولار لعام 1999 واستمرت بالارتفاع للأعوام التي تلت ذلك حتى وصلت إلى (11324) مليون دولار في عام 2005 وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (12.3٪). وهو يشير لتطور الصادرات الإجمالية التونسية ونموها الذي يعود لعدد من العوامل المتمثلة بالتعامل مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فيما يتعلق بالأحكام الخاصة بالتوقيع الالكتروني. وتطور القدرة التنافسية ونمو تجارة الخدمات وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما مبين في الجدول (43).

(1) مجلة علوم إنسانية لعام 2006 (مصدر سابق) ص2-4.

جدول (43) اجمالي الصادرات التونسية من (1999–2005) بملايين الدولارات

معدل النمو السنوي المركب	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999
%12.3	11324	10032	8619	7537	6628	5830	5623

المصدر: (1) صندوق النقد الدولي/ اتجاه التجارة الخارجية لعام 2006

1. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2006 ملحق 13/2

- احتسب الباحث معدل النمو السنوي المركب.

يتبين من الجدول (43) الزيادات المتتالية للصادرات الإجمالية التونسية للأسباب والعوامل التي تم ذكرها سلفاً. إضافة لعامل مهم آخر وهو مساهمة الصادرات البينية ونموها وأثرها في تطور ونمو الصادرات الإجمالية بفعل تطور القدرة التنافسية للصادرات التونسية في البلدان العربية كما مبين في الجدول (44).

جدول (44) الصادرات البينية التونسية من (2000–2005) بملايين الدولارات

معدل النمو السنوي المركب	2005	2004	2003	2002	2001	2000
%18.4	1007	632	664	691	551	432

المصدر: الاستبيان الإحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2006 ملحق 15/2

- احتسب الباحث معدل النمو السنوي المركب.

يتبين من الجدول (44) ارتفاع الصادرات البينية التونسية من عام 2000 إلى 2002 وتراجعها النسبي لعامي 2003 و2004 ويلاحظ برغم انخفاضها للعامين أعلاه فقد ارتفعت الصادرات الإجمالية لعامي 2003 و2004 واستمرت بالارتفاع.

وهذا يشير لوجود عوامل أخرى غير الصادرات البينية ساهمت بتلك الزيادة التي تم تناولها سابقاً لكن الصادرات البينية ارتفعت بشكل ملحوظ لعام 2005 بمقدار (1007) مليون دولار وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (18.4٪) للمدة من (2000–2005). مما يشير لمساهمتها في زيادة الصادرات الإجمالية.

مما تقدم يتضح أن الصادرات البينية التونسية إضافة للعوامل الأخرى التي تم ذكرها قد ساهمت في نمو وتطور الصادرات الإجمالية التونسية للمدة من 2000 ولغاية 2005. مما انعكس إيجابياً على العملية الاقتصادية الكلية في الاقتصاد التونسي.

سابعاً: تطور مكانة تونس في المؤشرات التنموية الدولية:

دخلت تونس في العديد من المؤشرات الدولية خاصة بعد الإجراءات التي اتخذتها والخاصة بالأنشطة المرتبطة بإرساء الاقتصاد الجديد. وتطويره التي كان لها الأثر الواضح في تطور مكانتها في المؤشرات التنموية الدولية. ونستعرض لتلك المؤشرات التي تطور فيها ترتيب تونس في تلك المؤشرات. كما مبين في الجدول (45).

جدول (45) تطور مكانة تونس في المؤشرات التنموية الدولية من (2000-2004)

ت	السنة / المؤشر	2000	2001	2002	2003	2004
1	مؤشر التنافسية العالمية		33	33		
2	مؤشر الاندماج في العولمة		28	36	39	
3	مؤشر الانجاز التقاني				0.255	
4	مؤشر الاستعداد المعرفي				40	
5	المؤشر الثلاثي لثروة الأمم الناهضة			35	29	
6	مؤشر قانون العمل				57	
7	مؤشر الكيان القانوني للأعمال					351.5

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد

1. http//rru.world bank.org.Entry Regulation aspx2004
2. المنتدى الاقتصادي العالمي/ مؤشرات التنافسية العالمية لعامي 2001 و2002
3. التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات/ مؤشرات الاستعداد المعرفي لعام 2003
4. مجلة السياسة الخارجية/ مؤشرات الاندماج في العولمة من (2001-2003)
5. مؤسسة الأحداث العالمية/ المؤشر الثلاثي لثروة الأمم الناهضة لعامي 2002 و2003 يتضح من الجدول (45) أن تونس حافظت على ترتيبها (33) دولياً لعامين متتاليين في مؤشر التنافسية الدولية من ضمن (102) دولة شملها المؤشر ويضمنها خمس دول عربية وتقدمت تونس على الدول العربية التي شملها المؤشر تليها الأردن. أما مؤشر الاندماج في العولمة على الرغم من تراجع مؤشرها من المرتبة (28) دولياً لعام 2001 إلى المرتبة (36) دولياً لعام 2002 ثم تراجعها إلى المرتبة (39) دولياً لكنها حافظت على ترتيبها الأول عربياً في المؤشر مما يشير لتطور أدائها داخل الاقتصاد التونسي والتراجع يعود لتطور الدول الأخرى في المؤشر ويعود تطور أدائها لتقدمها في المؤشرات الفرعية .

وهي التجارة والسياحة والاتصالات ومهام حفظ السلام وتحويل المدفوعات وهي أفضل مؤشراتها الفرعية من حيث الأداء إضافة لكفاءة أداء قطاع الخدمات

والبيئة السياسية والاستثمارات غير المباشرة التي احتلت فيها تونس مراتب متقدمة[1]. أما مؤشر الانجاز التقاني الذي يعتمد على ثلاثة مؤشرات فرعية وهي الصادرات عالية التقانة من إجمالي الصادرات للسلع وامتلاك القدرة النووية وامتلاك برنامج أبحاث للفضاء وشمل المؤشر (109) دولة في العالم منها ثمانية دولة عربية لعام 2005 حصلت تونس على (0.255) نقطة في المؤشر وكانت الأفضل عربياً واقتربت من مؤشر ماليزيا وهو (0.396) .

نقطة التي تعد الأفضل آسيوياً في المؤشر[2] أما مؤشر الاستعداد المعرفي احتلت تونس المرتبة الأولى عربياً وجاءت بالمرتبة (40) دولياً وحصلت على (3.67).

نقطة في المؤشر ودخلت ضمن الدول الأربعين الأعلى استعداداً في العالم ويعتمد المؤشر على ثلاثة محددات فرعية أولها البيئة السياسية والقانونية والبنية الأساسية والمهارات البشرية والثاني محدد استعداد الأفراد ومجتمع الأعمال والحكومة وأخيراً محدد الاستخدام من الأفراد ومجتمع الأعمال والحكومة للتعامل مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات[3]. أما المؤشر الثلاثي للأمم الناهضة الذي يعتمد على ثلاثة محاور فرعية أولها البيئة الاقتصادية والثاني تبادل المعلومات وأخيراً البيئة الاجتماعية وتقدمت تونس بستة نقاط في مؤشر عام 2003 بالمقارنة مع ترتيبها في مؤشر عام 2002

حيث أحتلت المرتبة (29) دولياً لعام 2003 بعدما كانت في المرتبة (35) دولياً في مؤشر عام 2002 وكان ترتيبها الرابع عربياً في المؤشر[4]. أما مؤشر قانون العمل الذي يعتمد على ثلاثة مؤشرات فرعية كما أسلفنا كان مؤشر تونس (57)

---

(1) مجلة السياسة الخارجية/ مؤشرات الاندماج في العولمة للأعوام من (2001-2003) ص119.

(2) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار لعام 2003 (مصدر سابق) ص143.(

(3) التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات، مؤشر الاستعداد المعرفي والتقني لعام 2003 ص103.

(4) مؤسسة الأحداث العالمية، المؤشر الثلاثي لثروة الأمم الناهضة لعام 2003 ملحق رقم (8) ص123.

لعام 2003 متقدمة على مصر الذي كان مؤشرها (59) واقتربت من تركيا الحاصلة على (55) في المؤشر.

أما مؤشر الكيان القانوني للأعمال الذي يعتمد على مؤشرات فرعية منها عدد الإجراءات المتخذة والمدة الزمنية لإكمالها وكلفة انجاز الإجراءات والحد الأدنى لرأس المال بوصفه نسبة من الدخل وكان مؤشر تونس لعام 2004 قد بلغ (351.7) واقترب من مؤشر كوريا الجنوبية البالغ (402.5) في المؤشر المذكور[1].

ما تقدم يشير إلى استغلال التطبيقات المعلوماتية التي اتخذتها تونس والتي ساهمت فيها القطاعات الاقتصادية كافة مستفيدة من منافع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطور مواردها البشرية بما يتلاءم والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة التي أدت بالنتيجة إلى تطور مكانة تونس في المؤشرات التنموية الدولية.

(1) http://rru.worldbank.org.snapshotReports/Entry.Regulation aspx2004

المبحث الرابع

التطورات الاقتصادية الجديدة في الاقتصاد الأردني

نظراً لكون المملكة الأردنية من الدول العربية غير النفطية وفي ضوء الدور المهم للعلوم والتكنولوجيا في عملية التنمية الاقتصادية. سعت الأردن للنهوض بهذا القطاع والاهتمام بتكنولوجيا المعلومات كأداة رئيسية من أدوات الاقتصاد الجديد. وتشير البيانات المتوفرة إلى أن الأردن ينفق نسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بلغت (8.8٪) لعام 2003 وحصلت على المرتبة السادسة دولياً في ذلك العام[1]. وهذا يشير للجهود الحثيثة التي تتخذها الأردن في هذا المجال.

لذا عمدت لتوفير العديد من المراكز والمؤسسات التي تعنى بالعلوم والتكنولوجيا إضافة إلى الجامعات الحكومية والأهلية وأبرزها المراكز الجمعية العلمية الملكية في مجال البحث والتطوير وتقديم الخدمات العلمية والتكنولوجية وإنشاء المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا عام 1987 لبناء قاعدة علمية تكنولوجية وطنية وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأقام المجلس بالتعاون مع القطاعين العام والخاص بإعداد الوثيقة السياسة الوطنية للعلوم والتكنولوجيا الأردنية عام 1995 لتوفير البيانات والمعلومات وتنمية الموارد البشرية في مجال البحث والتطوير ثم وافق الأردن في 1997/3/3 على البرنامج التنفيذي لإقامة التجارة الحرة العربية الكبرى.

إضافة لأتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي في 1997/1/24 بعدها أصبح الأردن عضواً في منظمة التجارة العالمية في 1999[2].

---

(1) د. محمد محمود العجلوني/ دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات. جيفارا-أربد-الأردن-2004 ص90.

(2) الاقتصاد الأردني/ تقييم الواقع والانطلاق نحو المستقبل/ مركز الدراسات الإستراتيجية- الجامعة الأردنية 1999 ص36.

وشهدت الأردن تطوراً في مجال جاهزية الربط الشبكي حيث حصلت على المرتبة (49) دولياً في المؤشر[1]. وهو يشير لقابليتها على تطوير إمكانياتها المستقبلية. لكون الانترنت يعد من أهم التقنيات المستخدمة في الاقتصاد الجديد. ونستعرض لأثر التطورات الاقتصادية الجديدة في الاقتصاد الأردني.

أولاً: أثره في تطور الناتج المحلي الإجمالي ونموه ونصيب الفرد منه:

أن النمو والزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الأردني تعود لعوامل عدة منها توفر البنى التحتية اللازمة لتنويع مصادر الدخل باستخدام أهم أدوات الاقتصاد الجديد وهي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كونه من الدول غير النفطية.

لذا أعتمد على زيادة صادراته من خلال تطوير مؤسساته الصغيرة والمتوسطة وزيادة الاستثمارات وتطوير تجارة الخدمات وتنمية موارده البشرية بما يتلاءم والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى الأردن لمواكبتها في ظل الاقتصاد الجديد.

وتشير البيانات المتوفرة لنمو الناتج المحلي الإجمالي الأردني وزيادة نصيب الفرد منه بفعل السياسات الاقتصادية المتخذة من المملكة الأردنية كما مبين في الجدول (46).

---

(1) جامعة هارفارد. مجموعة تكنولوجيا المعلومات (مصدر سابق) ص34.

جدول (46) تطور الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه في الأردن من (1995-2005)

السنة	GDP بالأسعار الثابتة مليون دولار	GDP بالعملة المحلية مليون دينار	GDP بقيم المشتري مليون دولار	معدل النمو الحقيقي بالأسعار الثابتة	متوسط نصيب الفرد منه بالدولار
1995	17495	4715	6651	6.3	
2000	20288	5999	8462	3.8	
2001	20896	6364	8975	2.9	
2002	21732	6794	9560	4.0	
2003	22249	7229	10160	2.3	
2004	23619	8081	11515	6.1	
2005	24515	9012		3.7	
معدل النمو السنوي المركب	٪3.4	٪6.6	٪6.2		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

1. IMF. World Economic outlook April 2004
2. IMF. Regional Economic outlook East, central Asia may 2006
3. الاستبيان الإحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2005 ص15.

- احتسبت الباحث معدلات النمو السنوي المركب ومعدل النمو الحقيقي بالأسعار الثابتة.
- جميع البيانات بالأسعار الثابتة لعام 1995.

يتبين من الجدول (46) نمو الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الأردني بالأسعار الثابتة وبشكل تصاعدي من (17495) مليون دولار لعام 1995 إلى (24515) مليون دولار لعام 2005 وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (3.4٪) للمدة أعلاه وارتفاعه بالعملة المحلية كذلك من (4715) مليون دينار أردني لعام 1995 إلى (9012) مليون دينار أردني لعام 2005 وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (6.6٪) للمدة أعلاه. ويلاحظ ارتفاعه أيضاً بقيم المشتري من (6651) مليون دولار لعام 1995 إلى (11515) مليون دولار لعام 2004 وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (6.2٪). وعند احتسابنا لمعدل النمو الحقيقي بالأسعار الثابتة تبين ارتفاعه وبمعدلات نمو متباينة للمدة من 1995 إلى 2005 فارتفع من (2.9) لعام 2001

إلى (4.0) لعام 2002. ثم ارتفع ليصل إلى (6.1) لعام 2004. وهو يشير لتطور ونمو الناتج المحلي الإجمالي سواء بالأسعار الثابتة بالدولار أو بالعملة المحلية أو بقيم المشتري.

الأمر الذي أدى إلى زيادة متوسط نصيب الفرد منه ونموه. وهو من أهم المؤشرات على مستوى رفاه المواطن الأردني. حيث ارتفع من (1568) دولار لعام 1995 إلى (2322) دولار لعام 2005. ويلاحظ رغم تباين معدلات النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لكن متوسط نصيب الفرد استمر بالارتفاع تصاعدياً من عام 1995 ولغاية عام 2005. وهو يعبر عن مدى تطور حصة المواطن من إجمالي الدخل في الاقتصاد الأردني نتيجة للإجراءات والتطبيقات التي اتخذتها الأردن في مجمل الفعاليات الاقتصادية في ضوء التغيرات الحاصلة في هيكلية الاقتصاد العالمي، ومساعيها لمواكبة تلك التغيرات.

ثانياً: تطور التجارة الخارجية من الخدمات:

أدركت المملكة الأردنية الأهمية النسبية لتجارة الخدمات في النمو الاقتصادي الذي تسعى الأردن لتحقيقه. وتشير البيانات المتوفرة لنمو التجارة الخارجية من الخدمات الأردنية لعام 2005 (الصادرات + الواردات) حيث بلغت (4.7) مليار دولار منها (2.2) مليار دولار من الصادرات و(2.5) مليار دولار من الواردات. وبلغت صادرات الخدمات الأردنية لعام 2005 نحو نصف أجمالي صادراتها من السلع والخدمات[1]. وقد نمت صادرات الخدمات الأردنية بشكل تصاعدي من (1599) مليون دولار لعام 2000 إلى (2248) مليون دولار لعام 2005 كما مبين في الجدول (47).

(1) مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2005 (مصدر سابق) ص47.

جدول (47) صادرات الخدمات الأردنية من (2000–2005) بملايين الدولارات

2000	2001	2002	2003	2004	2005	معدل النمو السنوي المركب
1599	1391	1736	1708	2036	2248	%7.0

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار– الكويت 2005 ص131

- أحتسب الباحث معدل النمو السنوي المركب.

يتضح من الجدول (47) زيادة نمو صادرات الخدمات في الأردن من عام 2000 ولغاية 2005 حيث ارتفعت من (1599) مليون دولار لعام 2000 إلى (2248) مليون دولار لعام 2005 وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (7٪) للمدة أعلاه. ويلاحظ من الجدول ارتفاع الصادرات لعام 2004 و2005 بشكل ملحوظ حيث ارتفعت من (2036) مليون دولار لعام 2004 إلى (2248) مليون دولار لعام 2005. وللوقوف على العوامل التي سببت زيادة الصادرات للعامين أعلاه نستعرض هيكل الصادرات من الخدمات الأردنية لعامي 2004 و2005 لمعرفة مساهمة أي من البنود في زيادة الصادرات كما مبين في الجدول (48).

جدول (48) هيكل صادرات الخدمات في الأردن لعامي 2004 و2005 بملايين الدولارات

النقل والمواصلات		السياحة		خدمات تجارية أخرى		الإجمالي	
2004	2005	2004	2005	2004	2005	2004	2005
426	480	1330	1470	280	298	2036	2248

المصدر: أجمالي التجارة الخارجية للدول العربية ص130 للمزيد على الموقع W.T.O. PreRelease 2006

يتبين من الجدول (48) أن الزيادة الحاصلة في قيمة صادرات الخدمات تعود للبند المتعلق بالسياحة أولاً حيث ارتفعت من (1330) مليون دولار لعام 2004 إلى (1470) مليون دولار لعام 2005 وارتفعت في النقل والمواصلات من (426) مليون دولار لعام 2004 إلى (480) مليون دولار لعام 2005 وحققت الخدمات التجارية الأخرى زيادة ضئيلة إذ ارتفعت من (280) مليون دولار لعام 2004 إلى (298) مليون دولار لعام 2005. وهو يشير لارتفاع مساهمة بند السياحة في زيادة قيمة الصادرات من الخدمات يليه بند النقل والمواصلات ثم الخدمات التجارية الأخرى وهي الأقل حصة في المساهمة في تلك الزيادة.

وهو ما انعكس إيجابياً على نمو الصادرات الإجمالية الأردنية. وتشير البيانات المتوفرة خلال عشرة الشهور الأولى من عام 2006 إلى ارتفاع مقبوضات السياحة والسفر بنسبة (10.9٪) مقارنة بارتفاع نسبته (9.5٪) خلال المدة المماثلة من عام 2005[1]. مما يشير لتطور صادرات الخدمات ونموها. والذي يعد من السمات الأساسية للاقتصاد الجديد وانعكاساته الإيجابية على زيادة الصادرات الإجمالية للمملكة الأردنية.

ثالثاً: أثره في القوى العاملة والبطالة:

أدركت المملكة الأردنية أهمية تنمية مواردها من خلال سعيها لمواكبة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في ظل عولمة الاقتصاد وظهور الاقتصاد المعرفي لأن تنمية الموارد البشرية هي من الركائز الأساسية للاقتصاد الجديد وكونها تلعب دوراً مميزاً في عملية النمو الاقتصادي والاجتماعي. ولسعة أدوات الاقتصاد الجديد وترابطها وأثرها في التنمية الشاملة ومنها تكنولوجيا المعلومات وتنمية الموارد البشرية وبروز قطاع الخدمات وقابليته في جذب القوى العاملة بالمقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى يلاحظ اهتمام المملكة الأردنية بتلك الأدوات

(1) البنك المركزي الأردني/ التطورات النقدية والاقتصادية- تقرير دائرة الأبحاث- كانون الأول 2006 ص19.

ولاسيما فيما يتعلق بتنمية الموارد البشرية وقطاع الخدمات وأثرهما في القوى العاملة والبطالة في الأردن كما مبين في الجدول (49).

جدول (49) التوزيع القطاعي للقوى العاملة في الأردن من (1995-2004)

القطاع الزراعي %				القطاع الصناعي %				قطاع الخدمات %			
1995	1999	2003	2004	1995	1999	2003	2004	1995	1999	2003	2004
13.0	11.7	10.4	10.1	9.4	8.7	7.7	7.4	77.6	79.6	81.9	82.5

المصدر: (1) منظمة العمل الدولية-توزيع القوى العاملة حسب القطاعات لعام 2004

(2) الاستبيان الإحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2005 ص265

يتبين من الجدول (49) انخفاض نسبة القوى العاملة في القطاع الزراعي من (13.0٪) لعام 1995 وبشكل تدريجي للأعوام التي تليها حتى وصلت إلى (10.1٪) لعام 2004. وكذلك الحال بالنسبة إلى القطاع الصناعي فقد انخفضت النسبة من (9.4٪) لعام 1995 واستمرت بالانخفاض للسنوات التي بعدها حتى وصلت إلى (7.4٪) لعام 2004. في حين يلاحظ أن نسبة العمالة مرتفعة في قطاع الخدمات حتى في عام 1995 حيث بلغت (77.6٪). وهي نسبة مرتفعة بالمقارنة مع قطاعي الزراعة والصناعة. مما يشير لاهتمام الأردن بهذا القطاع بوقت مبكر. واستمرت نسبة العمالة بالارتفاع في هذا القطاع حتى وصلت إلى (82.5٪) للعام 2004. مما أنعكس أيجابياً على سوق العمل الأردني وتحجيم البطالة وارتفاع نسبة القوى العاملة من مجموع السكان وارتفاع معدل النمو السنوي للقوى العاملة وازدادت حصة النساء من القوى العاملة في سوق العمل الأردني كما مبين في الجدول (50).

جدول (50): القوى العاملة ومعدل البطالة في المملكة الأردنية من (1995–2004)

القوى العاملة كنسبة من مجموع السكان				معدل النمو السنوي المركب للقوى العاملة	حصة النساء من القوى العاملة من (15 سنة فأكثر)				معدل البطالة
1995	1999	2003	2004	2004–1995	1980	1999	2003	2004	2004–1995
28.3	29.6	33.9	36.4	٪2.8	14.7	24.0	25.0	26.1	13.7

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:

1. مؤشرات التنمية الدولية/ البنك الدولي/ قاعدة المعلومات ابريل 2006.
2. منظمة العمل الدولية– قاعدة المعلومات ابريل 2005.
3. الاستبيان الإحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2005 ص265.

- احتسب الباحث معدل النمو السنوي المركب.

يتضح من الجدول (50) ارتفاع نسبة القوى العاملة من مجموع السكان من (28.3٪) لعام 1995 إلى (36.4٪) لعام 2004وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (2.8٪) للمدة أعلاه. وكانت حصة النساء من القوى العاملة من (15 سنة فأكثر) من مجموع السكان (14.7٪) لعام 1980 وارتفعت إلى (24.0٪) لعام 1999 واستمرت بالارتفاع لتصل إلى (26.1٪) لعام 2004. وهو يشير لسعي المملكة الأردنية لتقليل فجوة النوع الاجتماعي وتحقيق المساواة بين الجنسين في سوق العمل الأردني والتي تعد من سمات الاقتصاد المعرفي.

مما انعكس أيجابياً على ارتفاع نسبة العمالة من مجموع السكان وارتفاع معدل النمو السنوي وانخفاض معدل البطالة في سوق العمل الأردني ليصل إلى (13.7٪) للمدة من 1995 ولغاية عام 2005. يتضح مما تقدم سعي المملكة الأردنية لتنمية مواردها البشرية لغرض توفير البنى التحتية اللازمة لمساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومواكبة التطورات المتسارعة في الاقتصاد العالمي.

رابعاً: أثره في تدفق الاستثمارات الأجنبية:

نظراً للنمو الواسع والزيادة الكبير للتدفقات الاستثمارية الأجنبية في ظل التطورات الاقتصادية الجديدة وعولمة الاقتصاد. وأثر تدفق تلك الاستثمارات على أقتصاديات البلدان المضيفة لها في الدول المتقدمة أو النامية على السواء لذا سعت المملكة الأردنية للأهتمام بالجهود الترويجية لجذب الاستثمارات الأجنبية من خلال مؤسسة تشجيع الاستثمار في المملكة الأردنية وعلى الموقع الشبكي www.jordan investment.com وباللغة الانكليزية.

حيث حصلت الأردن على عضو فاعل في الرابطة الدولية لوكالات تشجيع الاستثمار (WALPA) والشبكة الأورومتوسطية لوكالات إنعاش الاستثمار (Anima). وقد تباين حجم الاستثمارات المتدفقة إلى المملكة الأردنية للمدة من (1997-2004) كما مبين في الجدول (51).

جدول (51) الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للأردن من (1997-2004) بملايين الدولارات

1997	2000	2001	2002	2003	2004	معدل النمو السنوي المركب
158	787	100	64	424	620	%21.5

المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2005 ص120

- أحتسب الباحث معدل النمو السنوي المركب.

يتضح من الجدول (51) تباين حجم التدفقات الاستثمارية الأجنبية الواردة للمملكة الأردنية للمدة من عام 1997 ولغاية عام 2004 حيث بلغ (158) مليون دولار لعام 1997 وأزداد بشكل ملحوظ لعام 2000 ليصل إلى (787) مليون دولار وبعدها أنخفض حجم الاستثمار لعامي 2001 و2002. ثم ارتفع بعد ذلك إلى (424) مليون دولار لعام 2003 وأستمر بالارتفاع ليصل إلى (620) مليون دولار

لعام 2004 وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (21.5٪) للمدة من عام 1997 ولغاية عام 2004.

وهو يشير لتطور ونمو التدفقات الاستثمارية الأجنبية الواردة للمملكة الأردنية بفعل الجهود الترويجية التي أتخذتها لجذب الاستثمارات الأجنبية. ثم أرتفع حجم الاستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2006 أرتفاعاً قياسياً مقارنة بمستواه خلال نفس المدة المماثلة لعام 2005. إذ أرتفع ليصل إلى ما مقداره (1834) مليون دينار أردني منها (846) مليون دينار من الاستثمارات الأجنبية. وبلغت حصة الاستثمارات الأجنبية من الحجم الكلي للاستثمارات خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2006 ما نسبته (46.1٪) مقابل (39.4٪) خلال المدة المماثلة نفسها من عام 2005[1]. مما يدلل على تزايد الثقة في بيئة الاستثمار في المملكة الأردنية من المستثمرين وخصوصاً الأجانب منهم. وشهدت الاستثمارات البينية الأردنية تطوراً وخاصة في عام 2005 الأمر الذي ساهم في زيادة الاستثمارات الإجمالية لعام 2005 نتيجة لزيارات الوفود الرسمية لمؤسسة تشجيع الاستثمارات في المملكة الأردنية

من قبل بعض الدول العربية لبحث الاستثمار في مشاريع التخاصية والتعرف على الفرص الاستثمارية وخاصة في ضوء أتفاقيات التجارة الحرة التي وقعتها الأردن مع أطراف أخرى والإجراءات المتخذة بتقليص مدة الموافقة والترخيص والتسجيل للمشروع الاستثماري لتصل إلى (14) يوماً فقط. مما أدى لتطوير الاستثمارات البينية كما مبين في الجدول (52).

(1) البنك المركزي الأردني/التطورات النقدية والاقتصادية (مصدر سابق) ص22.

جدول (52) الاستثمارات البينية الأردنية من (1998–2005) بملايين الدولارات

1998	2002	2003	2004	2005	معدل النمو السنوي المركب
12.7	21	17	27	302	57.2

المصدر: مؤسسة تشجيع الاستثمار في الأردن للمزيد على الموقع www.jordan invest ment.com

- احتسب الباحث معدل النمو السنوي المركب.

يلاحظ من الجدول (52) تباين تدفقات الاستثمارات البينية الأردنية للمدة من 1998 ولغاية 2005. ولكنها ارتفعت بشكل قياسي لعام 2005 لتصل إلى (302) مليون دولار وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (57.2٪). وهي نسبة نمو مرتفعة وتشير لتطور ونمو الاستثمارات البينية للمدة أعلاه. وتشير البيانات المتوفرة لعام 2005 إلى أن تلك الاستثمارات قد تركزت في قطاعي الخدمات والصناعة لما لهذين القطاعين من أهمية في عملية النمو الاقتصادي لذا نستعرض التوزيع القطاعي للاستثمارات البينية الأردنية لعام 2005 للوقوف على أتجاه تلك الاستثمارات بالنسبة للقطاعات الاقتصادية الأردنية كما مبين في الجدول (53).

جدول (53) التوزيع القطاعي للاستثمارات البينية الأردنية لعام 2005 بملايين الدولارات

القطاع الصناعي	القطاع الزراعي	قطاع الخدمات	الإجمالي
132.5	1.7	167.8	302

المصدر: مؤسسة تشجيع الاستثمار في الأردن على الموقع www.jordan invest ment.com

يتبين من الجدول (53) أن الحصة الأكبر من الاستثمارات البينية اتجهت لقطاع الخدمات والبالغة (167.8) مليون دولار تليها حصة القطاع الصناعي والبالغة (132.5) مليون دولار في حين بلغت حصة القطاع الزراعي من تلك الاستثمارات (1.7) مليون دولار. وهو يشير بوضوح إلى ارتفاع الأهمية النسبية لقطاع الخدمات في الاستحواذ على الحصة الأكبر من الاستثمارات أي قابليته على جذب الاستثمارات فضلاً عن قابليته النسبية في جذب العمالة.

من السمات الأساسية للاقتصاد الجديد والتي تسعى المملكة الأردنية للولوج إليه من خلال الجهود الترويجية المتخذة من قبل مؤسسة تشجيع الاستثمار في الأردن. مما يسهم في تحقيق الأهداف التنموية التي تسعى إليها المملكة الأردنية.

خامساً: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونمو الصادرات:

سعت المملكة الأردنية للأهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد أن تنامت أهميته النسبية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث احتضنت الأردن اجتماعات الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية في مؤتمرها السنوي الثاني عشر والذي يبحث دور المصارف في ترويج وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والذي عكس تنامي أهمية هذا القطاع والتحديات التي يواجهها وكيفية معالجتها واتخاذ الإجراءات للترويج لهذا القطاع من خلال خفض تكاليف التمويل وأسعار

الفائدة على القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ودعم دور المرأة وتنمية ثقافة العمل الحر المبادر والمنافسة وشارك في المؤتمر الاتحاد العربي للمشروعات الصغيرة .

وعدد من المؤسسات الإقليمية والدولية ومنها مؤسسة التمويل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) واتحاد المصارف الأمريكية لتنمية قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة[1]. وعلى صعيد الإجراءات الحكومية في تعزيز القدرات التنافسية للمنتجات الأردنية اتخذت التدابير اللازمة لتخفيض تكاليف الإنتاج من خلال تخفيض الرسوم الكمركية إلى (10٪) والسماح للقطاع الخاص بإقامة المدن الصناعية والمدن الحرة.

وتوفير التمويل بالشروط المناسبة للصناعات الصغيرة من خلال صندوق التنمية والتشغيل وصندوق الحرفيين وصندوق دعم المشاريع الصغيرة الذي يعمل ضمن برنامج زيادة الإنتاجية الاجتماعية وتوفير الضمان اللازم من قبل الشركة الأردنية لضمان القروض لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة[2]. تلك الإجراءات المتخذة لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة طورت القدرة التنافسية للاقتصاد الأردني بما يضمن تطوير تلك المؤسسات وتنشيط قطاع التصدير وتشير البيانات المتوفرة لتطور ونمو الصادرات الإجمالية للمملكة الأردنية للمدة من عام 1999 ولغاية عام 2005 كما مبين في الجدول (54).

(1) IMF. Jordan. Strategy for Adjustment and Growth occasional paper/36. may

(2) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في الدول العربية لعام 2005 (مصدر سابق) ص88.

جدول (54) الصادرات الإجمالية الأردنية من (1999–2005) بملايين الدولارات:

1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	معدل النمو السنوي المركب
1831	1899	2294	2769	3081	3882	3625	%12.0

المصدر: 1. صندوق النقد الدولي/ اتجاه التجارة الخارجية لعام 2006

2. الاستبيان الإحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2005 ص335

- احتسب الباحث معدل النمو السنوي المركب.

يلاحظ من الجدول (54) نمو الصادرات الإجمالية في المملكة الأردنية بشكل تدريجي من (1831) مليون دولار لعام 1999 حتى وصلت إلى (3625) مليون دولار لعام 2005 وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (12٪) للمده أعلاه. وهي نسبه تشير لتطور تلك الصادرات ونموها خلال المدة أعلاه. وتشير البيانات المتوفرة لارتفاع الصادرات الكلية الأردنية (الصادرات الوطنية + المعاد تصديرها) خلال العشرة شهور الأولى من عام 2006 مقدرة بالعملة الوطنية بنسبة (18.4٪) لتصل إلى (2987) مليون دينار أردني مقارنة مع نمو نسبته (12.2٪) خلال المدة المماثلة لعام 2005 وجاء هذا النمو نتيجة لارتفاع الصادرات الوطنية بنسبة (11.2٪) لتصل إلى (2346) مليون دينار أردني وارتفاع السلع المعاد تصديرها بنسبة (56.8٪) لتصل إلى (623) مليون دينار[1] فضلاً عن ما تقدم فقد شهدت الصادرات البينية ارتفاعاً ملحوظا أنعكس أيجابياً على أجمالي الصادرات الأردنية كما مبين في الجدول (55).

(1) البنك المركزي الأردني- التطورات النقدية والاقتصادية (مصدر سابق) ص32.

جدول (55) الصادرات البينية الأردنية من (2000–2005) بملايين الدولارات

2000	2001	2002	2003	2004	2005	معدل النمو السنوي المركب
609	961	1045	976	1335	1546	20.4

المصدر: صندوق النقد الدولي/ أتجاه التجارة الخارجية لعام 2006

- أحتسب الباحث معدل النمو السنوي المركب.

يتبين من الجدول (55) تطور الصادرات البينية الأردنية حيث ارتفعت من (609) مليون دولار لعام 2000 إلى (1546) مليون دولار لعام 2005 وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (20.4٪). وتشير النسبة إلى نمو تلك الصادرات والذي أنعكس أيجابياً على زيادة الصادرات الإجمالية الأردنية. وقد ساهمت زيادة الصادرات البينية إضافة لتطور القدرات التنافسية للاقتصاد الأردني وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنشيط قطاع التصدير بفعل الإجراءات والسياسات الاقتصادية التي أتخذتها المملكة الأردنية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى لتحقيقها.

سادساً: تطور مكانة الأردن في المؤشرات التنموية الدولية:

شهدت مكانة المملكة الأردنية تحسناً ملحوظاً في المؤشرات التنموية الدولية بعد الإجراءات التي أتخذتها في مواكبتها للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الحديثة وخاصة فيما يتعلق منها بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأحد الأدوات الرئيسية لاقتصاد المعرفة. فضلاً عن ما تم استعراضه في المبحث السابق من أثر الأدوات الأخرى للاقتصاد الجديد والمتمثلة بتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونمو تجارة الخدمات وتنمية مواردها البشرية والتي ساهمت بشكل أو بأخر في تطور مكانتها في المؤشرات التنموية الدولية.

وسنعرض أهم المؤشرات التي تبوأت المملكة الأردنية فيها مكاناً مميزاً على الصعيدين العربي والدولي لنبين أثر تلك الأدوات للاقتصاد الجديد وللإجراءات والتطبيقات التي أتخذتها لتبوء تلك المواقع في المؤشرات التنموية الدولية كما مبين في الجدول (56)

جدول (56) مكانة المملكة الأردنية في المؤشرات التنموية الدولية (2000–2003)

ت	السنة / المؤشر	2000	2001	2002	2003
1	مؤشر التنافسية العالمية	46	45	34	
2	مؤشر الأداء	86			54
3	مؤشر التنمية البشرية			99	90
4	مؤشر الاستعداد المعرفي				46
5	المؤشر الثلاثي لثروة الأمم الناهضة			34	24
6	مؤشر الاتصال الرقمي			0.24	

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:

1. المنتدى الاقتصادي العالمي/ مؤشرات التنافسية العالمي من (2001–2003)
2. التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات/ مؤشرات الاستعداد المعرفي لعام 2003
3. مؤشرات مجتمع المعلومات في الدول العربية– الكويت–2004–ص65
4. تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003

يتبين من الجدول (56) تطور مكانة المملكة الأردنية في مؤشر التنافسية العالمية من المرتبة (46) لعام 2000 إلى المرتبة (34) دولياً لعام 2002 ويعتمد المؤشر على الكثير من المؤشرات الفرعية منها تحسن البيئة الاقتصادية الكلية وتطوير أنظمة التعليم واستخدام أدوات الاقتصاد الجديد.

أما فيما يتعلق بمؤشر الأداء الذي يعتمد على مستوى الأداء المؤسساتي والحكومي والأمكانات في جذب الاستثمارات وتوفر البنى الأساسية داخل الاقتصاد فقد تقدمت المملكة الأردنية من المرتبة (86) دولياً لعام 2000 إلى المرتبة (54) دولياً لعام 2003. وهو تحسن ملحوظ في المؤشر على الصعيد الدولي.أما مؤشر التنمية البشرية فقد تقدمت الأردن بـ (9) نقاط في مؤشر عام 2003 بالمقارنة مع مؤشر عام 2002 برغم أن المرتبة (90) دولياً غير متقدمة لكن هنالك تحسناً في مؤشرها لعام 2003 أما مؤشر الاستعداد المعرفي الذي يعتمد على ثلاثة مؤشرات فرعية.

الأول البيئة السياسية والقانونية والبيئة الأساسية والمهارات البشرية والثاني استعداد الأفراد والمجتمع والحكومة وأخيراً استخدام الأفراد والمجتمع والحكومة.

وحصلت الأردن على المرتبة الثانية عربياً بعد تونس وحصلت على المرتبة (46) دولياً. وهو يشير لدرجة الاستعداد المعرفي نظراً لتوفر البنى الأساسية في الأردن الذي جعلها تحصل على هذه المرتبة في المؤشر. وبصدد المؤشر الثلاثي لثروة الأمم الناهضة فقد حصلت الأردن على المرتبة الثالثة عربياً حيث جاءت بعد البحرين والكويت وحصلت على المرتبة (24) دولياً لعام 2003 متقدمة بعشرة نقاط عن مرتبتها لعام 2002 حيث حصلت على المرتبة (34) دولياً لعام 2002.

وهو يشير لتطور مكانتها في هذا المؤشر الذي يعتمد على ثلاثة محاور رئيسية وهي البيئة الاقتصادية وتبادل المعلومات إضافة للبيئة الاجتماعية والمؤشر هو حاصل عدد (63) عامل فرعي وهذا العدد من العوامل الفرعية يمثل ميزة للمؤشر المركب بالمقارنة مع المؤشرات الدولية الأخرى[1]. أما مؤشر الاتصال الرقمي الذي يعتمد على البنى التحتية لخدمات الأنترنت والقدرة على الدفع

---

(1) مؤسسة الأحداث العالمية/ المؤشر الثلاثي لثروة الأمم الناهضة لعام 2003.

والجودة والمعرفة والاستخدام وحصلت الأردن على المرتبة السادسة عربياً بـ (0.45) نقطة

في المؤشر متقدمة على السعودية الحاصلة على (0.44) نقطة في المؤشر وعلى مصر الحاصلة على (0.39) نقطة رغم تباين الإمكانات بين البلدين والمملكة الأردنية[1]. كل ما تقدم يشير بوضوح للإجراءات التي اتخذتها المملكة الأردنية في مواكبتها للتطورات الاقتصادية والاجتماعية الحديثة ولاسيما فيما يتعلق منها بأدوات الاقتصاد الجديد.

الذي انعكس إيجابياً على تطور الأداء داخل الاقتصاد الأردني ووفر البنى التحتية اللازمة لتطبيق تلك الأدوات ضمن الإمكانات المتاحة في الاقتصاد الأردني مما أدى بالنتيجة لتطور مكانة المملكة الأردنية في المؤشرات التنموية الدولية وهو دليل آخر على سعيها لمواكبة تلك التغيرات واتخاذها التدابير اللازمة لتطبيقها.

---

(1) مؤشرات مجتمع المعلومات في الدول العربية (مصدر سابق) ص65.

المصادر والمراجع

المصادر العربية:

أ. الكتب:

1. القرآن الكريم.
2. أبو زيد، أحمد/المعرفة وصناعة المستقبل– سلسلة كتاب العربي– الكويت 2005.
3. د. أبو طالب، حسن/ الاتجاهات الكبرى في صناعة المعلوماتية. مركز الدراسات الاستراتيجية – القاهرة 2005.
4. ايفانز، كلوريا/ الحكومة الالكترونية/ ترجمة –دار الفاروق– دار الفاروق للنشر والتوزيع– الطبعة العربية الأولى 2005.
5. بريجيت، بيرجر/ثقافة تنظيم العمل– ترجمة محمد مصطفى غنيم– الدار الوطنية للنشر والتوزيع 1991.
6. بكري، سعد الحاج/المعلوماتية والمستقبل/مؤسسة اليمامة– كتاب الرياض– 2003.
7. د. بواسماعيل، عامر/ مشاكل قطاع التكنولوجيا– قسم الدراسات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات– دار الرضا للنشر– دمشق 2000.
8. جامع، محمد نبيل/ اجتماعيات التنمية الاقتصادية– دار الغريب للطباعة والنشر، القاهرة 2005.
9. د. جبريل، محمود/ العلوم والتكنولوجيا في الوطن العربي. مؤسسة جيتراك انترناشينول– طرابلس 2005.
10. د. جريو، داخل حسن/دور المعرفة في التنمية الاقتصادية– مركز العراق للدراسات 2006.
11. يتس، بيل/المعلوماتية بعد الانترنيت– ترجمة عبد السلام رضوان– الكويت 1998.

12. د. الخضيري، محسن احمد/اقتصاد المعرفة. مجموعة النيل العربية– الطبعة الأولى– القاهرة 2001.

13. الخوري، هاني شحادة/ أنماط العمل الجديد في عصر الاقتصاد المعرفي– دار الرضا للنشر، دمشق 203.

14. الراشد، رشدي/ تاريخ الرياضيات العربية بين الجبر والحساب. مركز دراسات الوحدة العربية– بيروت 1989.

15. د. الرفاعي، عبد الحميد/ المعلومات بين النظرية والتطبيق– دار الاعلام– دمشق 1998.

16. روبرت، كاهن/ تطور شبكة المعلومات العالمية– الطبعة العربية– اليونسكو– القاهرة 2000.

17. شهاب الدين، عدنان/ النهضة واكتساب المعرفة في الوطن العربي– مركز دراسات الوحدة العربية– بيروت 2002.

18. د. الطائي، يوسف والعبادي هاشم/ إدارة الموارد البشرية– جامعة الكوفة– كلية الإدارة والاقتصاد 2005.

19. د. عبد المعطي عبد الباسط / العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي– مكتبة مدبولي– القاهرة 2004.

20. د. عبد السلام، رضا/ مكانة مصر والدول العربية في المؤشرات الدولية. دار السلام للكتابة والنشر، القاهرة 2004.

21. د. علي، نبيل وحجازي، نادية/الفجوة الرقمية– رؤية عربية لمجتمع المعرفة– الكويت العدد 318، عام 2005.

22. د. علي/ نبيل/ العرب وعصر المعلومات– عالم المعرفة– الكويت العدد 184 عام 2001.

23. د. علي، نبيل/المعلوماتية العربية بين الراهن والمرجو– المؤسسة العربية للعلوم والتكنولوجيا الحديثة– الشارقة 2002.

24. فرجاني، نادر/خطة ضمان التعليم للجميع. مركز المشكاة للبحث– القاهرة 2002.

25.د. فرجاني، نادر/ تحدي اكتساب المعرفة في الوطن العربي، مركز المشكاة. مصر 2003.

26.توفلر الفن / وعود المستقبل– تعريب فارس عضوب– دار المروج– بيروت 1986.

27.قاسم، حشمت/ مدخل لدراسة المكتبات وعلم المعلومات– مكتبة غريب القاهرة 1990.

28.القاسم، صبحي/استراتيجية تطوير العلوم في الوطن العربي– دراسة تحليلية للتحديث والتطبيق. الشارقة 2002.

29.كاريذرس، مايكل/ الثقافات البشرية. ترجمة شوقي جلال– الكويت 1999.

30.لافرانس جين، بول/ منتجات تسويق الوسائط المتعددة– الطبعة العربية– اليونسكو. القاهرة 2000.

31.د. مؤنس، حسين/ الحضارة. دراسة في أصول وعوامل قياسها وتطورها– عالم المعرفة – العدد الأول، الكويت 1978.

32.د. مرسي، فؤاد/الرأسمالية تجدد نفسها– عالم المعرفة– الكويت، العدد 147 عام 1992.

33.مونتياغو، أشلي/البدائية. ترجمة محمد عصفور– عالم المعرفة– الكويت العدد 53، 1982.

34.د. الهادي، محمد/تكنولوجيا الاتصالات وشبكات المعلومات– المكتبة الأكاديمية– القاهرة 2001.

35.وديع، محمد عدنان/ مسح التطورات في مؤشرات التنمية ونظرياتها.

36.المعهد العربي للتخطيط، الكويت 1995.

37.د. ياسين، سعد غالب والعلاق، بشير عباس/ التجارة الإلكترونية\دار المناهج للنشر والتوزيع– عمان 2004.

ب. البحوث والدراسات والمقالات:

1. الأحمد، عوض حاج علي/ منظومة مجتمع المعرفة وتحقيق الأمن الشامل. من أعمال المؤتمر العربي الأول 2005.
2. أبو رزق، خليل/ مؤشرات مجتمع المعلومات بين المفهوم والتطبيق – معهد الكويت للأبحاث العلمية 2004.
3. أبو طالب، حسن/ جهد جماعي لسد الفجوة الرقمية – مجلة أفكار الكترونية – أكتوبر 2004.
4. الاقتصاد الأردني – تقييم الواقع والانطلاق نحو المستقبل – مركز الدراسات الاستراتيجية – الجامعة الاردنية 1999.
5. الانترنت في العالم العربي – أرقام وإحصائيات – القاهرة 2005.
6. بادرن روبرت/ اقتصاد المعرفة –مجلة لغة العصر– مؤسسة الأهرام أغسطس 2004.
7. د. البداينة، ذياب/ اقتصاد المعلومات مجلة المعلوماتية– العدد 120 لعام 2002.
8. بكري سعد الحاج/ هل نمتلك خطة لإيجاد مجتمع المعرفة –مجلة المعرفة– العدد 110 عام 2004.
9. تركماني، عبد الله/ ندوة التحديات الإقليمية والدولية الراهنة – تونس 2004.
10. د. الجابري، عبد المنعم/ الحكومة الإلكترونية من الطموح إلى الواقع.
11. صحيفة 26 سبتمبر العدد 1103 عام 2005.
12. د. الحافظ، مهدي/ نحو رؤية إنمائية للعالم العربي/ إصدارات اليونسكو 1996. المنشور في جريدة الصباح 2005/ 5/ 4.
13. الحسني، عرفان/ التضخم واختلال التوازن العام في الاقتصاديات العربية – جريدة الخليج فبراير 2005.
14. رخا، عمر/ الاستثمار في مجال الانترنت – في أعمال المؤتمر العربي الأول – الاسكندرية 2005.

15. الرميحي، محمد/ صداع الفجوة الرقمية – جريدة الشرق الأوسط– العدد 815– اكتوبر 2005.
16. د. سعيد، نادر/ العلاقة الجدلية بين التنمية الإنسانية ومجتمع المعرفة. الورشة الخاصة بتقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003 كانون الأول 2004.
17. السيد، ياسين/ تقييم مجتمع المعلومات –الأهرام– الكتاب– 28 أكتوبر.
18. شاهين، شريف كامل/ البنية التحتية لبناء مجتمع المعلومات– من أعمال المؤتمر العربي– الإسكندرية.
19. شبلول، أحمد فضل/ الفجوة الرقمية وتعرية العالم العربي معلوماتياً – الإسكندرية – مجلة الاتحاد 2006.
20. د. صالح، أشرف/ الطرق السريعة للمعلومات – المنظمة العربية للتربية والثقافة، تونس.
21. د. الصالح، علي توفيق/ القدرة التنافسية للاقتصادات العربية في السوق العالمية – أبو ظبي 1999.
22. د. عباس، بشار/ مجتمع المعلومات العربي/ المفاهيم والمرتكزات والتوجهات – معلومات دولية، العدد 63 لعام 2000.
23. عبد البديع، أحمد/ تضييق الفجوة الرقمية في العالم العربي – القبس – العدد 2003 عام 2006.
24. عبد الصادق، عادل/ تحليلات عربية ودولية – القمة العالمية للمعلومات وتحدي الفجوة الرقمية.
25. د. عبد الهادي، محمد فتحي/ الاستثمار في صناعة المحتوى العربي/ في أعمال المؤتمر العربي الأول – الإسكندرية 2005.
26. د. عبد الهادي، محمد فتحي/ أسس مجتمع المعلومات وركائز الاستراتيجية العربية– المؤتمر التاسع للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات– المنظمة العربية للتربية والثقافة 1988.
27. عبد الوهاب، عماد/ المعرفة ودورها في إرساء أسس مجتمع المعلومات العربي – المجلة العربية للمعلومات – العدد الثاني – تونس 2002.
28. العجلوني، محمد محمود/ معايير الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات. من

أعمال المؤتمر العربي الأول– الإسكندرية 2005.

29. العجلوني، محمد محمود/ أثر تكنولوجيا المعلومات ودورها في إدارة التنمية الأردنية – جامعة اليرموك – الأردن 1996.
30. د. العجلوني، محمد محمود/ دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات – أربد – الأردن 2004.
31. د. علي، نبيل/ ثورة المعلومات (الجوانب التكنولوجية) في أعمال ندوة العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية 2000.
32. د. علي، نبيل/ طموح مصر المعلوماتي/ مؤسسة الأهرام 2003.
33. د. عمران، محمد مصطفى/ الاستثمارات الأجنبية المباشرة – معهد السياسات الاقتصادية – أبو ظبي 2003.
34. د. الغالبي، كريم سالم ود. رسول إبراهيم/ اقتصاد المعرفة ونظرية النمو الحديثة –من أعمال المؤتمر العربي الأول – الإسكندرية 2005.
35. الغالبي، كريم سالم ورسول، إبراهيم/ تكنولوجيا المعلومات والأبعاد الأساسية للتنمية في الوطن العربي – مجلة القادسية، المجلد الثامن– العدد الثاني 2006.
36. القرنشاوي، حاتم/ سياسات وخطط تطوير القدرات التنافسية للاقتصاد المصري – القاهرة.
37. كويشيرو، ماتسورا/ نحو مجتمعات المعرفة –ترجمة نسرين ناصر عن الفرنسية– مجلة ميدوزا.
38. د. المراياتي. محمد/ التكنولوجيا الحديثة واقتصاد المعرفة/ ندوة منهجية المصطلح العلمي العربي – دمشق – 1999.
39. مجلة انترنت العالم العربي – التعاملات المصرفية عبر الانترنت.
40. مجلة علوم إنسانية العدد 30 السنة الرابعة أيلول 2006.
41. د. المراياتي، محمد/ الأعمال الالكترونية في الوطن العربي – بيروت 2002.
42. د. مظلوم، محمد جمال/ أمن المعلومات والاتصالات في ظل الثورة التقنية– مجلة خالد العسكرية – الرياض 2005.
43. مركز دراسات الوحدة العربية – العرب وثورة المعلومات – كتب المستقبل

العربي 2003.

44. د. المهدي، حسين/ الاقتصاد الرقمي في دول الخليج العربي – وثائق المؤتمر السنوي الثاني– أبو ظبي – الإمارات 2005.

45. د. نعمة، كريم/ الدول العربية والمؤشرات الدولية – جامعة فيلنكو ترنفو/ القديس كيريل وميتودي – الجزائر 2005.

46. هاربو، أولي/ خدمات المعلومات والمكتبات والأرشيف– في تقرير الاتصالات والمعلومات اليونسكو– القاهرة 2000.

47. اليحياوي، يحيى/ خلفيات وتبعات الفجوة الرقمية في الوطن العربي – منتديات اليسير لتقنية المعلومات – الرباط 2006.

48. اليوسف، اقبال/ الحكومة الالكترونية – مجلة الإمارات اليوم – العدد 322 ابريل 2000.

ج. مصادر الانترنت:

1. د. أبو حلاوة، كريم/ أين العرب من مجتمع المعرفة. للمزيد على الموقع

httm://www.mokarbat.com/molo– 12.htm

2. د. تركماني، عبد الله/ مجتمع المعرفة وأبعاده في الوطن العربي – تونس 2004 للمزيد على الموقع

htt://hem– bredband

3. تقارير التنمية البشرية الدولية. للمزيد على الموقع

www.undp.or

4. تقرير الاستراتيجية العربي / وثيقة اعلان الاستراتيجية العربية 2003 للمزيد على الموقع

www.ahram.org.egacpss

5. د. حامد، محمد رؤوف/ الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية – الأهرام – للمزيد على الموقع

http://www.ahram.org.eg

6. جامعة هارفارد – مجموعة تكنولوجيا المعلومات – مركز التنمية العالمي – قراءات في عالم الشبكات. للمزيد على الموقع

http://evbr.law.harvard.edu/redinessguide/networkedworld.htm

7. د. الجمري، منصور/ عصر المعلومات يقود الإنسانية إلى عصر المعرفة. مايو 2000 للمزيد على الموقع

www.arabcin.net

8. ماجد كلزي/ التخلف التكنولوجي في البلاد الإسلامية – البحث عن الخلل – الوحدة الإسلامية – الإسلام اونلاين، للمزيد على الموقع

www.alwihdah.com.tanmiyah.plp?p:2

9. د. ذياب، محمد/ اقتصاد المعرفة، أين نحن منه الآن. للمزيد على الموقع

http:www.balagh.com/islam/alov508com.htm.28k

10. د. عباس، بشار/ دور الاقتصاد المعرفي في التنمية والتعاون الاقتصادي العربي – للمزيد على الموقع

Htt://www.arabcin.net/arabiall/studies/dawr.htm

11. د. علي، نبيل/ الانترنت ونقل المعرفة في الوطن العربي. للمزيد على الموقع

File://H.jehat.com.htm

12. عليان، ربحي مصطفى/ خصائص مجتمع المعلومات – جامعة البلقاء التطبيقية – الأردن – للمزيد على الموقع

File://F.Newpage1.htm

13. القمة العالمية لمجتمع المعلومات – جنيف 2003 – نتائج القمة – وثيقة خطة العمل – للمزيد على الموقع

http://www.itu.int/wsis/documentsldocmulti– en– 1191.asp

14. الكاملي، عبد القادر/ مجتمع المعلومات/ المعرفة قضايا عصر – النادي العربي للمعلومات للمزيد على الموقع

www.arabcin.net

15. مؤسسة تشجيع الاستثمار في المملكة الأردنية على الموقع

www.jordaninvestment.com

16. مؤشرات الاقتصاد الإماراتي http://kuna.net.kw/gcc/files

17. مجلة المعلوماتية الصادرة عن وزارة التعليم السعودية. للمزيد على الموقع

www.iformtics.gov.samagazine

18. د. المراياتي، محمد/ نحو اكتساب التكنولوجيا في الوطن العربي للمزيد على الموقع

19. htt:www.mrayati@escwa.org.lb

20. د. مكاوي، محمد محمود/ البيئة الرقمية بين سلبيات الواقع وآمال المستقبل– النادي العربي للمعلومات – مجلة المعلوماتية سبتمبر 2004 للمزيد على الموقع

21. m.mekawiyahoo.com

22. منظمة الأغذية والزراعة في الأمم المتحدة – الفجوة الرقمية في الريف تبطئ

التنمية 2003. للمزيد على الموقع

23. www.fao.org

24. منظمة التجارة العالمية/ إجمالي التجارة الخارجية لعام 2005. للمزيد على الموقع

W.T.O. Press Release April 2006

25. موصلي، محمد وليد/ اقتصاد المعرفة – مجلة الاقتصادية – العدد 272 عام 2006 للمزيد على الموقع

File://al– IQTISSADIYA.htm

26. موقع اسلام أون لاين http://www.islamonline.com

27. واقع استخدام الانترنت في العالم العربي. للمزيد على الموقع

www.pemag– arabic.com

28. محي الدين، حسانة/ اقتصاد المعرفة في مجتمع المعلومات / جامعة بيروت 2001 للمزيد على الموقع

http://www.k.fnl.org.sal:darat/kFNLjournal/m9–2/magpages7.htm

29. وزارة الاتصالات والمعلومات المصرية/ تقارير ومؤشرات الانترنت للعام 2005. للمزيد على الموقع

http://www.mtit.gov.ps/guest.asp?currentpages:3

30. وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي التونسي. للمزيد على الموقع

www.investintunisia.com

31. ناصر الدين، سعد/ الاقتصاد المعرفي – المنتدى العربي الموحد 2006 للمزيد

على الموقع:

www.4urban.com

د. الأطاريح والرسائل الجامعية:

1. د. عبد السلام، رضا/ محددات الاستثمار في عصر العولمة – أطروحة دكتوراه – جامعة اولسترا – المملكة المتحدة، ترجمة – دار النهضة العربية 2002.
2. الكبيس، صلاح الدين عواد/ إدارة المعرفة وأثرها في الإبداع التنظيمي – أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد – كلية الإدارة والاقتصاد.
3. د. عبد الهادي، محمد/ وصل الفجوة الرقمية/ رسالة مقدمة لكلية الحاسبات والمعلومات – الطائف 2005.

ه. التقارير والإحصاءات:

1. احصائيات الاتحاد الدولي للاتصالات مايو 2004.
2. الإسكوا/ مؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار في المجتمع المبني على المعرفة. نيويورك 2003.
3. الإسكوا/ مجموعة الاحصاءات والمؤشرات الاجتماعية العدد الخامس 2002.
4. إصدارات منظمة (OECD) تقرير، صادر عام 1996.
5. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003 (نحو إقامة مجتمع المعرفة).
6. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – تقرير التنمية البشرية العربية لعام 2002 (خلق الفرص للأجيال القادمة).
7. البنك الدولي/ تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لعام 2006.

8. البنك المركزي الأردني/ التطورات التقنية والاقتصادية/ تقرير دائرة الأبحاث. كانون الأول عام 2006.

9. البنك المركزي التونسي/ بيانات تجارة السلع والخدمات لعام 2006.

10. البنك المركزي لجمهورية مصر العربية/ بيانات تجارة السلع والخدمات لعام 2005.

11. التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات/ مؤشرات الاستعداد المعرفي لعام 2003.

1. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء/ النتائج النهائية لتعداد السكان – إجمالي الجمهورية – الجزء الثاني – القاهرة 1999.
2. الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي – الفجوة بين تعليم المرأة ومشاركتها في سوق العمل في الدول العربية لعام 2003.
3. صندوق النقد الدولي/ اتجاه التجارة الخارجية لعام 2005.
4. صندوق النقد الدولي/ اتجاه التجارة الخارجية لعام 2006.
5. القمة العالمية لمجتمع المعلومات/ نتائج القمة – وثيقة عمل شأن مجتمع المعلومات، تونس 2005.
6. القمة العالمية لمجتمع المعلومات في اجتماعها الثاني في تونس 2006.
7. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية/ تقرير الاستثمار في العالم لعام 2006.
8. مؤسسة الأحداث العالمية/ المؤشر الثلاثي لثروة الأمم الناهضة لعامي 2002 و2003.
9. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار/ ملخص الجهود الترويجية في الدول العربية لعام 2005.
10. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في الدول العربية/ مناخ الاستثمار لعام 2003.
11. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في الدول العربية/ مناخ الاستثمار لعام 2005.

12. مؤشرات مجتمع المعلومات في الدول العربية لعام 2004 – الكويت.
13. مؤشرات التنمية الدولية/ البنك الدولي/ قاعدة المعلومات. أبريل 2006.
14. مجلة السياسة الخارجية/ مؤشرات الاندماج في العولمة من (2001– 2003).
15. مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية/ التقرير الاستراتيجي العربي/ مؤسسة الأهرام القاهرة 2003.
16. المكتب الإقليمي للدول العربية – تقرير منظمة العمل الدولية حول الاستخدام في العالم لعام 2001 – حياة العمل في اقتصاد المعلومات. بيروت 2001.
17. منتدى الأعمال العربي/ نحو مشاركة عربية في مجتمع عالمي للمعلومات/ القاهرة أبريل 2003.
18. المنتدى الاقتصادي العالمي/ مؤشرات التنافسية العالمية لعامي 2001 و2002.
19. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة/ الكتاب السنوي للإنتاج العدد 53 لعام 1999.
20. منظمة التجارة العالمية. ندوة التجارة الإلكترونية في 19/فبراير 1999.
21. منظمة العمل الدولية/ توزيع القوى العاملة حسب القطاعات لعام 2004.

A) Books

1) Lev, Baruch, Lnowledge Management fador Need Research Technology 2000.

2) Turban E, Kelly, R. E. Introduction to Information Technology John Wiley, sons, Inc., USA 2001.

3) Ramsaran, C, Knowledge is power, Bank, Systems and Technology 2004, Vol, 41.

4) Retz, Joan M. Dictionary for Library and Formation Science 2003.

5) Ropson, Wendy. Strategic Management, Information Systems Britain, 1997.

6) Rowley, J.E. The Basics of Information Technology. Clive Bingley. London. 1998.

7) M. Mrayati. R & Don Arubisation of Information Technology System, EGM, ESCWA/Tech 1997.

8) IDRC– Trade and Technology Trans Ferance with in the Frame work of the WTO's Negotiahons. World Trading organization Mexico – September 2003.

9) IDRC/ In formation Technology and Communication with in the Frame work of W.T.O. Mexico September – 2003.

10) IDRC/ under development states in the multi national world commercial system Mexico 2003.

11) Abdel Shahid, S, 2003. Does owner ship structure Affect Firm value Evidence from the Egyptian stock marhetmimeo.

12) Kaml, Kader, Dubai, knowledge economy 2003– 2008 madar research, Dubai 2003

B) Researches, Articles & Studies

1) http: europa– eu– int/knowledge society index

2) IMF. World Economic outlook April 2004.

3) International Financial Statistics.

4) The Harvard Group Inc. Manufacturing Technology Center Macro Assessment of the Egyptian Software Industry Preliminary Results 1998 Cairo Egypt.

5) Woroldbank.org/doingbusiness/sanpshotreportslabor kegulations aspx 12/2003.

6) Worldbank.org/creditmarkets aspx– contract Enformcement aspx.

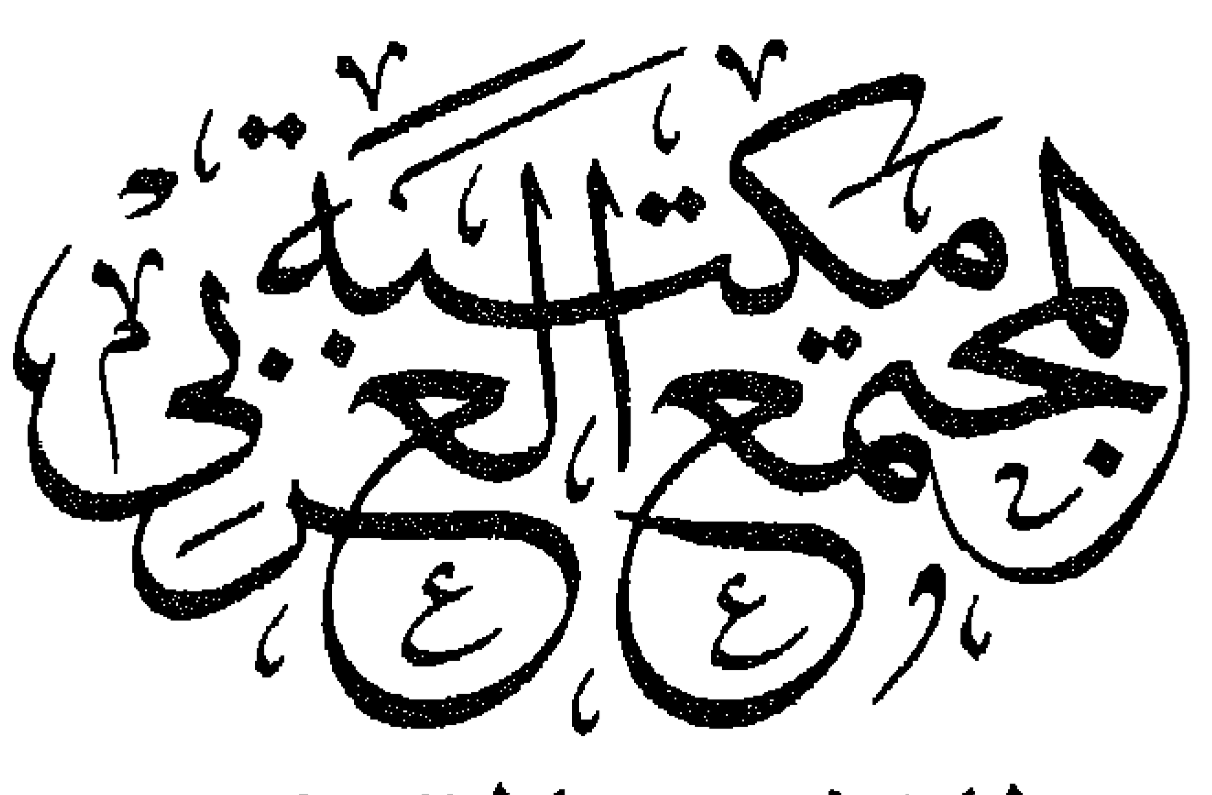
7) Worldbank – world development report 2000 The State in a changing world Washington DC.

8) IMF. Regional Economic outlook Middle East Central Asia 2006.

9) IMF. Jordan strategy for Adjustment and Growth Accasional paper 136.may.

10) E. Business and the Arabworld mrayatescwa.org.I.b.

11) Worldbank.org.snapshat Reports Entry Regulation aspx– 2004.



للنشر والتوزيع


مكتبة المجتمع العربي
للنشر والتوزيع

الاقتصاد المعرفي

الإطار النظري



الأردن - عمان - وسط البلد - ش. السلط - مجمع الفحيص التجاري
تلفاكس: 96264632739+ - خلوي: 962795651920+ ص.ب. 8244 عمان 11121 الأردن
ش. الملكة رانيا العبد الله - مقابل كلية الزراعة - مجمع سمارة التجاري
Email: Moj_pub@yahoo.com - info@ muj-arabi-pub.com
www.muj-arabi-pub.com
مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع

